المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص دراسات إستراتيجية ودولية

السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية ودولية

إعداد الطالبة:

خلوف سمية

إشراف الأستاذ:

خيدر محمد كريم

السنة الجامعية:

2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي زدني علما"

صدق الله العظيم

شكـر و تقدير

أول البدء: اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك حمدا كثيرا طيبا

ومباركا فيه على أن يسرت لنا انجاز هذا العمل.

اللهوصلي و سلم و بارك على سيدنا محمد و على آله و صحبه و من والاه إلى يوم

الدين.

أتوجه بالشكر و التقدير لكل من أعانني على انجاز هذه الرسالة و أخص بالذكر

الأستاذ الفاضل المشرف " **خيدر محمد كريم**" لما بذله معي من عناية وجهد متواصل

وتوجيه مستمر.مما كان يدفعني للمزيد من الجهد والعمل.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

و إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل.

الإهـــداء

إلى روح أختي الغالية سميلة وولديها حسناء وشكري .....رحمهم الله

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى العائلة الكريمة

الملـــخـص:

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، الذي يندرج ضمن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، وهذا راجع إلى الوزن الثقيل الذي تتميز به المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ضمن مشروعها الشرق أوسطي الجديد، الذي تسعى من ورائه إلى تكريس نفوذها وتأمين مصادرها الحيوية (النفط)، و كذا الحفاظ على أمن إسرائيل الحليف الأول لها في المنطقة. ويأتي هذا الاهتمام على وجه الخصوص بإيران نتيجة سعي هذه الأخيرة لتكون قوة إقليمية، وهذا ما لن تقبله أمريكا فإصرار إيران على تطوير برنامجها النووي يشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. بالمقابل نجد أن سعي إيران إلى تطوير قدراتها النووية يبقى منطقيا، في ظل إصرار الولايات المتحدة أن إيران الضلع الثاني من "محور الشر" المتكون من (العراق ، إيران، كوريا الشمالية) حسب وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي نشرت في سبتمبر 2002. ولفهم الموضوع بشكل أكثر دقة حاولنا معالجته من خلال إبراز أهداف وأولويات السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

Abstract :

This study takes as a subject the American politics towards the Iranian nuclear program which makes a part of its interest of the area of the middle east, and this is due to the great importance of this area to the new American strategy in its new middle eastern project through which it aims to dominate, to secure its vital space (oil) and to maintain the security of Israel, its first ally in the region. on the one hand, this American interest of Iran comes especially as a result to this latter's will to be a regional power which would not be accepted by the United States since it threatens the American security and interests . On the other hand the Iranians insistence on developing their nuclear capacities remains logical though the United States claims that Iran is a part of the (evil axe), which is composed of (Iraq, Iran, North Korea) according to the national security document, published on September 2002.

And to have a better understanding to the subject, we tempted to put into the light the objectives and priorities of the American politics towards the Iranian nuclear program.

Résumé :

Cette étude porte sur la politique américaine envers le programme nucléaire Iranien, qui touche directement aux intérêts américains dans la région du Moyen-Orient. L'intérêt que vouent les Etats Unis d'Amérique à ce programme est dû à la place prépondérante qu'occupe la région dans la nouvelle stratégie américaine, notamment en vertu de son nouveau projet, à savoir le Nouveau Moyen-Orient. Ce dernier vise à perpétuer l'influence des Etats Unis et à sécuriser son espace vital (hydrocarbures) et à maintenir la sécurité d'Israël, son premier allié dans la région. Il s'agit aussi pour les Etats Unis de contrer cette volonté de l'Iran de devenir une puissance régionale chose inacceptable pour les Etats Unis. Néanmoins, cette obstination de l'Iran de développer ses capacités nucléaires restent logique surtout que les États Unis placent l'Iran dans cet « axe du mal », qui serait composé, selon le document de la sécurité nationale publié en septembre 2002, de l'Irak, Iran et la Corée du Nord.

Et pour mieux cerner notre thème, nous avons tenté de mettre en exergue les objectifs et les priorités de la politique américaine envers le programme nucléaire iranien.

مقدمة:

بالرغم من كل المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، إلا انه لم ينظر إليها على أنها قد أدخلت تغييرا على استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة، لذلك نجد الأوساط الأكاديمية الأمريكية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في حيرة من أمرها حول الإستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها في تلك المرحلة. ولأنها تعودت على بناء استراتيجياتها وسياستها الخارجية بناء على وجود عدو، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في مأزق البحث عن عدو جديد تتحرك على أساسه في الساحة الدولية، وظل الجدل قائما في الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية إلى أن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001،والمتمثلة في الهجمات على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن ليهيئ للولايات المتحدة الأمريكية الأرضية التي تتحرك على أساسها وتتدخل في الشؤون الدولية تحت غطائها، فأصبحت كل تحركاتها باسم محاربة العدو الجديد المعروف بالإرهاب، وأصبح البعد الأمني يسيطر بصورة واضحة على السياسة الخارجية الأمريكية، حيث بدأت تتحدد ملامح هذه الأخيرة اعتماداً على مبدأ مهم يمكن استخلاصه من خطاب الرئيس بوش الابن في العشرين من سبتمبر 2001، حين أعلن أن على كل دولة من دول العالم أن تتبنى موقفاً محدداً :**إمّا أن تكون معنا وا ٍما أن تكون مع الإرهابيين".**

إن الكثير من التحليلات اعتبرت بأنه من السابق لأوانه اعتبار تاريخ الحادي عشر من سبتمبر بمثابة المنعرج أو بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية، كما كان الحال بالنسبة لسقوط جدار برلين مثلا، إلا انه لا يمكن إغفال أن التوجه الأمريكي الجديد بعد تلك الأحداث التي غير ت من الأهمية الجيوبوليتيكية لمناطق عديدة في العالم. فأصبحت تكتسب أهمية كبرى عند الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من البعد الأمني،وا ٍن كان ليس بالضرورة أن يكون البعد الأمني هو المحرك الأساسي و الوحيد للتوجه الأمريكي في هذه المناطق، إلا أن هذا ما أصبحت تعتمده كمبرر لتدخلاتها في مختلف البقاع ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لها.

ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط و بالتحديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية الساعية لتكون قوة إقليمية. لكن القطب الأوحد لا يقبل أن تتحدى دولة ما هيمنته، وخصوصا إذا ما تجاسرت و حاولت الدخول في عضوية النادي للوو ي المغلق كما تعتقد الدول الغربية و هنا قد يبدو الحرص الإيراني على حيازة السلاح النووي منطقيا، في ظل إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار إيران الضلع الثاني في محور الشر المتكون من (العراق -إيران -كوريا الشمالية) حسب وثيقة الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر 2002 تحت عنوان: (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية)و التي

بناء عليها قامت أمريكا بكسر الضلع الأول من هذا المحور و هو عراق صدام حسين ابتداء من سنة 2003 فلا يمكن ضمان سكوتها عن الضلع الثاني و هو إيران، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة متعاونة مع الضلع الثالث و هو كوريا الشمالية، ومن هنا فقد سعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) إلى تحويل أنظار المجتمع الدولي تجاه إيران و التي حسبها تسعى لامتلاك السلاح النووي عبر إقامة محطات سرية لتخصيب اليورانيوم، وهذا ما سيهدد الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط و أمريكا كما سيهدد العالم ككل.

1- التعريف بالموضوع:

حتى بعد قيام الثورة الإيرانية وانتصارها سنة (1979)، وبعد عودة الإمام الخميني الذي رفع شعار "لا شرقية ولا غربية" في فترة الحرب الباردة لم تعلن الولايات المتحدة أن إيران عدوتها صراحة. و حتى بعد ازدياد نشاط الفكر الإسلاميفي العالم عبر الثور ة الإسلامية في إيران، فالعدو من وجهة نظر الإدارة الأمريكية كان الاتحاد السوفيتي فقط، مما أدى إلى استغلال الإسلاميين لضرب السوفييت في أفغانستان على الحدود الإيرانية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات من القرن الماضي حدث فراغا في السياسة الأمريكية فاعتبرت الإدارة الأمريكية أن إيران الإسلامية هي العدو الأول للولايات المتحدة، غير أن تطورات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساعدت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) على تحويل أنظار العالمين العربي والإسلامي بل والمجتمع الدولي تجاه إيران، التي تسعى حسب الولايات المتحدة امتلاك السلاح النووي، وهذا ما سيهدد الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط في محاولة منها تقديم إسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية متحضرة، مقابل إيران الإسلامية التي تحاول تقديمها للعرب وللغرب على السواء كدولة مارقة وراعية للإرهاب من خلال برنامجها النووي، الذي هو في الحقيقة ليس وليد تلك المرحلة بل أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من ساعدت إيران على إنشائه عن طريق مشروع "الذرة من أجل السلام" الذي أطلقه الرئيس الأمريكي إيزنهاو ر سنة 1957و الذي انطلق منذ سنة 1960 حين حصلت إيران على أول مفاعل للأبحاث النووية من أمريكا، لكن مع تطور الأحداث وازدياد الشكوك الأمريكية أصبحت أكبر المعارضين لهذا البرنامج الإيراني، باعتباره تخطى هدف الحصول على الطاقة الكهربائية نحو السعي لامتلاك أسلحة نووية، وهو ما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

2- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في نقطتين رئيسيتين:

- الأولى: تتعلق بدراسة الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية، خاصة في ظل الجدل الذي أصبح دائرا في الأوساط الفكرية والأكاديمية في حقل العلاقات الدولية حول إن كانت أحداث الحادي عشر من

سبتمبر قد أحدثت تحولا فيالسياسة الخار جية الأمريكية، أم أنها مجرد حدث قد وفر لها الفرصة حتى تحقق أهدافها وتطبق استراتيجياتها المسطرة سلفا، وأن ما استجد بعد أحداث سبتمبر هو فقط مجموعة من المضامين الجديدة التي تساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة، وهي أهداف أزلية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية وتكريسها أكثر، فهي لا ترتبط بحدث معين، أو برئيس أو بإدارة معينة.

- الثانية : ترتبط بدراسة وتحليل أهم العوامل والأسباب التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بإيران وبرنامجها النووي، والأهداف الأمريكية المرجوة من وراء هذا الاهتمام، حتى نتمكن من فهم مكانة البرنامج الإيراني في توجيه السياسة الأمريكية، ولإلى أي مدى يمكن أن يتطور هذا الاهتمام وينعكس بدوره على العديد من الأبعاد غير المعلن عنها.

3- أسباب اختيار الموضوع:

في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وراء اختيار السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني "كموضوع للدراسة ، ويمكن تناولها كما يلي:

1-الأسباب الموضوعية: من أهم الأسباب الموضوعية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، هو أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث تحظى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام واسع داخل الأوساط الأكاديمية لما تحتله من دور ريادي ومؤثر في السياسات الدولية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بإيران بصفة عامة وببرنامجها النووي على وجه الخصوص والمكانة التي أصبحت تحتلها القضية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

2-الأسباب الذاتية: الرغبة في الإطلاع على مضامين السياسة الخارجية الأمريكية والاهتمام الكبير الذي توليه هذه الأخيرة لدول الشرق الأوسط عامة ولإيران وبرنامجها النووي بصفة خاصة، باعتبار أن إيران هي المهدد الكبير للمصالح الأمريكية في المنطقة وباعتبارها المهدد الوحيد لأمن إسرائيل وتفوقها النووي الإقليمي المدعوم لخدمة المصالح الأمريكية-الإسرائيلية في المنطقة ، كما تسعى أمريكا من خلال التوجه الصارم حيال البرنامج الإيراني إلى إخماد نيران الصراع العربي-الإسرائيلي وتوجيهه نحو صراع عربي-إيراني.

4- أدبيات الدراسة:

تعد النسبية والتراكمية أحد أهم مميزات المعرفة العلمية، وعليه يكون الباحث ملزما في أولى خطوات بحثه بالإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل الدراسة، حيث تكمن أهمية الإطلاع على مثل هذه الدراسات في استفادة الباحث من المادة العلمية المقدمة فيها بأشكالها الثلاث: معلومات ذات طبيعة فعلية (معطيات وبيانات) ومعلومات ذات طبيعة منهجية (الكيفية التي تم بها انجاز البحوث السابقة) ومعلومات ذات طبيعة نظرية (مختلف التفسيرات التي قدمت حول الموضوع).

في حقيقة الأمر لم تتناول الدراسات السابقة موضوع السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وما وجد كان عبارة عن دراسات حول السياسة الأمريكية تجاه قضايا ما أو تجاه دول ومناطق معينة من العالم، إضافة إلى وجود دراسات عالجت البرنامج النووي الإيراني والتي تناولت ضمنيا وبصفة مختصرة في مضمونها الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني من مجموع عدة مواقف دولية وا ٍقليمية. و ما يصب في هذه الدراسة مباشرة تم دراسته في شكل مقالات سياسية.

5- الإشكالية:

لقد أفضت نهاية الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفييتي إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ومستفيدة من غياب النظير المنافس وذات نفوذ حاسم في أي منطقة من العالم، لكن سرعان ما ظهرت لهذه القوة الأمريكية مخاوف جديدة عبرت عنها أطروحات فرانسيس فوكوياما وصامويل هانتينغتون كما ركزت عليها نخبة المحافظين الجدد، هذه الأخيرة التي حملت في طياتها رؤية نقدية لحقبتي بوش الأب وكلينتون، حيث ترى بأن المرحلة من عام 1991-2000 كانت فترة فقدان أمريكا لرؤيتها ولموقعها وذلك نتيجة عدم إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية و المتوقعة التي أفرزها انهيار الإتحاد السوفييتي. وجاءت أحداث 11 سبتمبر2001، والتي تم استغلالها من قبل الإدارة الأمريكية بذكاء كبير. فعملت على كسب العالم إلى جانبها لتغطية حروبها غير المبررة تحت غطاء محاربة الإرهاب، ولقد رغبت الولايات المتحدة في تقسيم العالم وفقاً لرؤيتها وبما يتناسب مع تحقيق مصالحها. واستخدمت مصطلحات عديدة كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها.

ومن هنا بدأ يزداد الاهتمام الأمريكي إيران باعتبارها راعية للإرهاب وا ٍحدى أضلع محور الشر التي تهدد أمن ومصالح أمريكا من خلال سعيها لامتلاك السلاح النووي، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية نحو التعامل بصرامة وحذر شديد مع البرنامج النووي الإيراني، الذي كانت في أحد الأيام

الطرف المشجع و المساهم في إقامته ، و التي أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تهدد بفرض عقوبات كبيرة و شن حرب إستباقية أو وقائية لمواجهة تطوره إذا لزم الأمر.

كل هذه الأحداث جعلت من البرنامج النووي الإير اني محل اهتمام و متابعة الإدارة الأمريكية ضمن برنامجها الشرق أوسطي، وفي ظل هذا الواقع و هذه المعطيات المعقدة حاولنا صياغة الإشكالية التالية:

ما هي أهداف وأولويات السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني؟

التساؤلات:

من أجل معالجة الموضوع معالجة علمية نطرح مجموعة من التساؤلات:

1.ما هي الخلفية الفكرية للسياسة الأمريكية وما هي مضامينها الجديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؟

2.ما دواعي سعي إيران لامتلاك الوقود النووي؟ و ما هي مختلف المواقف الإقليمية و الدولية من البرنامج النووي الإيراني ؟

3.ما هي أبعاد التوجه الأمريكي والآليات المتبعة تجاه البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؟ وماذا عن مستقبل التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني؟

6- فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1. تعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة الفرصة الحقيقية لأمريكا لشرعنة تدخلاتها في أي منطقة من العالم.

2.إمكانية صعود إيران كقوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط وتحالفها مع القوى الكبرى، صعد من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها وببرنامجها النووي، لما تمثله إيران من تهديد لنفوذها وهيمنتها في المنطقة وفي النظام الدولي ككل.

3.امتلاك إيران للسلاح النووي في المستقبل يبقى احتمال بعيد التحقق خاصة في ظل الضغوطات المفروضة عليها.

7- حدود الدراسة:

لأن لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر أكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات بناء على هذا تم تحديد الإطار الزماني والإطار المكاني للدراسة كما يلي:

-الإطار الزماني: لأن التوجهات الأمريكية تجاه إيران عموما وبرنامجها النووي على وجه الخصوص لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث 11سبتمبر2001، فإن دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني ستكون ضمن هذه الفترة، كما أن مواجهة البرنامج النووي الإيراني مع المجتمع الدولي كان سنة 2002. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة سوف تتطرق إلى فترتي إدارة كل من "جورج والكر بوش" و الرئيس الحالي "باراك أوباما".

-الإطار المكاني : يتمثل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

8-مناهج الدراسة:

اعتمدت على مجموعة من المناهج لدراسة الموضوع وضبطه منهجيا:

1-المنهج التاريخي: لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة الذي لا يمكن أن يتم دون معرفة تاريخها. وقد برز هذا المنهج عن طريق تتبع التطورات الحاصلة في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر2001، أيضا في تتبع تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية، كما وظفنا المنهج عبر استقراء مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني الممتد من سنة 1957 إلى غاية سنة 2013.

2-المنهج المقارن: عند مقارنة السياسة الخارجية الأمريكية و ما تحمله من مضامين قبل و بعد أحداث 2001/9/11 تجاه إيران و بالأخص تجاه برنامجها النووي. بالإضافة إلى المقارنة بين مختلف المواقف الدولية المؤيدة منها و المعارضة لهذا البرنامج.

9- الصعوبات الدراسة:

يعاني أغلب الباحثين المهتمين بهذا الموضوع العديد من الصعوبات، الناتجة أصلا عن نقص المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خصوصا الدراسات الأكاديمية العلمية، إذ نجد كثيرا من المراجع ذات طابع صحفي محض خصوصا الموجودة على مواقع الانترنيت، أما عن المصادر فهي شبه غائبة.

صعوبة أخرى مرتبطة بمشكلة الترجمة التي كثيرا ما تأخذ الوقت من الباحث دون الوصول إلى نتائج دقيقة. وفي حالتنا هذه فإن الوقت جد قصير ويتطلب منا العمل بسرعة وهذا ما قد يوقعنا في بعض الأخطاء غير المقصودة.

10-تقسيم الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة تم الاعتماد خطة دراسة مبنية على ثلاثة فصول رئيسة مع مقدمة و خاتمة تضمنت الآتي:

الفصل الأول: تطرقنا للإطار النظري والفكري للسياسة الخارجية الأمريكية، تطرقنا فيه إلى الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة في صنعها، لتيم التعرض بعدها إلى المضامين الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

الفصل الثاني: عالجنا من خلاله البرنامج النووي الإيراني في ظل تحولات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فتعرضنا لبدايات عمل البرنامج ومراحل تطوره و الهدف منه، كما تطرقنا لأهم المواقف الدولية المؤيدة منهاو المعارضة للبرنامج.

الفصل الثالث: كان الحديث فيه عن الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فتطرقنا إلى أهم الأبعاد المحددة للموقف الأمريكي تجاه البرنامج الإيراني، كما جاء الحديث عن الآليات المتبعة لمواجهة البرنامج، وفي الأخير كان تركيزنا على مستقبل التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الأول: الإطار النظري والفكري للسياسة الخارجية الأمريكية

لقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة القوة العظمى في العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي ممثلا بالاتحاد السوفيتي سابقا، وقد كان لهذا الحدث الأثر الكبير على الساحة العالمية وذلك لما واكبه من تغييرات كبيرة مست جوانب عدة من الحياة الدولية على مختلف المستويات والأصعدة، وهكذا فقد أصبحت الولايات المتحدة تحظى باهتمام كبير من الدارسين والمفكرين ممثلة في سياستها الخارجية، وهذا كنتيجة لطبيعية للدور الذي أضحت تتبوؤه كقوة أولى في العالم.

وإذا كان القرار الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية يعتبر شأنا داخليا بالنظر لسياسة العزلة التي كانت تطبقها الولايات المتحدة والتي لم تتراجع عنها إلا في حالات محدودة، فإنه ومع نهاية الحرب أضحت السياسة الأمريكية تعرف انخراطا كبيرا في الشؤون الدولية كإحدى النتائج التي أسفرت عليها الحرب، حيث دخلت بعدها في صراع إيديولوجي طويل كاد يفجر حربا نووية مع الخصم السوفيتي عرف بصراع الحرب الباردة ،والذي نتج عنه العديد من التدخلات الأمريكية وهكذا أصبح القرار الأمريكي يؤثر ويتأثر كثيرا بالعوامل والمتغيرات الخارجية.

وقدعر فت السياسة الأمريكية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم خلال الحرب الباردة وكذلك بعد انتهائها ببروز قضايا أخرى، أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شكلت نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم والتي تم استغلالها من قبل الإدارة الأمريكية بذكاء كبير، فعملت على كسب العالم إلى جانبها لتغطية حروبها غير المبررة تحت غطاء محاربة الإرهاب ، وهنا يبرز التساؤل التالي:

-ما هي أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟

-وماذا عن أهم المضامين الجديدة التي جاءت بها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001؟

المبحث الأول: الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة في صنعها

ترتكز القوة الأمريكية على جذور فكرية تاريخية وتعتمد على مدارس عريقة، حاولت على مر التاريخ توجيه سياستها الخارجية لمواءمة كل حقبة تاريخية مع التطلعات الأمريكية والأهداف التي تخدم مركزها. كما أن العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على الساحة الدولية، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات، وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى بيئة نفسية تتعلق بتأثير السمات المميزة لشخصية صانعي القرار في رسم واتخاذ وتنفيذ القرارات .

المطلب الأول: السياسة الخارجيةالأمريكية بين الانعزالية و التدخل

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الوحيدة في العالم حاليا التي تتمتع بالعديد من المميزات تتمثل خاصة في توفرها على قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، بالإضافة إلى شبكة من العلاقات الدبلوماسية، وهذه الخصائص تسمح لها بلعب العديد من الأدوار وتوظيف الكثير من التوجهات في آن واحد تجاه مختلف مناطق العالم، وتقبع هذه السياسات وراء التأثر بخلفيات ومرجعيات تجسدت منذ استقلال الولايات المتحدة ومنذ كتابة الدستور الأمريكي. وقد ظل الحوار دائرا حول مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي وما ينجر عن هذه المكانة من علاقات الولايات المتحدة بمحيطها الخارجي حيث قام النموذج الأمريكي دائما على ازدواجية المجتمع الرسالي ونموذج القلعة المعزولة المكتفية بذاتها.[1]

أولا: التوجه الانعزالي في السياسة الخارجية الأمريكية

تعد الانعزالية المدرسة الإستراتجية الأكثر عراقة وتأصلا في الولايات المتحدة، نشأت في البداية من الشعور بالسمو الروحي على بقية الإنسانية[2]، وأن أمريكا هي أمة مكتملة ذات حدود نهائية، ومن ثمة يتوجب على سياستها الخارجية أن تهدف إلى إعطاء الأولوية لتحصين الأمة وتدعيم وحدتها.إن التوجه الانعزالي يعتبر أمريكا أمة مكتملة ذات حدود نهائية ولذا يجب أن تكون أولوية سياستها الخارجية تحصينها وتدعيم وحدتها، حيث من غير المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية مثلا، وهكذا يجب الاهتمام بالأوضاع الداخلية والنأي عن الساحة الدولية، وهذا ما تحقق فعلا حيث لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع وانكفأت على التنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، ويمكن القول إن المقاربة الانعزالية جمعت

[1] أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

[2] Charles Krauthammer, « **democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world** » , Washington DC: American Enterprise institute, 2004, in : http://www.aei.org/doclib/20040227_book755text.pdf

على مدى التاريخ الأمريكي بين الاتجاهين الجمهوري والديمقراطيوا ن تجسدت في السابق أكثر لدى الجمهوريين حيث كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم الخارجي ولهم نظرة تشاؤمية إلى كل ما هو أجنبي. كما يحبذون الميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة، ولذا فقد كانوا يرفضون التزامات ما وراء البحار "المحافظون التقليديون"، أما لدى الديمقراطيين فقد تبلور في شكل الحماية الاقتصادية والعزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقية.[1]

إن هذه السياسة لم تمنع الولايات المتحدة من خوض بعض التدخلات الخارجية، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بقوتها من جهة، وبنزعات التدخل الكبيرة التي عادة تتميز بها القوى الكبرى، وتجسدت هذه التدخلات المحدودة بعد الحرب الأهلية الأمريكية لعام 1865 وذلك بتكوين جماعات تبشيرية في الصين. بالإضافة إلى بعض التدخلات في أمريكا اللاتينية مطلع القرن العشرين[2] ، وظلت السياسة الأمريكية تتسم عموما برد الفعل كما حدث في الحرب العالمية الثانية نتيجة حادثة بيرل هاربر، إلا أنها أضحت بعد نهاية الحرب أكثر انخراطا وتدخلا في الشؤون الدولية وذلك لتعدد وتطور أولوياتها ومطامحها.

إن الميل الانعزاليوا ن تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حاضرا في نقاشات المفكرين. ففي ظل التنظير للأحادية القطبية كان الجدال حول المنظور الذي تتخذه هذه الأحادية أي المنظور الانعزالي أو المنظور التبشيري النشط حيث إن الأممية الليبرالية السائدة في عقد التسعينات كإيديولوجية رسمية في عهد الرئيس كلينتون تبنت توجه الانعزاليين في رفض التدخل الخارجي لتحقيق المصالح الأمريكية لكن دون الوقوف ضد الحروب ذات الطابع الإنساني والأخلاقي(الصومال، هايتي، البوسنة...)

ثانيا: النزعة التدخلية في السياسة الخارجية الأمريكية للمحافظين الجدد

في كتابه "أمريكا على مفترق الطرق" الصادر عام 2006، يوضح فوكوياما بأن الأصول الفكرية للمحافظين الجدد تعود إلى مجموعة من اليهود الذين ظهروا في حقبتي الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي وعرفوا بمجموعة سيتي كوليدج أوف نيويورك من أمثال ايرفن كريستول ، دانيال بال ، فيليب سيلزنيك وغيرهم من الأسماء التي ساهمت في تشكيل هذا التيار الإيديولوجي.[3] وتتميز هذه المجموعة بالتنوع وتجمع أفرادها «مفكرون، ساسة، رجال أعمال...» حول عدد من الأفكار المركزية كالاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لطرق غير أخلاقية للتسيد

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر2001لإشكالات الفكرية و الإستراتيجية**،ط:1، بيروت: دار العربية للعلوم، 2004، ص 41.

[2] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة : محمد بن مفتي و محمد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،1989، ص 97.

[3] داليا عبد القادر،**فوكوياما و الانقلاب على المحافظين الجدد**،في:http://www.siironline.org/alabwab/desarat(01)/237.htm

الخيري، ويؤمنون بالحروب الاستباقية وبأن أمريكا ذات وضع خاص، ويشككون في قدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على حل المشاكل الأمنية الدولية[1] . كما تعتبر جيوبوليتيكا الفوضى إحدى استراتيجياتهم وذلك بالتهيئة لعدم الاستقرار بخلق الأزمات في بعض المناطق إذا اقتضى الأمر وذلك لإحكام السيطرة عليها.

يمكن القول إن رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية تعد تحولا كبيرا في المواقف التقليدية لهذه السياسة، وهكذا فقد رفضوا الانعزالية اليمينية التي تدعو إلى بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم ، كما رفضوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ بشعار عش ودع الآخرين يعيشون، حيث لم تعد هذه الأفكار صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية ،ولذا حسبهم يجب التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعهم الداخلية . كما أن مبدأ السيادة يعتبر عائقا أمام تقدم البشرية[2] ، ويعد "ريغان" محرك هذه الأفكار حيث زاد ميزانية الدفاع وفتح مكاتب نشر الديمقراطي.

وهكذا فقد نادى المحافظون الجدد لأن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا كونها قوة عظمى وذلك للاستفادة من هذا الوضع والمحافظة عليه. والمحافظون الجدد متواجدون بالحزبين الجمهوري والديمقراطي وان تركزوا أكثر في الحزب الجمهوري، وهناك من المحافظين الجدد من يطلق عليهم الصقور(رامسفيلد) وهذا لتشددهم وتغليبهم الخيارات العسكرية في حسم القضايا الخارجية، وقد انضم إليهم في الآونة الأخيرة الكثير ممن يحسبون على الحركات الدينية المسيحية منها واليهودية، ويعتبرون حاليا نشاطات الحركات الإسلامية الخطر الأول الذي يتهدد أمريكا.

ولفكر المحافظين الجدد جيلين، الجيل الأول ساد أثناء فترة الحرب الباردة و الجيل الثاني برز بقوة بعد نهاية الحرب الباردة. أما بالنسبة للجيل الأول من المحافظين الجدد فيرون بأن الشر هو ظاهرة واقعية، لا يمكن إنكارها وأن صعود هذه الظاهرة مرهون بتواني أعدائها عن مقاومتها. وبهذا فهم يرجعون السبب الرئيسي لصعود النازية وتفشي شرورها إلى عزلة أمريكا وانغلاقها على نفسها، ويؤكدون على دور القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة الشر ويرفض المحافظون الجدد فكرة عزلة أمريكا، أو تراجع دورها الدولي بحيث يرون بأن لأمريكا دورا تاريخيا كقائدة للعالم الحر وكناشرة للديمقراطية والحرية عبر العالم، ويجب على الأمريكيين القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته. ولهذا نجد المحافظين الجدد في بحث دائم عن مشاريع وأهداف خارجية كبيرة لأمريكا، كما يؤمن المحافظون الجدد بدور القيادة السياسية وسعيهم الدائم للعثور على قيادة

[1] إبراهيم درويش، قراءة في كتاب:**أمريكا على مفترق الطرق الديمقراطية و السلطة وا إرث المحافظين الجدد**، لفرانسيس فوكوياما، في: http://www.arabnation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67

[2] مصطفى علوي،"**السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات و النشر، عدد153،جويلية2003، ص 68.

سياسية حاسمة قادرة على صناعة التاريخ، فنجدهم يكرهون كارتر الذي ركز على دعاوي السلام والحد من الحروب. وبالنسبة ل" كريستول" الملقب بالأب الروحي للمحافظين الجدد فإن المصلحة القومية لدولة عظمى لا تتحدد بالمعايير الجغرافية.

وفيما يخص الجيل الثاني من المحافظين الجدد فقد ظهر بصفة جلية في النقاشات العامة سنة 1996، منذ نشر مقال لروبرت كريستول وروبرت كاغان بعنوان" نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة" ويعد كل من كريستول، كاغان، ريتشارد بيرل ،جون بولتن و فوكوياما[1] ، من أهم رواد هذا الجيل وترجع إعادة دفع فكر المحافظين الجدد إلى عاملين أساسيين الأول يتعلق بفكرة رئيسية لفوكوياما، وهي أن انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفييتي هو بمثابة إعلان واعتراف بانتصار الفكر الرأسمالي والليبرالي، وكان لهما الأثر الكبير في تعزيز تيار المحافظين الجددوا إحياء الثقة في أفكاره بحيث تولد الاعتقاد بأن الحكومات المستبدة قابلة للسقوط بسهولة وبدون أثار سلبية، وأنه بمجرد سقوط النظام فإن الديمقراطية ستكون تحصيل حاصل. وقد ترتب على هذا الاعتقاد اعتماد سياسة التدخل المباشر باستخدام القوة لإسقاط نظام حكم صدام حسين في العراق2003 ، فاعتبرت الحرب في العراق أكثر من أي شيء آخر هي التي أعادت عنوان المحافظين الجدد إلى التداول[2] .

أما العامل الثاني يتعلق بالثورة التكنولوجية وظهور الأسلحة الذكية التي كان لها أكبر الأثر في دحر عقدة فيتنام والخوف من التورط في حروب إقليمية تعرض الجيش الأمريكي لخسائر في الأرواح وتستنزف معنويات المجتمع الأمريكي ككل[3]. وينطلق الجيل الثاني من المحافظين الجدد من فكرة رئيسية مفادها أن العالم يبحث عن قائد وأن أمريكا هي حتما هذا القائد، فسيطرة أمريكا وسيادتها المطلقة على العالم هي مصدر استقرار النظام الدولي، وأن فشلها في استغلال فرصة كونها الدولة العظمى والقوية بعد نهاية الحرب الباردة وعجزها عن قيادة العالم، سوف يؤدي إلى انهيار النظام العالمي الراهن وتصبح الفوضى هي البديل المحتمل لهذا الفشل. ومن أجل صناعة هذا النظام العالمي القائم على السيطرة الأمريكية يستوجب على الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية لتحافظ على مكانتها وتنجح في مهمتها كقائد للعالم ومحافظ على السلام العالمي.

إذا كانت الأوساط الأكاديمية وصناع القرار في الولايات المتحدة قد انقسموا بعد نهاية الحرب الباردة بين مؤيد للتوجه الانعزالي والابتعاد عن الشؤون الدولية، وبين مؤيد للتدخل خارج الحدود الأمريكية.وا ن

[1] Jean-Frédéric Legaré Tremblay, **« L idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américaine sous George w.Bush »**, Montréal : Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, no.9, 13/05/2005, p 16

[2] آدم ولفسن،"**المحافظون الجدد**"، في كتاب إرون ستلزر المحافظون الجدد، ترجمة: فاضل جتكر، ط:1، مكتب العبيكان، 2005، ص 331.

[3] داليا عبد القادر، **فوكوياما و الانقلاب على المحافظين الجدد**، مرجع سابق الذكر.

كانت فترة رئاسة كل من بوش الأب وكلينتون، لم تشهد تدخلات خارج الأراضي الأمريكية جاءت صراحة من أجل تحقيق مصالح أمريكية أو الدفاع عن أمنها القومي، حيث كانت حرب العراق 1991 مركزة على فكرة النظام العالمي المبني على الشرعية الدولية والشراكة الشاملة، و الهدف المعلن منها هو تخليص الكويت من قبضة صدام حسين، كذلك التدخلات الدولية في فترة الرئيس كلينتون كانت أهدافها المعلنة إنسانية.

وا ٍن كانت هذه التدخلات تترجم أحد أسس فكر المحافظين الجدد، والمتمثل في الدور القيادي الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة من أجل بسط الاستقرار العالمي، فان أفكار المحافظين الجدد ترجمت كليا على أرض الواقع ووجدت فرصة لتطبيقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي الأمريكي

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود إلى تنوع وتداخل العوامل المؤثرة في صنعها، فمن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات خاصة في ظل تعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وكل منهما يعطي بصمته على السياسة الأمريكية عموما، وبالتالي ينعكس على البيئة الخارجية التي تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الأمريكية. وبالإضافة إلى هاتين البيئتين الداخلية والخارجية وتعدد عناصرهما وتفاعلاتهما نجد البيئة النفسية لصناع القرار، والتي أضحت محل تركيز كبير خاصة في عهد الجمهوريين أين استنفذ المحافظون الجدد بمراكز النفوذ والتأثير في صنع القرارات، وما لهؤلاء من خلفيات إيديولوجية وفكرية أثرت على نفسيتهم وشخصياتهم، وبالتالي نظرتهم للشؤون الدولية وفي مقدمتهم الرئيس بوش الابن.

أولا: متغيرات البيئة الداخلية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية هذا بالرغم من الاختلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل ، والتي نجد من أهمها :

1- القوة الأمريكية:(الجذور والخصائص)

إن مظاهر بروز القوة الأمريكية كان ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأ النمو الاقتصادي والصناعي المستدام، محققة متوسط نسبة نمو بلغ 5% ما بين1873-1913 ، وقد مست هذه الزيادة النوعية مختلف القطاعات الزراعية والصناعية وأصبح هذا التقدم عامل جذب مهم للأوروبيين خاصة، وتضاعف عدد السكان ما بين1865-1900 ، وخلال ثمانينات تلك الفترة تخطت الولايات المتحدة

بريطانيا في إنتاج الصلب وفي استهلاك الطاقة باعتبارها معيار القوة الاقتصادية، ويحدد أرنست ماي سنة 1898 ظهور الولايات المتحدة كقوة كبرى، وقد استفادت في هذه الفترة من الأموال المتوفرة في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية خاصة وأنها كانت تخصص فقط 1% للدفاع حيث كان عدد الجنود لا يتعدى 25ألف[1].

إن ضعف الإنفاق العسكري الأمريكي كان مرده سياسة العزلة، التي ظلت تتبعها الولايات المتحدة حيث أنها لم تتورط في حروب خارجية ماعدا الحرب الاسبانية الأمريكية لسنة1898 ، كما أنها لم تعرف حروبا على أراضيها عدا الحرب الأهلية المنتهية سنة 1865. ومن الخصائص الثابتة المساهمة في القوة الأمريكية هو وفرتها على موارد طبيعية ضخمة ومتنوعة(حديد، فحم، بترول... و شريط ساحلي كبير لوقوعها بين المحيطين الأطلسي والهادي بالإضافة إلى عدم مجاورتها للقوى العظمى)، ومع نشوب الحربين العالميتين في القرن العشرين استفادت من بعدها عن مسرح الأحداث، كما أن هذه الحروب انعكست سلبا على اقتصاديات القوى الكبرى الأخرى المنافسة مما أنعش الاقتصاد والصناعة الأمريكية.

مع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية أحادية، حيث تتميز القوة الأمريكية بالشمولية وذلك لتوفرها على كل مظاهر القدرة المتاحة، فعسكريا زاد الإنفاق بشكل مضطرد لينتقل من 232 مليار $في أواخر عهدة كلينتون إلى 400 مليار$ لسنة 2003 ، وهذا يزيد عن إنفاق كل من روسيا والصين واليابان وخمس عشرة دولة أوروبية مجتمعة[2] ، كما تتوفر الولايات المتحدة على أحدث وأضخم حاملات الطائرات، وأسلحتها هي الأحدث تكنولوجيا سواء التقليدية منها أو النووية، وللولايات المتحدة قواعد عسكرية في 40 بلد عبر العالم. واقتصاديا بلغ نمو الناتج الإجمالي الأمريكي مقارنة مع اليابان سنة 1990 بـ7 %. وأضحى الاقتصاد الأمريكي سنة 2003 يساوي مجموع اقتصاديات اليابان وبريطانيا وألمانيا، وعدد سكان الولايات المتحدة هو أقل من5%من سكان العالم وتستهلك حوالي % 27 من إنتاج النفط العالمي[3] ، كما أن إنفاقها على البحث العلمي هو الأضخم ويشمل بحوث الفضاء والحاسوب ووسائل الاتصال، ولا يزال الدولار عملة التداول النقدي الدولي.

أما سياسيا فالولايات المتحدة تعتبر من أعرق الديمقراطيات، وهذا ما أسس لاستقرار سياسي دائم كما أن فصل السلطات يجعل المشاركة واسعة في اتخاذ القرارات والمؤسسات منتظمة على حكم القانون، وتتوفر

[1] فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة:الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة،ط:1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص59-63.

[2] مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، مرجع سابق ،ص68 .

[3] Paul Kennedy**, Has the US lost its way?,** The Observer, Sunday, March 3, 2002, in: http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,661105,00.html

الولايات المتحدة على صحافة نشيطة ونظام حزبي تنافسي، وهذا الاستقرار عمل بشكل مباشر على دعم الازدهار الاقتصادي والاجتماعي على مدى التاريخ الأمريكي.

وتتميز الثقافة الأمريكية بامتدادها العالمي وذلك من خلال شركات إنتاج الأفلام ومن خلال وسائل الإعلام وما تبثه عن الثقافة الأمريكية، وهذا ما ساعد على توسيع قوتها الناعمة ويقول **Hubert Védrine** **"إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الاقتصاد والعملة والمجالات العسكرية وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الأخرى التي تغرق العالم وتشكل الفكر وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة"**[1] **.**

و هكذا يمكن أن نستنتج أن القوة الأمريكية تتميز بالتركيز والامتداد والشمولية والتنوع، وهذا الأخير يسمح للسياسة الخارجية الأمريكية استعمال أكثر من وسيلة في وقت واحد، كما أن هذه القوة تعطي أكثر استقلالية للسياسة الخارجية.

2- مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية:

إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على عمل العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بدءا بمؤسسة الرئاسة وما يتبعها من هيئات تنفيذية أخرى، كوزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات، والمؤسسة التشريعية ممثلة بالكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، ووصولا إلى العديد من عناصر التأثير الأخرى وهي تتنوع في الحالة الأمريكية كما أشرنا سابقا نظرا لكبر حجم الدولة وحجم التزاماتها الخارجية الحالية، كما يجد هذا التنوع تفسيره في انفتاح النظام الأمريكي واتساع هامش المشاركة التي يمنحها لمختلف الفواعل، وأهمها مجموعات الضغط من أصحاب المصالح الاقتصادية والإيديولوجية (أصحاب الشركات الكبرى واللوبي الصهيوني...)، وسائل الإعلام ومراكز الفكر والرأي، وكذا تأثير بعض العوامل الأخرى كالعامل الديني خاصة مع المحافظين الجدد.

1-الجهاز التنفيذي:

بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية، ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية، حيث يقول الأستاذ ستيفن واين المختص بشؤون الرئاسة:**"عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية"**[2] ، و يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم

[1] جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**،ترجمة: محمد توفيق البجير مي، الرياض: مكتبة العبيكان، ط: 1، 2003 ، ص25.

[2] Stephen Wayne, "**De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis**", Revue Électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000), in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس (قرار ترومان الحرب على كوريا في 1950)، ورغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا، إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية بينه وبين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة يقول" والفر نورث "مستشار ريغان للأمن القومي: "**إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية**"[1].

وتبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها، وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة وينظم برامج المساعدات الخارجية ويساعده أكثر من 250 ألف موظف ،نصفهم خارج الولايات المتحدة موزعين على 140 سفارة بميزانية إجمالية تبلغ سنويا 8.1 مليار$، وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات كوكالة التنمية الدولية ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، ويقسم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معياري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد (إدارة أوروبا، شؤون القارة الأمريكية وشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق وأدنى آسيا، شؤون المنظمات الدولية) ، أما التقسيمات الفنية فهناك الشؤون القانونية والاقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال، ويمكن الإشارة إلى أن دور مستشاري الرئيس لا يقل أهمية عن دور وزير الخارجية وقد يتعداه، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون وعلى العكس كان دور شولتز هامشيا في عهد ريغان.

إضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، فبالرغم من أن زمام عمل القوات المسلحة بيد الرئيس إلى أن كاتب الدولة في شؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة يشاركان في اجتماعات مجلس الأمن القومي، وذلك للمساهمة في مناقشة الخيارات والبدائل بالنسبة للسياسات الخارجية ، كما يعملون على بلورة السياسات العسكرية وتعمل القيادات الميدانية على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية بناء على القرارات المتخذة من قبل مؤسسة الرئاسة، ويساعد وزير الدفاع بمقر الوزارة " البنتاغون "ثلاث وزراء في سلاح الجو والبحرية والجيوش ويتولى متحدث رسمي باسم البنتاغون عملية الاتصال بوسائل الإعلام بناء على أوامر وزير الدفاع[2].

---

[1] منصف السليمي، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، ط:1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي،1997،

[2] منصف السليمي، المرجع نفسه ، ص ص 115-122.

وبمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة، ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، ومديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقد يحضر اجتماعاته مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير الاستخبارات، يعمل على تقديم الاستشارة وتحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وحتى الشؤون الاقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات ويتم ذلك بجمع كبار المسؤولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لاستعراض وتحليل مختلف البدائل المطروحة، وقد يتبعه مجموعة باحثين يقومون بدراسات ذات صلة بوظائف المجلس.

إضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانون السابق تم إنشاء وكالة المخابرات المركزية "**CIA**" لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الاستراتيجي، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية كما ترصد وتحلل وتضع تقديرات لحالة الأوضاع السائدة في العالم، كما ينطوي عملها على بعض الممارسات الخفية كالقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية، ويعتبر مدير الوكالة مسؤولا أمام الرئيس وللوكالة علاقات اتصال مع الكثير من زعماء العالم. وبذلك تعمل على التعرف وتحليل مختلف المواقف قبل بلورة أي رؤية نهائية بشأن قرارات معينة خاصة تلك المتعلقة بالتدخلات العسكرية الخارجية[1].

2-الهيئة التشريعية:

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، ويتألف من مجلس النواب الذي يضم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين، ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام ويجدد ثلثهم كل سنتين، ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين، ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية، واعتماد سفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية، كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية، وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين، ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر

[1] منصف السليمي، المرجع نفسه ، ص ص 202-206.

للشأن الخارجي، كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسؤولين أجانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقديم المساعدات.

رغم هذه الصلاحيات المتعددة فإن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعرفإثار ة إشكالية السيطرة في اتخاذ القرارات وتنفيذها بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس، فتاريخيا عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس، لتعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات، وقد ساهم في هذا الرجوع ظروف الحرب الباردة بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والوكالات المرتبطة خاصة بالأمن القومي (مجلس الأمن القومي وكالة المخابرات المركزية، هيئة الأركان المشتركة). وهذا التأرجح في السلطات يجد تفسيره في كون أن فترات الانفتاح والتدخل الخارجي يلعب أثناءها الجهاز التنفيذي دورا أكبر، حيث أفراد الشعب راغبين في أن تلعب الولايات المتحدة دورا نشيطا في الشؤون الدولية بينما يكسب الجهاز التشريعي قوته في مرحلة الانطواء باعتبار الكونغرس المصدر التاريخي الأهم للشعور الانعزالي، حيث يضع قيودا أكبر على نشاطات السياسة الخارجية، ولذا فإن إعادة انتخاب رئيس لفترة رئاسية ثانية تعني تراجع قوة الكونغرس لصالح البيت الأبيض مادام العمل الرئاسي يلقى تأييد الرأي العام[1] .

ففي فترة رئاسة كلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري قوي بقيادة" جنجرتش"وهو شخصية معادية للأمم المتحدة، وكان وراء رفض تسديد حصة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية، كما قام الكونغرس بسن قانون نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدسو أعلن في 1998 أن تحرير العراق من نظامه السابق هو السياسة الرسمية لأمريكا، وقد كان لهذا الدور أثر في السياسة الأمريكية، فقد جاء بعض رموز إدارة بوش الحالية كديك تشيني بأولوية وقف صلاحيات المؤسسة التشريعية والتي تعاظمت خلال فترة التسعينات واستعمل لذلك أهم وسيلة وهي إخفاء المعلومات وحصرها على الرئيس ومعاونيه[2]؛ وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتساعد في هذا الاتجاه حيث ازداد التعتيم والسرية، واتخذت إدارة بوش العديد من القرارات دون إخطار الكونغرس، وهكذا فالأحداث المذكورة وحرب أفغانستان والعراق أدتا إلى تسريع كبير في تعزيز السلطات الرئاسية التي سعت إليها إدارة بوش[3]، ويلخص" اندرو بنيت "العلاقة بين الكونغرس والبيت الأبيض في مجال السياسة الخارجية في كون الكونغرس له اليد العليا في الشؤون الدولية المتسمة بطابع داخلي، والتي تهم الناخبين مثل التجارة الدولية وليس نفس السلطة فيما يتعلق بالحرب ، وتزداد سلطة البيت

[1] Jack E. Holmes, Kevin Joldersma and Aaron Keck," **U.S. Foreign Policy: Long Cycles — What Might They Mean for World Long Cycles?**" in: www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html

[2] منار الشوربجي"**:الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**"،السياسة الدولية،عدد161 ، جويلية2005 ، ص ص112-115.

[3] فيليب غولوب،"**عودة إلى الرئاسة الإمبراطورية في الولايات المتحدة" :** http://www.mondiploar.com/article1395.html

الأبيض في قرارات التدخل في حفظ السلام والتدخل العسكري الإنساني[1] ، وهكذا يمكن القول إن الكونغرس يؤدي وظيفة الرقابة أكثر من صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، كما أن دوره يعتبر غير مباشر بالرغم من أهميته ومركزيته في السياسة الأمريكية عموما والخارجية على وجه الخصوص.

3-الجماعات الضاغطة:

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة متعددة الجنسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة كشركات الصناعة العسكرية والبترولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار" نخبة المجمع الصناعي العسكري".

ومن جهة أخرى أثر العامل الديني والانتماء الاثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الصهيوني، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية.

3-1- نخبة المركب"المجمع "الصناعي العسكري:

لقد عرف هذا المفهوم ظهوره الأول في خطبةايزنهاور لسنة 1961 ، حيث أراد أن يعبر عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير مع ما كان سائدا من قبل، حيث لم يكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح، وهكذا ظهرت شبكة معقدة من المصالح تتجاذبها أطراف مختلفة، ولذا فهو يعرف بتحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج وبيع الأسلحة، وتأثيرهم على صناع القرار باتجاه تأجيج عملية سباق التسلح، فحرب أفغانستان والعراق بينت ما أسماه البنتاغون الثورة في السلاح. وهكذا لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء دوره، بل أعاد تنظيم نفسه وهم ينطلقون من فكرة أنه من المعقول تمويل المشاريع العسكرية بضرائب المواطنين، لأن المقابل هو ضمان الأمن، ولأن ميزانية الدفاع تتجاوز % 20 من الناتج القومي الإجمالي، فقد استفادت كثيرا هذه الشركات العسكرية وأضحت نخبة

[1] عرض كتاب لروبرت ليبر :"**السياسة الخارجية والأولويات الأمريكية في القرن الواحد والعشرين**"،السياسة الدولية ،عد د 153 ، جويلية2003 ، ص 353.

متماسكة تسمى بالشكرتاريا[1] أي حكم الشركات"Corporatocracy"وا إذا كان الظهور الاصطلاحي لهذه الظاهرة كان مع بداية الستينات، فإن ظهورها الفعلي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عند امتداد الحرب إلى الولايات المتحدة، حيث كانت تتبع سياسة العزلة فأنشأ مجمع الصناعات العسكرية سنة 1918 برئاسة برنار باروك يهودي الأصل صاحب نظرية المركزية في الإعداد والتحضير للحروب. وتمثل حاليا أكثر من 230 ألف شركة تتعاقد مع البنتاغون وأمثلتها، شركة لوكهيد مارتن التي بلغت قيمة عقودها سنة 1997حوالي 18.5 مليار $وتحتل المرتبة 32 في ترتيب الشركات العملاقة كبوينغ، ورايثيون المختصة في إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ.

ويتميز المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة، بوجود شبكة كبيرة ومعقدة ومترابطة تضم أطراف ووظائف مختلفة ،وقد أصبح يتمتع بنفوذ واسع في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تتخذ من مضاعفة هوامش الأرباح هدفا رئيسيا، وقد استطاعوا اختراق دوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث والدراسات التي تسوق لمفاهيم مختلفة في استراتيجيات الأمن القومي، كالضربة الاستباقية وسياسة قلب الأنظمة المعادية، وقد تقلد أصحاب هذه الشركات بعض المناصب الحساسة كالرئيس السابق لشركة **لوكهيد** مارتن غوردن انغلاند الذي أصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي[2].

3-2- جماعات اللوبي *الصهيوني:

يعبر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة عن تحالف بين مجموعة من الأفراد والمنظمات، هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات الأمريكية-الإسرائيلية كلجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية **AIPAC**، كما يضم هذا اللوبي مسيحيين بروتستانت مثل جاري بويل وجيري فالويل والمحافظون الجدد كجون بولتون، وروبرت ووليام بنيت ، وما يميزهم تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار، فهناك أعضاء في الكونغرس كديك آرمي وعناصر في الجهاز التنفيذي كدونيس روس ومارتن أنديك مع كلينتون،وا ليوت أبراهام وريتشارد بيرل مع بوش الابن، بالإضافة إلى امتلاكهم لبعض شركات الأسلحة والبترول والصناعات التكنولوجية وغيرها، ولذا فلديهم قوة وضخامة موارد داخل الولايات المتحدة وخارجها، كما يعرفون باختراقهم الكبير لمعاهد البحوث والدراسات ومراكز الفكر والرأي، كما أنهم يضغطون دائما باتجاه عدم تعيين أي منتقد

[1] زياد حافظ :**"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"**،المستقبل العربي،عدد 306 ، أوت 2004 ، ص81.

[2] زياد حافظ،المرجع نفسه،ص ص 81-83.

* اللوبي كمصطلح سياسي يعني: مجموعة من العملاء والنشطاء الذين لهم مصالح خاصة ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين خصوصاً المشرعين وذلك للتأثير عليهم في أثناء ممارسة عملهم.

لإسرائيل في مناصب حساسة خاصة في وزارة الخارجية[1]، وبفضل عمل هذه اللوبيات فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم دعما ماديا ودبلوماسيا كبيرا، وظهر ذلك أساسا في المعونات الاقتصادية حيث بلغت ما بين1973-2003 حوالي 140 مليار $ وهي تمثل % 20 من مساعدات أمريكا الخارجية، وهذا دون أن تطلب من إسرائيل كشف مسبق عن كيفية إدارتها إنفاق هذه الأموال.

كما يتضح الدعم الدبلوماسي أيضا فيإعتر اض الولايات المتحدة منذ 1982 على 32 قرار يدين إسرائيل، وذلك باستعمال حق الفيتو، ولمناصري إسرائيل في الولايات المتحدةتبريراتهم لهذا الدعم حيث يرون أن إسرائيل دولة ديمقراطية ضعيفة محاطة بأعداء ديكتاتوريين، كما أن المعاناة السابقة للشعب اليهودي تتطلب العمل على معاملته بطريقة خاصة[2].

وهكذا يمكن القول أن جماعات الضغط لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، بداية بأصحاب الشركات الصناعية الكبرى خاصة العسكرية ثم جماعات اللوبي الصهيوني ومختلف المنظمات الأخرى، والهدف النهائي هو العمل على تأمين تدفق البترول وزيادة ربح هذه الشركات وتكريس سيطرتها وحماية تنافسيتها، والحفاظ على أمن إسرائيلها بقائه أولوية إستراتيجية .

4-تعاظم أهمية الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن الدين يعني الالتزام بعقيدة معينة وأداء واجباتها وشعائرها وكل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به وهو كظاهرة اجتماعية يتسم بالموضوعية والتلقائية والإلزام والعمومية[3]، وفي الولايات المتحدة يعود الالتزام بالدين إلى المهاجرين الأوائل، وتحتوي الولايات المتحدة على كل ديانات العالم وتضم 300ألف كنيسة أي كنيسة لكل 900 شخص، وينقسم أغلبية الأمريكيين على الديانات الرئيسية كالمسيحية 180مليون بروتستانت 60 مليون كاثوليك والإسلام بسبعة ملايين، واليهودية بستة ملايين.

إن العلمانية الأمريكية تعني حظر إعلان دين رسمي للدولة، وليس حظر التدين أو دور الدين في الحياة السياسية حيث يعتبر المجتمع الأمريكي الأكثر تدينا بين المجتمعات المتقدمة، فيصف هينتغتون هذا بأن أمريكا تحيا بروح الكنيسة، والكنيسة لا تعني المسيحية بل تعني الدين المدني ومنظومة القيم والمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها العقل الجمعي الأمريكي، وأساسها أن أمريكا دولة مختارة ومكلفة برسالة سامية في

[1] John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt,"**the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy**", Review of Books published, Vol. 28, No. 6, (March 23, 2006),pp14-20.

[2] John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt , Ibid. pp.2-8.

[3] عصام عبد الشافي"**دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:الأزمة العراقية نموذجا**"،مجلة السياسة الدولية،عدد115، جويلية2003 ، ص 130.

هذا العالم[1]،ومن تجليات هذا الانتشار الواسع تزايد عدد وقوة المؤسسات والجامعات الدينية وازدياد تنظيمها وا ٍمكاناتها.

لقد أضحى الدين أحد مصادر تشكيل الهوية والثقافة في الحياة السياسية الأمريكية، إذ يعمل على صياغة تصوراتهم عن أنفسهم وعن العالم الخارجي، ويسيطر البروتستانت على أغلبية المجتمع الأمريكي. وهناك ثلاث تيارات داخل البروتستانت حيث نجد الأصوليون البروتستانتيون ويتميزون بالانغلاق والانعزال ولهم نظرة تقديسية للإنجيل، والليبراليون المسيحيون وهم أكثر انفتاحا ويحثون على الأخلاق وعلى التعاون ولهم نظرة ايجابية إلى مستقبل العالم ،ويهتمون بعدة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان وغير متحمسين لتأييد إسرائيل[2] ، أما التيار الثالث فهم الإنجيليون وهم الأغلبية الكبيرة من البروتستانت ومن المجتمع الأمريكي عامة أي يمثلون حوالي % 40 من البروتستانت ، واليوم في الولايات المتحدة أصبح لفظ إنجيلي يأخذ المعنى المستحدث من الجمعية الوطنية للإنجيليين ،وهو أن الولايات المتحدة مباركة ولها مسؤوليات نشر القيم عبر العالم[3] ، ومن بين أفكارهم أنهم يؤمنون بأهمية الدعوة وتحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم، ويطلقون عليها"الو لادة من جديد "وقد وردت هذه العبارة في حملة كارتر لسنة 1976 وفي الكثير من خطابات بوش الابن، كما يعتقدون بقرب نهاية العالم وأن الشرق الأوسط سيخوض حروبا تمهيدا لمعركة" أرمجدون "بين إسرائيل والعرب، والتي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة" الله" في فلسطين عند نزوله الثاني[4].

كما يعتبرون أن للولايات المتحدة مسؤوليات والتزامات بنشر القيم عبر العالم، ويميلون إلى حماية وضع أمريكا كقوة عالمية مسيطرة ويدافعون على شرعية الاستعانة بالقوة العسكرية ضد الدول المهددة للسلم والأمن العالمي، والمنتهكة لحقوق الإنسان حيث ساند % 77 الحرب على العراق في 2003 ، ومنذ الستينات توجهوا إلى الحزب الجمهوري ويساندون أجندة المحافظين الجدد ،حيث نجد أن الكثير من المحافظين الجدد ينتمون إلى هذا التيار أي اليمين المسيحي وعلى رأسهم بوش الابن، ولذلك هم لا يخفون دعمهم المطلقلإسر ائيل، ويرى روبرتجير فيس أن بوش يعتقد أن الولايات المتحدة في نزاع بين الخير والشر ويعزو ذلك إلى زيادة إيمانه ،وأضحت الحرب على الإرهاب مثلا ليست خاصة بالسياسة الخارجية بل

---

[1] منار الشوربجي، مرجع سابق، ص 213.

[2] خليل العناني، **الدين والسياسة الخارجية الأمريكية**، في:

http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=roaa3.htm

[3] Celia Belin, Guest Fellow,"**Les protestants évangéliques aux États-Unis et la politique étrangère americaine**",Annuaire français de relations internationales; Vol. 7, 2006, pp.662-663.

[4] إبراهيم درويش، عرض كتاب للآرين أرمسترونغ: **المعركة من أجل الله الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام**، في:

http://www.arab-nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700--

مهمته المقدسة[1] ، كما تجلى ذلك أيضا في المفاهيم التي يستعملها"محور الشر، الحرب المقدسة، العدالة المطلقة "، وهكذا فالإنجيليون يشعرون باستثنائية المكانة الأمريكية والطابع العالمي لقيمها وبالتالي ضرورة فرض هذه القيم من خلال السياسة الخارجية.

5-دور مراكز الفكر والرأي:

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراسات انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة، وقد ساهم في هذا الانتشار اللامركزية في النظام الأمريكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، والانخراط الكبير الذي تعرفه السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشؤون الدولية، ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية. وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنيجي الذي أسسه "بيت سبيرغ" في 1910 ومؤسسة هوفر للحرب في 1919 الذي أنشاها الرئيس السابق "هربارت هوفر"، ويبلغ عددها حاليا 2000 مركز منها % 25 مستقل، والأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات[2]، وقد زاد بشكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية وأصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الإستراتيجية كالدفاع والاستخبارات، وذلك بناء على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات والبحوث المطلوبة، وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين. وتقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي للمناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية، وهي معفاة من الضريبة وتقوم على تمويل فردي أو ذاتي من خلال بيع الكتب والإصدارات البحثية أو من تبرعات الشركات[3]، أو بتمويل مباشر من الحكومة في حالة المراكز التابعة لها.

أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز وحسب ريتشارد هاس فإنهم يخلقون تفكيرا جديدا حول السياسة الخارجية، كما أنهم يزودون الكونغرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، كما يحاولون بناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة وهذا بالتنسيق مع صناع السياسة ، وعليه فإن هذه المركز البحثية تقوم بدور كبير في مجال صنع السياسة الخارجية، فهي تعمل على تدارس جماعي لمستجدات العالم، والسياسة الأمريكية إزاء ذلك، كما تعمل على نشر الوعي بين أوساط الرأي العام بشأن هذه القضايا لمساندة أو الاعتراض على الخيارات الحكومية. ولذا فان دور هذه المراكز أصبح يتوافق إلى حد

---

[1] Robert Jervis,"**An Interim Assessment of September 11: What Has Changed and What Has Not**?"**, in:** Demetrios Caraley**, September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy,** (Second Edition, New York : Academy of Political Science, 2002)**,** p.199.

[2] Richard Haass & Others,"U**. S. Foreign Policy Agenda, the Role of Think Thanks**", an Electronic Journal ofthe U.S. Department of State, Volume 7, N. 3,(November 2002) ,p 11.

[3] كريم القاضي، **مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية**، في :
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML

كبير مع السياسة الأمريكية حيث تقوم بعملية التنظير لهذه السياسة فمؤسسة التراث مثلا أضحت تبشر بثلاثية"التاجر،العسكري،المبشر" ويقابلها ثلاثية"القوة، الثروة، الدين"، وهذا ما يفسر التوجهات الأمريكية الحالية وتم توضيحه سابقا في دور الدين وتأثير المجمع الصناعي ورجال الأعمال في توجيه خيارات السياسة الخارجية.

6-أهمية الإعلامو الرأي العام الأمريكي:

يعبر الرأي العام عن آراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة، ويبرز دوره أكثر بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي. وتختلف أهمية الرأي العام والمكانة التي يوليها له صناع القرار بحسب نوع الأنظمة، فنجده في الدول الشمولية مغيبا حيث تعرف الحريات العامة تقييدا، أما الدول ذات الأنظمة المفتوحة المتميزة بالمشاركة الواسعة يكون للرأي العام أهمية كبيرة في صياغة خيارات السياسة الخارجية والتعبير عن مواقفه تجاهها سواء بالمساندة أو بالرفض.

وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأساسية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة، وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونها مصدرا هاما للمعلومات لصناع القرار، فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة، وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية. وا ٍذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي، فان الاستقطاب الحزبي له مكانته خاصة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فكثيرا من عمليات صبر الآراء تركز على معرفة انتماءات الأفرادالحز بية قبل أخذ آرائهم، حيث هناك استطلاعات لا تخص الرأي العام فقط بل تهتم بآراء أقطاب وزعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

في أفريل 2003 قامت محطة "**CBS**"التلفزيونية بصبر للآراء حول كون الحرب على العراق جزء من الحرب على الإرهاب، فقال % 51 أنها جزء رئيسي ،بينما اعتبرها11% جزء بسيط، في حين % 31 اعتبرها ليست جزءا، وأعيدت نفس العملية من قبل نفس المحطة في سبتمبر 2004 فقال % 41 نعم و 13 %جزء بسيط و % 41 لم يعتبرها جزءا من الحرب على الإرهاب ، إن الأمثلة كثيرة وعمليات صبر آراء المواطنين وقياس ميولات واهتمامات الجمهور الأمريكي كبيرة من طرف وسائل الإعلام بمختلف مكوناتها،

وهكذا فالمزاج الأمريكي العام -الشديد التأثر بوسائل الإعلام والمؤثر على صناع القرار -له دور كبير ويحظى بأهمية واسعة لدى الساسة والقادة، ويمكن الإشارة إلى وجود ظاهرة لدى وسائل الإعلام الأمريكية وهي انتشار امتلاكها لدى رموز الإدارة الأمريكية وبالتالي توجيه أجندتها بما يخدم مصالح الأطراف المالكة لها، والمثال على ذلك هو تحرك أغلب وسائل الإعلام المحسوبة خاصة على تيار المحافظين الجدد ،وعلى أعضاء اللوبي الإسرائيلي باتجاه دعم الحرب على العراق وتشويه صورة الرئيس العراقي السابق.

وهكذا يمكن ملاحظة تعدد العوامل والفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، وقد ازدادت أهميتها أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات، حيث أصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للتغيرات الدولية وبالتالي سرعة التفاعل معها والذي سيؤدي بالضرورة إلى التأثير والمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية، بناء على حد أدنى من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات المتحدة.

ثانيا: متغيرات البيئة الخارجية

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة"س "تجاه الدولة" ص "نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة "س "من الدولة" ص "في المرحلة السابقة.

ويحدد تشارلز هيرمان أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤثرات الخارجية:

*تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي.

*تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف.

يتم عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.

*تغير كلي للأهداف دون الأدوات.

*تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف والأدو ار

لأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجات تجاه محيطها الخارجي ، فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك ويؤثر في هذا النسق الدولي، غير أن الولايات المتحدة تاريخيا لم تعرف انخراطا وتدخلا في الشؤون العالمية

إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية اعتداء بيرل هاربر[1] بالرغم من تعاظم قوتها مع مرور الزمن. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها، تلعب دورا كبيرا لدى صانع القرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات ،وقد ظهر ذلك جليا خلال صراع الحرب الباردة ، ومنذ نهاية الحرب تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة، وهذا ما سهل لها لعب أدوارا متنوعة في آن واحد حيث استفادت كثيرا من البنية الأحادية في اتجاه فرض سياساتها، ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية خاصة منها تلك الفواعل الرافضة للهيمنة الأمريكية، كالتنظيمات الإسلامية كتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في مجال حماية البيئة وغيرها، حيث أن الكثير منها تنتقد وتناهض السياسات الأمريكية.

إن العامل الخارجي تجلى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة، وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها، فللولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي، وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي- والذي أضحى يؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية -تساهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها% 17.6 ، وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته، باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي، ويمكن سرد المثال التالي على أهمية المساندة الخارجية، بعد وقوع أحداث11 /2001/9 جاء دعم حلف شمال الأطلسي بتصريح أمينه العام جورجروبرتسون الذي قال أن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء، وبالتالي فالمجال مفتوح أمام الولايات المتحدة لتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف" مبدأ الدفاع الجماعي "وقد تجسد هذا الدعم عسكريا في استفادة إدارة بوش[2]. وذلك بتسخير مجالات الدول الجوية وموانئها ومطاراتها للقوات الأمريكية وتوفير الحماية الأمنية لها في أوروبا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وذلك في حملتها على أفغانستان، أما سياسيا فقد تم استصدار قراري مجلس الأمن "1368 - 1373" لإدانة الإرهاب وفوض مجلس الأمن

[1] بيرل هاربر ميناء في هاواي هاجمته القوات اليابانية بصورة مباغتة في 7 ديسمبر 1941، وهو حدث غير مجرى التاريخ وأرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية.

[2] Karlyn H. Bowman & Others**, Public Opinion on the War on Terrorism, the War: America after 9/11 With Iraq, and America's Place in the World**, (American Enterprise Institute, 2004), p10 .

الولايات المتحدة اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة، ويقول باتريك آلار "**Patrick Allard** " :"**إن القطيعة المقدمة من أحداث 11 /9/ 2001هي الإحساس العميق بقابلية الاختراق ... فلا الجغرافيا ولا السلاح تكفي لحماية الولايات المتحدة، وهكذا فالأمريكيون لا يستطيعون تجاهل أن أمنهم يتبع من الآن فصاعدا التعاون مع بقية العالم في مواجهة عدو صعب التحديد...**"[1]

وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط والاعتماد الدولي المتبادل، بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات وطاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي، وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير، وذلك باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة وا لى تعاظم دورها ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى.

ثالثا: متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار

إن العوامل النفسية تلعب دورا كبيرا لدى الزعامات السياسية، ولذا تتركز الدراسات والبحوث حول كيفية نشوئهم وبيئة تربيتهم وانتماءاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية والمعرفية وغيرها من العوامل التي تساعد المحللين على فهم نفسيتهم، وهذا ما سيقلل من هامش الخطأ في سبيل تفسير سلوكياتهم، خاصة ما تعلق منها بقرارات السياسة الخارجية، ويعتبر سيغموند فرويد هو أول من بدأ التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين بإعداده دراسة حول شخصية الرئيس وودرو ولسن، كما تعتبر مسألة الأخلاق المرتبطة أساسا بالحياة الخاصة للمرشحين عامل جذب للرأي العام قبل تولي هؤلاء لمسؤوليات الرئاسة. ولذا عادة ما يكون التركيز على العلاقة بين هفواتهم وأدائهم الرئاسي. ويحدد عالم السياسة الأمريكي بروس بوكانان أربعة تحديات تواجه الرؤساء الأمريكيين وتعمل على التأثير مباشرة في شخصياتهم وبالتالي على سلوكياتهم وهي:

* المجد المفرط أين لا يكون هناك مجال للمعارضة وتتميز بكثرة المادحين والمؤيدين

* إجهاد القرارات حيث العراقيل والعوائق المؤدية إلى الإحباطات الكثيرة وبالتالي رؤية كيفية تعامل الرئيس معها ومدى قدرته على تحمل الفشل وهضمه.

* مدى قدرته التوفيق بين أجنحة إدارته أين تكون المطالب متناقضة.

*وجود إغراءات ضخمة والتي قد تقوده إلى محاولة تحقيق عدة أهداف في آن واحد.

[1] Patrick Allard ,"**Les États-Unis et la gouvernance mondiale** ",dans**:** Pierre Jacquet et Autres, Gouvernance Mondiale, Paris : Conseil d'Analyse Économique, 2001, p.257.

ويمكن الإشارة أنه وفي الحالة الأمريكية وبالرغم من تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة، إلا أن المستشارين وجهاز الإدارة لهم دور كبير في التأثير على خيارات الرئيس، ولذا فهذه الخيارات ترتبط في جزء منها بالجوانب النفسية للبيئة القرارية لمؤسسة الرئاسة ككل.

1- بوش الابن(نمط الفاعل السلبي):

يصنف بوش الابن من الرؤساء الأمريكيين الذين يمتلكون شخصية قوية، لكن هذه الشخصية موجهة في كفاح قهري ويجد صعوبة في السيطرة على عواطفه وعدائيته، ولذا فهو ينتمي إلى نمط الفاعل السلبي مثل ولسون، جونسون ونيكسون يقوم بحفظ الدرس قبل أي مقابلة تلفزيونية ويحيط نفسه بشخصيات مميزة في كل المجالات الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية، ويتعالى عن التفاصيل ليركز على الصورة الكبرى[1]. كما يتميز بسهولة التأثر بمستشاريه وسهولة مماثلة في الانقلاب عنهم، كما يظهر اندفاعات غير مدروسة تجاه استراتيجيات خاطئة، وله انحياز دائم للفريق المتطرف في إدارته. بالإضافة إلى الرغبة المفرطة في التمتع بالمجد والجبروت الرئاسي مع عدم القدرة على تحمل الاحباطات ومواجهة الإخفاقات، ويتبع السلوك الهروبي كما يقع بسهولة ضحية الإغراءات ويحاول دائما الجمع بين الأهداف المتناقضة[2] ، وقد تجلت سيطرة الاتجاهات العقائدية على تفكير بوش الابن في اعتباره أن علم اللاهوت يعطيه قدرة خاصة على معرفة الشر، حيث وقبل حضوره كل صباح إلى البيت الأبيض يخصص وقتا لقراءة الكتاب المقدس والتأمل فيه[3]، وقد أثر عليه هذا الميل إلى التدين وانعكس بشكل كبير على شخصيته، وظهر ذلك جليا من خلال المفردات التي يختارها في خطابات"الخير والشر،الحرب المقدس..."والخطاب الرسالي عموما.

2- باراك أوباما (نمط الفاعل الايجابي)

بمراجعة تصنيف باربر نجد أن الرئيس أوباما ينتمي إلى ما يسميه بالنمط المنفعل الايجابي وعلاماته بحسب باربر هي التالية: يمتاز هذا النمط بأنه مساير ومتعاون أكثر منه صاحب شخصية وحيوية قوية، مع مسحة تفاؤل مهيمنة على سلوكه، وهذا النمط يفاوض بشكل جيد، ولكنه يحيط نفسه بأصدقائه القدامى.. وبمراجعة منهجية تركيب طاقم أوباما نجد انه سرب فعلاً بعض مساعديه في إدارة حملته الانتخابية وبعض أصدقاء العائلة إلى الفريق. وهم سيشكلون الأصدقاء القدامى المحيطين بالرئيس

[1] الياس حنا، "**النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة**"، شؤون الأوسط ،بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية،عدد 105 ، شتاء 2002 ،ص 57.

[2] يوسف عبد اللطيف، **التحليل النفسي للرؤساء الأمريكي**، في: http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t= 2116

[3] Andrew J. Bacevich and Elizabeth H. Prodromou, "**God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy after 9/11",** Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, (Winter 2004),p.46.

ونقطة ضعفه الشخصية. كما أن الانتخابات دفعت أوباما للتخلي عن بعض صداقاته القديمة وبخاصة منها الصداقات مع عرب ومسلمين. أما عن التركيبة العامة للفريق فقد اعتمدت على مبادئ دراسة السلوك والسوابق ، حيث وضعت الكفاءات التي تجد صعوبة في عمل الفريق في مناصب استشارية. وحيث تم الاحتفاظ ببعض أعضاء فريق بوش القادرين على التكيف مع منطلقات الإدارة الجديدة.

وهذه السلوكات بدأت مبكرة في إدارة أوباما، حيث أضطر ومنذ البداية للتراجع عن بعض التعيينات بما فيها تعيين مسؤول المخابرات الأميركية، وهو منصب لا يحتمل التردد ويشكل نقطة ضعف حقيقية في الإدارة ويشكك بقدرتها على اتخاذ القرارات مهما كانت مبررات وتأويلات هذا التردد.

الكياسة وحسن التخلص ومهارة التفاوض التي يتسم بها أوباما أجلت مواجهاته لغاية اليوم. فلو عدنا إلى قمة العشرين لوجدنا ألمانيا معارضة شرسة لخطة أوباما للتحفيز الاقتصادي وتلتها أوروبا في هذه المعارضة. وهو ما تجاوزه أوباما كي لا يبدأ ولايته بالإحباط أو بالمواجهة ، ولو نحن اتخذنا من هذا السلوك مؤشراً على أسلوب أوباما في مواجهة الأزمات لوجدنا انه "الشخصية الصفقة". فهو عندما يحبط في مجال ما يتحول إلى صفقة في مكان آخر. ويتدعم هذا الرأي بملاحظة القفزات المتتالية لأوباما من الملف الاقتصادي إلى الإيراني ومنهما إلى الروسي فالأوروبي وقس عليه لكن الخطير في سلوك أوباما هو التباين الشاسع بينه وبين سلوك بوش شبيه العقائدي والمتمسك بالإستراتيجية، مقابل سلوك أوباما لا يبدو هاو للإستراتيجية ومتحول نحو تكتيك كل حالة على حدة Case by Case بما يعني استعداده لعقد صفقات فرعية بديلة للصفقات الأساسية. وهي نقطة ضعف يكسب كثيرون إن هم أحسنوا استغلالها.

وهكذا يمكن القول أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على مجموعة من المحددات. فطبيعة النظام الرئاسي المتميز بالانفتاح الكبير والمشاركة الواسعة يتيح للعديد من الفواعل والمتغيرات لعب دور هام في التأثير على خيارات السياسة الخارجية، من متغير القدرة العسكرية والاقتصادية والعلمية المتوفرة للولايات المتحدة مقارنة بالقوى المنافسة الأخرى، إلى تدخل مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح واتجاهات معينة، بالإضافة إلى البيئة الدولية والقيود والفرص التي تضعها وتمنحها لصانع القرار، وصولا إلى نوع القيادة وفكرها وثقافتها ،يديولوجيتها والمصالح التي تدافع عنها، وهكذا يمكن القول إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يمر عبر تفاعل العديد من المؤسسات والهيئات والأدوار المختلفة تشكل كلها عوامل مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن أهمية كل عامل ودوره تتوقف أيضا على طبيعة القرار الخارجي ومدى علاقة هذا القرار بوظيفة وعمل الجهاز الحكومي، ولذا فإن كل العوامل السابقة تعمل متزامنة ومتفاعلة لتنتج القرار النهائي، ولو

اختلف الوزن النسبي لكل متغير بحسب نوعية القرارات كما ذكرنا بالإضافة إلى ظروف كل خيار وكل تحد تواجهه السياسة الخارجية[1].

المبحث الثاني: المضامين الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001

إلى ما قبل أحداث في الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، كانالإستر اتيجيون الأمريكيون يقسمون التاريخ الأمريكي إلى ما قبل حادثة بيرل هيربر وما بعدها. فاعتبرت هذه الحادثة بمثابة المؤسس للمنعرج في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، فخرجت من سياستها الانعزالية إلى الانخراط بقوة في الشؤون الدولية.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت لتشكل موضوع جدل داخل الأوساط الأكاديمية والبحثية في حقل العلاقات الدولية، فأصبح السؤال المطروح هو :هل شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول في الإستراتيجية الأمريكية؟وهل غيرت من أولوياتها الدولية؟ أم أن هذه الإستراتيجية لم تتغير ولم تتبدل وأن أهدافها التي وضعت منذ خروج السياسة الأمريكية من عزلتها هي نفسها وما استجد بعد أحداث 11 سبتمبر هو أن هذه الأخيرة قد ولدت فعالية وزخما كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم وأصبح هناك تسارع في الإيقاع وشدة في الوضوح؟[2]

عندما أصبحت الإدارة الأمريكية بيد الجمهوريين بوصول جورج ولكر بوش إلى السلطة عام 2000 نشرت دراسة هامة قامت بصياغتها مستشارة الأمن القومي انطلقت فيها كوندوليزا رايس من مرجعية أن السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارة الجمهورية ينبغي أن تعيد تركيز الولايات المتحدة على مصالحها القومية، وتسعى لتحقيق أولوياتها الرئيسية هذه المهام هي:[3]

* ضمان قوة عسكرية أمريكية قادرة على ردع الحرب والقتال للدفاع عن المصالح الأمريكية إذا فشل الردع.
* تعزيز النمو الاقتصادي و الانفتاح السياسي من خلال توسيع التجارة الحرة و نظام نقد دولي مستقر لمن يلتزمون بهذه المبادئ.

---

[1] العطري ميلود، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007، ص61.

[2] أسماء رسولي، مرجع سابق الذكر، ص 18.

[3] Condoleezza Rice, **« campaign 2000: promoting the national interest** », foreign affaires, jannuary/february 2000, p2.

* تجديد علاقات قوية حميمة مع الحلفاء الذين يتقاسمون القيم الأمريكية و بالتالي يمكنهم تقاسم عبء تعزيز السلام و الازدهار و الحرية.
* تركيز طاقات الولايات المتحدة على علاقات معقولة مع القوى الكبرى خاصة روسيا والصين مما سيمكن من صياغة شكل النظام السياسي الدولي.
* التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة والقوى العدائية التي تتخذ على نحو متزايد أشكالا محتملة للإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

لقد شكلت هذه الرؤية التي رسمتها رايس إطارا لسياسة بوش الابن قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 فتميزت سياسة إدارته في تلك الفترة بالانكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة ،التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات إدارة كلينتون، خاصة منها القضية الفلسطينية، وانشغل إلى حد ما بالمشاكل الداخلية مثلما وعد أثناء حملته الانتخابية.غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت صدمة رهيبة للعقل الإستراتيجي الأمريكي[1] .فإن كانت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن قبل أحداث سبتمبر تبدو متأثرة بما تضمنه مشروع القرن الأمريكي الجديد، الذي وضعه مجموعة من المحافظين الجدد منهم ديك تشيني ورامسفيلد فإن بصمة المحافظين الجدد أصبحت أكثر وضوحا وأفكارهم أكثر تطبيقا من خلال الحملة الأمريكية الواسعة على الإرهاب في العالم، وقد كشفت تصريحات بوش التي تلت الحدث الاتجاهات الجديدة للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية المتمحورة حول- الحرب المقدسة ضد الإرهاب -بهدفها المعلن الذي هو نشر القيم الأمريكية والقضاء على الاستبداد وأداتها المحددة بالضربة الوقائية.

هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم طرحها وبلورتها من خلال وثيقتين لإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الأولى صدرت في17 سبتمبر 2002 و الثانية في شهر مارس2006 ، وهذا بالإضافة إلى الوثيقة الصادرة سنة2010 و التي تعتبر الأولى في فترة الرئيس الحالي باراك أوباما.

المطلب الأول: من حيث الأهداف و المصالح

هناك نوعين من الأهداف للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منها ما هو معلن وورد صراحة في الوثائق ومنها ما هو خفي ولكن يمكن استخلاصه ولعل المعلن منها هو تلك الأهداف التي اعتبرت بأنها مثالية غير أن تحقيقها قد يتطلب وسائل واقعية[2].

[1] السيد ولد أباه، مرجع سابق الذكر، ص 40.
[2] أسماء رسولي، مرجع سابق الذكر، ص 62.

أولا:الأهداف المعلنة:

-تحقيق السلام العالمي والذي يقوم وفق الرؤية الأمريكية على المجتمعات والدول الحرة المؤمنة بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية ولهذا فإن هدف الإستراتجية الأمريكية ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب بل وجعله أفضل.

-الحرية من أجل عالم مزدهر تتحقق فيه العدالة وكرامة الإنسان وأن السوق الحرة و التجارة الحرة هي الأخرى مظاهر لهذه الحرية.

-خلق عالم من الدول الديمقراطية ذات الحكم الجيد من أجل القضاء على الطغيان والاستبداد في العالم الذي بدوره يهدد المصلحة والأمن القومي الأمريكي.

-مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة من أمراض وأوبئة إرهاب وغيرها من التحديات.

ثانيا:الأهداف غير المعلنة:

فيما يخص الأهداف الأمريكية التي لم تعلن عنها صراحة في خضم إستراتيجيتها المتبناة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، فهي أهداف ليست وليدة هذه الأحداث إنما هي جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ خروجها من عزلتها وانخراطها في الشؤون العالمية.

محور هذه الأهداف هو المزيد من التكريس للهيمنة الأمريكية وضمان استمرار الصدارة للغرب . فإن كانت الولايات المتحدة قد لعبت دور القيادي للغرب في مكافحتها للمد الشيوعي، فإنها وجدت نفسها بعد سقوط الإتحاد السوفييتي في مأزق البحث عن عدو استراتيجي جديد تمارس من خلال محاربته دورها القيادي في العالم، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتوفر لها فرصة القيام بذلك.

فأصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة ليس مكافحة هذا العدو الجديد المعروف بالإرهاب بقدر ما هو سعي أكثر للهيمنة والسيطرة الأمريكية على السياسة الدولية ،وذلك بعيدا عن السعي الجدي لإقناع الحلفاء والأصدقاء بضرورة التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة التحديات الدولية .إذ تكرر في أكثر من مناسبة ضمن عناصر الوثائق الإستراتجية للأمن القومي لأعوام: 2002 و2006 و 2010 أن الولايات المتحدة لن تتردد في العمل بمفردها إن لزم الأمر، وحتى عندما تتحدث الولايات المتحدة عن التعاون الدولي من أجل إرساء قيم الديمقراطية والحرية ومواجهة تحديات العولمة، فإنها دائما تنصب نفسها القائد للمجموعة الغربية من أجل القيام بذلك.

وباعتبار أن ميزان القوى وعلى جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والعسكرية أصبح بعد نهاية الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة فإن هذه الأخيرة لن تسمح بأن تصبح أية دولة أقوى منها أو تسبقها حتى في ميدان محاربة الإرهاب، لذلك فهي تسعى لتوسيع دائرة هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية للحيلولة دون بروز أي نظام إقليمي يمكنه تحدي الهيمنة الأمريكية.

كذلك هناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي البعد الطاقوي الذي أصبح يميز الإستراتيجية الأمريكية بصورة واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر – أمن الطاقة-، فالتدخل الأمريكي في أفغانستان بهدف محاربة الإرهاب كان له هدف إستراتيجي أساسي، هو كون أفغانستان أصبحت ما يشبه الخيار الوحيد لمشروع أنابيب نفط بحر قزوين، فهي تتمتع بموقع جغرافي يجعلها ممر ترانزيت مهما لصادرات النفط والغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب، وهذا ما أكده تقرير معلومات عن الطاقة صادر عن الحكومة الأمريكية في سبتمبر 2000[1]، وبالتالي فقد أصبح الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي في مختلف مناطق العالم ضامنا رئيسيا للسيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة والتحكم بالأسعار وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة.

المطلب الثاني: من حيث مصادر التهديد

أولا :الدول المارقة

إن مفهوم الدولة المارقة "**Rogue states** " يستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أين أصبحت إدارة جورج ولكر بوش تستعمل مفهوم الدولة المارقة وتعتبرها من أبرز التحديات للأمن القومي الأمريكي، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها وعلى مستوى القيم لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر[2]، وكثيرا ما استخدمت تسميات وعبارات مشابهة للدولة المارقة من أجل وصف بعض الدول التي لا يتفق سلوكها مع المعايير الدولية خاصة في سنوات الثمانينات، حيث أستعمل مصطلح الدولة الإرهابية والدولة الخارجة عن القانون حيث أطلق الرئيس رونالد ريغان[3] (Ronald

---

[1] إسماعيل الشطي ،**"تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"**، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد283، سبتمبر 2002، ص45.

[2] محمد سليمان،" **مفاهيم رئيسية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي**"، مجلة العصر،2003/5/19،في:
http://www.alasr.ws/index.cfm?methed=home.cat&categoryID=32

[3] Jean-François Rancourt, « **Rogue states, un concept imcompatible avec la politique étrangère** », centre d'étude des politiques étrangère et de sécurité, UQAM ,vol.6,no.1,19 janvier, in :
http://www.icim.uqam.ca/IMG/pdf/vol6no1.pdf.

(Reaganعام 1986 صفة الدولة الخارجة عن القانون على ليبيا، أما بالنسبة لفترة حكم الرئيس كلينتون فقد استخدم مفهوم الدول المثيرة للاهتمام أو القلق [1].

غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 جعلت إدارة بوش تستأنف استخدام مفهوم الدولة المارقة، وأضافت إليها كذلك تسمية" محور الشر" الذي ضم في البداية كل من كوريا الشمالية، العراق وا إيران ثم أضيفت إليه كل من سوريا وكوبا وغيرها من الدول، التي أصبحت حسب الرؤية الأمريكية تشكل خطرا على الأمن الدولي وتهدد المصالح القومية الأمريكية ومصالح حلفائها الغربيين.

وقد حددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لسبتمبر 2002 الصفات التي تشترك فيها الدول المارقة و هي:[2]

- تعامل شعوبها بوحشية وتستغل مواردها الوطنية من أجل تحقيق مكاسب شخصية للحكام.

- لا تضع اعتبارا للقانون الدولي، تهدد جيرانها وتنتهك المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها.

- تصمم هذه الدول على الحصول على أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة لتستعملها في التهديد أو الهجوم لتحقيق مخططاتها العدوانية.

-رعاية الإرهاب في أنحاء العالم.

-ترفض القيم الإنسانية الأساسية وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله .

فأي دولة تحمل أحد هذه الصفات أو كلها فهي تعتبر دولة مارقة لا بد من التصدي لها ومنعها من حيازة أسلحة الدمار الشامل ومن تدعيم ورعاية الإرهاب، حتى لا تصبح مهددا حقيقيا للمصالح والقيم الأمريكية.

ثانيا:الإرهاب

إن المطلع على وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و2006 و2010 وكذلك على خطابات البيت الأبيض الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، سيجد أن الإرهاب قد أصبح العدو الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة، بعد أن كان الإتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة وأنه إن كانت

[1] Jean-François Rancourt, ,Ibid.

[2] The National Security strategy of the united state of America, september 2002, http://georgewbushwhitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf., p 14.

إستراتيجية الردع قد تناسبت مع الخطر الشيوعي، فإن محاربة الإرهاب تستوجب إستراتيجية أكثر صرامة وفاعلية باستخدام كل الوسائل الممكنة، حتى العسكرية منها من أجل القضاء عليه.

ولكن ما يؤخذ على الإستراتيجية الأمريكية هو أنها وضعت الإرهاب كعدو وأن الولايات المتحدة هي في حالة حرب ضد هذا العدو، لكنها لم تعط تعريفا محددا لهذا العدو يضعه في السياق المناسب فأين هو هذا العدو؟ وممن تتكون الشبكات الإرهابية الواجب محاربتها؟

فوفقا لإستراتيجية الأمن القومي الجديدة، الشعب الأمريكي مهدد من قبل الإرهاب الذي يتغذى من فكر عدواني، لكن في الحقيقة الإرهاب ليس عدو بل هو تكتيك يمكن أن يكون دولة أو حركة سياسية[1] ، لذلك كان لابد من تحديد أي إرهاب على الولايات المتحدة محاربته. فوثيقتي إستراتيجية الأمن القومي في فترة إدارة الرئيس بوش الابن لم تعطي تعريفا محددا لأي إرهاب هي بصدد محاربته، لكن إدارة الرئيس باراك أوباما وفي وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010 فقد تم حصر الإرهاب في تنظيم القاعدة. لكن تبقى المسألة غامضة، فما هي حقيقة القاعدة ؟ وأين يتركز موقعها؟

إن الحروب التقليدية تشنها دول ضد بعضها البعض، في حين أن الحرب ضد الإرهاب لا تندرج في إطار نزاع ثنائي أو متعدد بين الدول المتحاربة، فهي حرب ضد عدو غير محدد في المكان ولا حتى الزمان، وهو ما أكدته وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 "لقد بدأ النزاع بتوقيت ومفاهيم الآخرين وسوف ينتهي بطريقتنا و التوقيت الذي نختاره نحن." ولكن مهما كان الاختلاف حول كون الإرهاب هو عدو مطاطي يصعب تحديده، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت منه عدوا استراتيجيا ومصدر تهديد رئيسي للأمن القومي الأمريكي.

ثالثا:أسلحة الدمار الشامل

إن خطر أسلحة الدمار الشامل يكمن في إمكانية حيازتها من قبل الإرهابيين أو الدول المارقة، مما سيجعل البيئة الأمنية أكثر خطورة وتعقيدا. وسواء كانت هذه الأسلحة نووية، بيولوجية أو كيميائية التي كانت تعتبر الملاذ الأخير في فترة الحرب الباردة، غير أن الأمور قد تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة فسهولة التبادل والتكنولوجيا الحديثة في عصر العولمة، جعلت من أسلحة الدمار الشامل سهلة المنال بالنسبة للدول المارقة والإرهابيين لتستعمل من اجل الترهيب والعدوان العسكري وكوسيلة لابتزاز الولايات المتحدة[2] .وقد

[1] Lawrence Kob& Caroline Wadbams, **« A critique of the Bush administration's national security strategy»** , the Stanley foundation , in :
http://ciponline.org/nationasecurity/resources/pub/Bush%20admin%20critique.pdf

[2] The National Security strategy of the United State of America, September 2002, op.cit, p 15.

اعتبرت العراق من أهم الدول التي كانت تشكل خطرا على الولايات المتحدة باعتبارها تمتلك أسلحة دمار شامل، استخدمتها في الداخل والخارج ضد الأكراد والشيعة، إيران[1]، ومن هنا جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بهدف القضاء على هذا الخطر وردعه قبل أن يتحول إلى تهديد فعلي للأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها، خاصة منها إسرائيل التي لطالما هدد الرئيس العراقي صدام حسين بضربها. ونفس الشيء ينطبق على إيران وكوريا الشمالية اللتان تعتبران من أكثر الدول المهددة للأمن القومي الأمريكي والأمن الدولي حسب الرؤية الأمريكية.

رابعا:الدول الفاشلة

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن العولمة مثلما وفرت فرصا لتحقيق الكثير من الازدهار وتحسين مستويات المعيشة نتيجة ازدياد التجارة العالمية والاستثمار والتكنولوجيا والمعلومات، فقد خلقت أيضا تحديات جديدة أو ما يمكن تسميته بالتهديدات الدولية الجديدة كالأوبئة والأمراض والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات وتغلغل الإرهاب، وكل هذا يمكن إيجاده وتوفره بسهولة في ما يعرف بالدولة الفاشلة Failed state. حيث أدركت الولايات المتحدة من خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان قادرة على تشكيل خطر على مصالح الدول القوية، فالفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تسمح بقيام شبكات إرهابية و إجرامية تعمل ضمن حدودها القومية[2]. ومن هنا أصبح مصطلح الدولة الفاشلة الذي طورته المؤسسات الأمريكية، مرجعية نظرية رئيسية لكيفية التعاطي مع دول الجنوب وأصبحت هذه الدول وما تحتويه من مشاكل ومخاطر تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي الأمريكي.

المطلب الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات

فيما يخص الآليات أو الوسائل التي اعتبرتها الولايات المتحدة ملائمة لمواجهة المخاطر التي تهددها فهي قد اتخذت صبغة الصرامة لكونها بالدرجة الأولى تتمحور حول الآلية العسكرية الهجومية قبل الدفاعية. وا ن كانت قد تمت الإشارة بل وحتى العمل ميدانيا من خلال اعتماد الولايات المتحدة على سياسة معينة في المساعدات لتعزيز الحرية ودعم الذين يناضلون سلميا ودعم المؤسسات الديمقراطية والدول السائرة نحو الديمقراطية كما تزعم أمريكا، وأنه على الدول التي تريد المساعدات أن تحكم نفسها بحكمة، وأنه على الولايات المتحدة أن توقع مبدأ محاسبة هذه الدول وفرضه كي تزدهر الحرية.

غير أن آلية المساعدات والدعم هذه ليست بالجديدة، وقد تم الاعتماد عليها سابقا سواء لتحقيق مآرب أمريكية أثناء الحرب الباردة، متمثلة في عدم السماح لتوسع شيوعي أكثر في الدول التي تساعدها وتدعمها

[1] Robert G.Kaufman ," **In defence of the Bush doctrine**", the university press of Kentucky, 2007, p 132.

[2] محمد سليمان، مرجع سابق الذكر.

الولايات المتحدة، أو كانت هذه الآلية يعتمد عليها من أجل غايات إنسانية مثلما حدث في فترة حكم كلينتون ولو أنها كانت سياسة انتقائية، إذ لا تقدم المساعدات إلا للدول ذات الأولوية الإستراتجية بالنسبة للولايات المتحدة.

والذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو أنه بالإضافة لكون هذه الآلية تهدف لتوسيع قيم الحرية والديمقراطية وتحقق غايات إنسانية، فإنها كذلك تعتبر ضرورية لتحسين ظروف الحياة في الدول الهشة من أجل التقليص والحد على المدى الطويل من تولد الإرهابيين وبالتالي زعزعة البيئة الأمنية الدولية.

إذن فإن آليات المساعدات هذه ودعم الأنظمة وتشجيعها على تبني الديمقراطية، ليست بالجديدة، وأن ما استجد ضمن الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو اعتمادها على إستراتيجية الحرب الوقائية، التي حلت مكان مفهوم آخر وهو إستراتيجية الردع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، خاصة وأن هذه الأخيرة لم تعد تتناسب مع الأخطار الجديدة التي تحتاج إلى إستراتيجية الضربة الوقائية التي تتعامل مع التهديد وتحبطه قبل تحققه. وكما جاء في وثيقة الأمن القومي لعام " 2002 زيادة المخاطر جعلت قضية اتخاذ عمل استباقي للدفاع عن أنفسنا أكثر إلحاحا حتى لو لا يزال هناك عدم يقين بوقت أو مكان هجوم العدو لإحباط أو منع مثل هذه الأعمال العدائية من قبل خصومنا"[1] وفي نفس السياق جاء كذلك: "نحن ندرك أن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم الجيد[2] "و في حقيقة الأمر هناك نوع من الخلط أو ربما الجدل حول إن كانت الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي إستراتيجية الحرب الوقائية أو الحرب الإستباقية، لأنه يوجد فرق بين المفهومين.

أولا: الحرب الإستباقية

يشير مفهوم الحرب الاستباقية إلى الاستخدام الأول للقوة العسكرية عندما يكون هناك هجوم فعلي لعدو ما، أو على الأقل هو وشيك وهذا ما كان خلال الحرب الباردة، حيث اعتمدت كل من القوتين العظمتين على الاستباق باعتزام كل منها إطلاق قوتها النووية الإستراتيجية[3]، فالهجوم الإستباقي إذن يبرر بكون التهديد وشيك ولا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط. وبناء على هذا يعتبر

[1] The National Security strategy of the United State of America, September 2002, op.cit., p15

[2] Ibid. 6.

[3] Colin S.Gray, « **the implications of preeptive and preventive war doctrines: A reconsideration** », strategic studies institute, July 2007, p 8,

المختصون في العلوم العسكرية، الهجوم الياباني على ميناء بيرل هابر الأمريكي سنة 1941 بمثابة ضربة استباقية حيث وجهت اليابان للولايات المتحدة ضربة تستبق فيها أي هجوم أمريكي عليها[1].

ثانيا:الحرب الوقائية

أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم، حيث لا يكون التهديد مؤكدا أو وشيكاوا إنما يبقى هناك احتمال لحدوثه مستقبلا، لكن كم من الوقت مستقبلا؟[2] فالفرق إذن بين الحربين الإستباقية والوقائية هو كون الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية ،أين يكون العدو واضحا ومحددا ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى أو يكون له الاستباق .أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على فكرة أن حربا أو على الأقل تغيرا سلبيا ما سيحدث في المستقبل، وبالتالي يجب المبادرة بالضربة الأولى قبل حدوث ذلك وبناء على هذا فإن الحرب الإستباقية هي أكثر يقينية من نظيرتها الوقائية.

على خلفية هذا الفرق بين الإستراتيجيتين نطرح السؤال التالي: هل إستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي إستراتيجية الحرب الوقائية أم الإستباقية؟

والإجابة هي إستراتيجية الحرب الوقائية ، فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية تصر على أن إستراتيجيتها هي استباقية اعتبارا بأن العدو واضح والتهديد موجود فعلا، حيث نجدها تستعمل مصطلح الاستباقية في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي 2002 و2006 ، وتعتبر حربها في أفغانستان 2001 وفي العراق في مارس 2003 هي حرب استباقية .إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا أفغانستان ولا العراق كانتا تمثلان العدو الواضح، أو كانت هناك حالة نزاع فعلية بينهما وبين الولايات المتحدة مثلما كان شأن هذه الأخيرة مع الإتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة، إضافة إلى ذلك لم تقدم الولايات المتحدة أدلة فعلية عن قيام تنظيم القاعدة بهجمات إرهابية محتملة ووشيكة، كما لم يثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق تهدد بها الأمن القومي الأمريكي، بالتالي فإن إستراتيجية الحرب الوقائية تعتبر الآلية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر من أجل مواجهة مصادر تهديد أمنها القومي.

[1] ياسر قشيطات ، "**الضربة الإستباقية كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية**"، صحيفة الوسط الإلكترونية، في:
http://www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html

[2] Colin, S.Gray, « **the imlications of preeptive and preventive war doctrines: A reconsideration** », op.cit, p 11.

خاتمة الفصل :

بعد أن تم تناول عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، انطلاقا من القراءة في وثائق إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لأعوام 2002 و2006 و2010، يتضح بان هذه الإستراتيجية هي بمثابة التعبير الجوهري عن إيديولوجية المحافظين الجدد، حيث تحمل العديد من المواضيع المرتبطة بهم فنجد:التفوق العسكري للولايات المتحدة، الدور القيادي الذي على الولايات المتحدة أن تلعبه في تعزيز الديمقراطية وقيم الحرية، اتخاذ الإجراءات الصارمة والوقائية إن استلزم الأمر ضد الدول المارقة وعملاء الإرهاب، إنشاء تحالفات مع الدول المفضلة للحرية. وأخيرا فإن إعلان الحرب على العراق في مارس 2003 وهدفها المتمثل في إسقاط صدام حسين يمثل تنفيذ التدبير الذي يروج له المحافظون الجدد لمدة طويلة.

كذلك إن الملاحظ للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، سيجد بأن مضامين هذه الأخيرة قد مزجت من حيث إطارها الفكري والنظري بين المقاربات الثلاث الواقعية والليبرالية والبنائية، فهذه الإستراتيجية هي ليبرالية في أهدافها حيث تضع هدفها الرئيسي تعزيز قيم الحرية والديمقراطية ومحاربة كل من يهدد هذه القيم التي تعد الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الأمريكي، وهو ما يظهر أهمية المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية ومدى مساهمة قيم المجتمع الأمريكي في تلك السياسة. وهي واقعية في تجسيد أهدافها حيث أصبح الاعتماد على القوة العسكرية والحرب الوقائية، هي الوسيلة التي تجدها الولايات المتحدة مناسبة للوقوف في وجه الدول المارقة و الإرهابيين و عملاء الإرهاب، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الأفكار الواقعية تظهر من كون أن الهاجس الأمني أصبح المحرك الرئيسي للتوجهاتالخار جية الأمريكية.

إن هذه التوجهات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، هي في حقيقة الأمر لا تدل على أن الحدث قد خلق أهدافا جديدة ولا استراتيجيات جديدةوا نما طور في التكتيك والأسلوب والمبررات، فقد منح الحدث الولايات المتحدة الطاقة النفسية والمعنوية والقانونية والسياسية التي تحتاجها محليا ودوليا لتسارع في تحقيقها لأهدافها المتمثلة بالأساس في تعزيز الهيمنة الأمريكية وحماية المصالح الأمريكية أينما كانت. فبعد أن كان الخطر السوفييتي أثناء الحرب الباردة يو اجه السياسة الخارجية الأمريكية، ويحدد أهدافها الإستراتيجية، أصبح خطر الإرهاب والدول المارقة موجها لهذه الأخيرة ومحددا لأهدافها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وأصبح التوسع جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافهاوا ن كان التوسع الأمريكي ليس وليد أحداث 11 سبتمبروا نما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا، فالقوة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي، لكن هذا التوجه اكتسب أبعادا أكثر خطورة منذ وقوع هذه الأحداث، التي مثلت فرصة ذهبية لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى استخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم، ولأن إستراتيجيتها توسعية ولا تستثني منطقة أو إقليما تكون لها فيه مصالح قومية، أو

تكون مصالحها الموجودة أصلا في منطقة معينة مهددة من طرف الإرهابيين أو الدول المارقة، أو أن تكون هناك منافسة من القوى الكبرى على المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية، فإن منطقة الشرق الأوسط عموما وا يران و برنامجها النووي على وجه الخصوص أصبح يستثير في الآونة الأخيرة اهتماما أمريكيا لم يشهده من قبل في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث11 سبتمبر 2001 ، وهذا ما سنحاول تحليل أبعاده وأسبابه ضمن الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني: البرنامج النووي الإيراني وأبرز المواقف تجاهه

إن الحديث عن البرنامج النووي الإيراني يفرض علينا ضرورة الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية، لما لها من تأثير كبير على سير البرنامج، تكتسب السياسة الخارجية أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية، لأن هذه الأخيرة هي ناتجة عن تفاعل السياسات الخارجية للدول ومدى تأثرها بمحيطها الدولي، وعليه فإن دراسة السياسة الخارجية لدولة ما يسهل علينا فهم وتحليل سلوكها الخارجي، وهنا لابد من التفرقة بين عنصرين رئيسيين عند الخوض في الدراسة وهما الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية و الأهداف غير المعلنة، والتي يعكسها سلوكها الخارجي تجاه بعض القضايا فنجدها في كثير من الأحيان لا تتفق مع أهدافها الواضحة والمعلنة، لذلك فإن عملية صنع القرار الخارجي هي مهمة جدا لإزالة هذا الغموض.

المبحث الأول: محددات صنع القرار الخارجي الإيراني

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول تحديد طبيعة المتغيرات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية، إلا أن هناك إجماع بين العديد منهم على أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية للسياسات الخارجية للوحدات. وقد قدم نموذج **جيمس روزنو james Rosenau** ع من التفصيل في محاولة تصنيف الدول إلى دول صغرى ودول كبرى ودول منفتحة وأخرى منغلقة من حيث شكل وطبيعة النظام السياسي،وحدد المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية في كل شكل من الأشكال.

كما ساهم سنايدر في وضع إطار نظري دقيق لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وركز في تحليله على تشخيص الدولة، بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين واعتبارهم أحد أطراف النظام الدولي، وقد أكد في إطاره النظري على أن السلوك الخارجي في النهاية هو محصلة العملية التفاعلية بين مجموعة من المتغيرات المتمثلة في:

-المحيط أو البيئة الداخلية والتي تشمل بدورها: الموقع الجغرافي، ثقافة المجتمع، الرأي العام و درجة التنمية الاقتصادية، طبيعة النظام السياسي.

-البيئة الخارجية، والتي تتضمن كل العوامل المرتبطة بسلوكات الوحدات الدولية، المحيط الجغرافي، الأخلاقيات الدولية، الوضع الدولي.

-البيئة السيكولوجية والمتمثلة في التكوين الشخصي لصناع القرار، الإدراك، الحوافز الشخصية.

وعليه سوف نسلط الضوء في هذا المدخل على محددات صنع القرار الخارجي الإيراني:

المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية

تشكل متغيرات البيئة الداخلية عامل مهم لفهم عملية صنع القرار الخارجيالإير اني،و عليه يمكن بلورة هذه العوامل على النحو التالي:

1-العامل الجغرافي: نجد أن الوضعية الجيوبوليتيكية لإيران تشكل عاملا مهما في فهم سياساتها وتوجهاتها الإقليمية وقد أكد العديد من الباحثين على أهمية الجغرافيا في السياسات الدولية. إذ تعتبر دراسة البيئة المادية للدول من أقدم المداخل النظرية التي ركز عليها دارس العلاقات الدولية لدراسة السلوك الخارجي لها، كما نجد أن **ماهان** و**ماكندر** ربطا بين العامل الجغرافي وعناصر قوة الدولة

وا إستراتيجيتها الخارجية[1]، ففيما يخص الموقع الجغرافي لإيران، فتطل بحدودها على العراق وتركيا وأفغانستان وباكستان وبحر قزوين والخليج العربي. ومساحتها تزيد عن مليون كيلومتر مربع(1,648,000)[2]. ويشكل الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يمثل80% من صادراتها، إضافة إلى القناعة الإيرانية بأن الخليج مياه فارسية .

و لإظهار التأثير الجغرافي-السياسي لإيران في صنع قرارها الخارجي لابد من ربط ذلك بتطورات الأوضاع مع جيرانها العرب و غير العرب. إذ يهتم صانع القرار بعلاقته الحدودية مع الجمهوريات الإسلامية السوفييتية سابقا،والتي تجد في الأراضي الإيرانية معبرا لها ، إضافة للصراعات الحدودية التي تعرفها المنطقة وتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على الأداء الخارجي الإيراني. فالبعد الجغرافي السياسي هو أحد أهم الأبعاد الثابتة في سياسة إيران الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى حماية أمنها القومي الذي يعد أحد أهم أهدافها الخارجية و الواقع الجديدفي أفغانستان وبعدها الحرب على العراق وتداخل حدود الدولتين مع إيران يضعها أمام تحديات جغرافية جديدة تتطلب التعامل معها بحذر شديد.

2-العامل الديموغرافي: تحوي إيران عدة إثنيات و قوميات كـ(الأكراد،الأذريين،العرب،الأتراك،الفرس) و هذا ما يجعل سياستها الخارجية مرهونة بكل هذه القضايا خاصة وأنها تتشابك ديموغرافيا مع الوطن العربي في ثلاث محاور :الأكراد،العرب و الشيعة[3].و هذا الارتباط ينعكس على صنع القرار الخارجي لإيران و حمايتها لأمنها القومي، ومثال ذلك ما شكلته الأقليات الكردية من مخاطر على الأمن الإيراني حتم على هذه الأخيرة إعادة ترتيب أولوياتها، كما ساهمت في القرار الخارجي الإيراني خاصة على مستوى علاقته مع تركيا وسوريا.

3- العوامل القانونية: ونقصد بها كل ما يدخل في إطار قوانين الدولة ودستورها، فقد أثبت الدستور الإيراني لعام1979، والذي أدخلت عليه بعض التعديلات عام1989 النهج الإسلامي لإيران. وهذا ما يجعل من المهم الأخذ به وذلك نظرا لما جاء فيه حول تعاملات إيران الخارجية.

وتعتبر المواد الدستورية ذات تأثير قوي على عملية صنع القرار كونها تمثل المرجع الأساسي الذي يتقيد به صناع القرار في توجهاتهم الخارجية،وأهم المواد هي تلك التي تقع في الفصل العاشر، حيث تؤكد المادة(152) على ضرورة المشاركة في الدفاع عن حقوق المسلمين، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول الغير المحاربة[4]. كما تضمن الفصل الأول من الدستور تنظيم سياسة البلاد وفقا للمنطلقات

[1]-عبد المنعم سعيد،**العرب ودول الجوار الجغرافي**،ط:1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987، ص:20.

[2]طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة:إيران في تحولاتها الداخلية و سياساتها الإقليمية** ،ط:1، بيروت: دار الساقي ، 2006،ص19.

[3]نيفين عبد المنعم، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،أفريل2001،ص21.

[4] عبد الله مسهر،"**السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناع القرار**"، السياسة الدولية، العدد132، أكتوبر1999، ص 18.

الإسلامية التي تفرض التزامات كبيرة تجاه القضايا الإسلامية و حماية الشعوب المستضعفة[1] . فالدستور ألزم صانع القرار بمجموعة من الضوابط التي يجب أن تعكس النهج الديني للدولة، وانطلاقا مما تضمنته هذه المواد المشار إليها، نفهم محاولات إيران في ظل حكم نجاد، لنصرة الشعب الفلسطيني ومساندة قضيته و لا ينعكس ذلك على المستوى الخطابي فقط بل يتعداه إلى الدعم بكل الوسائل.

4- العوامل الإيديولوجية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

منصب رئيس الدولة هو أعلى منصب بعد منصب القائد(الولي الفقيه)،و هنا يبرز لنا دور رجال الدين في صيلغة السياسة الخارجية الإيرانية وتوجيهها، فالرئيس ليس المرجع الوحيد. وقد وضحت المادة(110) وظائف القائد وصلاحياته، حيث يتعين عليه وضع السياسات العامة للدولة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويعتبر هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، ويخول له الدستور العديد من الصلاحيات التي توضح مدى قوة وتأثير القائد على عملية صنع القرار، و هذا يشكل نقطة الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين حول ضرورة نزع بعض هذه الصلاحيات وتوكيلها لرئيس الجمهورية.

يعد المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي لإيران منذ العهد الصفوي1501[2]،و هو بمثابة المحدد الرئيسي للقومية الفارسية، ومع هذا يعد الإسلام هو الدين الرسمي للدولة حسب ما حددته المادة12 من الدستور الإيراني لعام1979. وانطلاقا من هذا تعتبر الثقافة الشيعية السياسية من أهم النقاط المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية.

5- التيارات و القوى السياسية: نجد في إيران تأثير قوي لتيارين مهمين هما:التيار الإصلاحي والتيار المحافظ واختلاف هذين التيارين يشكل ضغطا كبيرا على تنفيذ السياسات الإيرانية، إذ نجد أن سيطرة تيار المحافظين على السلطة يؤدي إلى انتهاج سياسة عدائية تجاه الغرب، أما في حالة سيطرة التيار الإصلاحي فإنه ينتهج سياسة خارجية معتدلة. لكن الصراع الواضح بين التيارين الإصلاحي و المحافظ هو غير متكافئ، خاصة إذا ما صنف المرشد الأعلى ضمن هذا الأخير، ولهذا نجد أن هذا التيار يتمتع بصلاحيات وامتيازات كثيرة. وهناك أيضا تيارات المجتمع المدني لكنها تابعة لأحد التيارين المسيطرين. كما توجد الحوزة الدينية التي لها تأثيرا كبير، ومنظمة مجاهدي الشعب الإيراني المعارضة.

6-العامل الاقتصادي: حيث شكل ولا يزال عنصرا مؤثرا، ويرجع ذلك إلى ما يمثله من أهمية فهو العصب الأساسي للدولة، فالمشاكل التي تعرضت لها إيران بعد حربها مع العراق شكلت منعرجا هاما على أدائها الخارجي، وعليه بدأت إيران تتجه إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية، وفتح باب الحوار مع

[1] نيفين عبد المنعم، مرجع سابق الذكر، ص 252.

[2] عصام السيد عبد الحميد، **الخطاب الإعلامي للثورة وأثره على العلاقات الخارجية**، ص: 1،القاهرةعين للدراسات و البحوث ،2006، ص79.

الدول الأجنبية خاصة نحو الدول الأوروبية. حيث وصلت صادرات النفط الإيراني إلى أوروبا ذروتها خلال فترة(1986-1996).

ويعد النفط الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإيراني، إذ تعتمد عليه إيران اعتمادا كبيرا في علاقاتها الخارجية كما تساعد جغرافيا إيران كثيرا في احتوائها على مناطق نفطية هامة، حيث تسيطر على مسافة 43ميل من مضيق هرمز، إضافة إلى سيطرتها على الجزر الثلاثة المتنازع عليها مع الإمارات العربية، ويمر حوالي 13,6مليون برميل من النفط في اليوم عبر هذا المضيق. فوجودها في منطقة غنية بالثروات الغزية و النفطية، يسمح لها بأن تتخذ من هذا العامل ورقة ضغط في تعاملاتها الخارجية، وهذا ما يجعل الكثير من الدول تتخوف من استعمال إيران لمثل هذا المتغير[1].و عليه فإن العامل الاقتصادي بكل ما يحتويه يشكل عنصرا مؤثرا في صنعالقرار الخارجي الإيراني، خاصة و أن الدولة تمتلك موارد طبيعية كبيرة كالبترول و الغاز والمواد النووية، وتوافر هذه المواد لديها يطورها اقتصاديا كما يمكنها من دخول علاقات خارجية متنوعة[2].و هذا ما يفسر سعي العديد من الدول إلى تطوير علاقتها مع إيران.

المطلب الثاني: محددات البيئة الخارجية:

تعتبر البيئة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تطرح هذه البيئة بمستوياتها الإقليميةو الخارجية مجموعة متغيرات تؤثر على حركية السياسة الخارجية الإيرانية وهي:

1- على المستوى الإقليمي:تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة التفاعلات و التوازنات على المستوى الإقليمي و هذا ما ينعكس على قراراتها الخارجية تجاه الدول، وكل القضايا المتعلقة بالجوار الجغرافي. وتثير العديد من القضايا في المنطقة المجاورة لإيران الكثير من التعقيدات تحتم على صانع القرار الإيراني التفاعل معها، لذلك نجد أن القضية الأفغانية وقضية تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي والعلاقات التركية-الإيرانية و العلاقات العربية-الإيرانية، تعد من أهم القضايا المؤثرة في صنع القرار الخارجي الإيراني، نظرا للتقارب الجغرافي لما يمكن أن يثيره على مستوى علاقاتها بهذه الأطراف[3] . كما يعتبر التحول الذي يعرفه العراق بحكم تقاطعها الجغرافي مع إيران، أحد أهم المؤثرات الرئيسية في السياسة الخارجية الإيرانية، فالوضع الجديد الذي عرفه العراق بعد التدخل الأمريكي عام2003، دفع الساسة الإيرانيين لتغيير توجهاتهم تجاه هذه الدولة التي لطالما كان العداء العامل البارز في تعاملاتهما

[1] برادلي أ.تايلر، **السلام الأمريكي في الشرق الأوسط**، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط:1،بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2004،ص 64.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق الذكر، ص 155.

[3] عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية - الأمريكية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2009، ص :34.

معا، فقد استمرت إيران في التنديد بالحرب ودعت إلى عدم الخوض فيها[1]. ويمكن تفسير التحول في السلوك الإيراني تجاه العراق، بأنه نتاج التهديد الذي أصبح يشكله تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في العراق على أمن إيران.

كما تعتبر العلاقات التركية- الإسرائيلية بمثابة تهديد للأمن القومي الإيراني منذ توقيعهما على الاتفاقية العسكرية عام 1996 وتطور علاقتهما، حيث كان هذا عاملا مؤثرا في صنع القرار الخارجي الإيراني، وذلك يرجع إلى التوسع الإسرائيلي في المنطقة [2]،وإمكانية وصول هذه الأخيرة لإيران وقصف أي منطقة منها عن طريق تركيا وبالتالي ستكون الحدود التركية بمثابة تهديد للأمن القومي الإيراني.

2- على المستوى الدولي: تشكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي محدد ومؤثر على سياسة أي دولة ،وعليه فإيران ليست استثناء عن هذه القاعدة، وتساعد علاقات إيران بالقوى الدولية الكبرى على فهم عملية صنع القرار الخارجي الإيراني. ومن أبرز هذه القوى الدولية الكبرى نجد الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها الصراعية المتدهورة مع إيران، أما فيما يخص العلاقات الروسية-الإيرانية فلطالما شهد الطرفان تقاربا كبيرا منذ مساندة موسكو للثورة الإسلامية في إيران، مرورا بالحرب العراقية- الإيرانية والدعم الكبير الذي قدمته روسيا لإيران بعد انتهاء الحرب. لكن مع هذا فإن الموقف الروسي المتذبذب بين الحين والآخر حول قضية السلاح النووي يمكن أن يؤثر على علاقة البلدين.

أما فيما يخص العلاقات الإيرانية- الأوروبية، فتعد هذه العلاقات من المحددات الهامة للتوجه الإيراني الخارجي، بحيث لم تضع إيران علاقتها مع الغرب في كفة واحدة، فقد كانت علاقتها مع أوروبا أكثر حوارية من علاقتها مع أمريكا. فقد أدركت إيران التنافس الأمريكي- الأوروبي خاصة في الجانب الاقتصادي، الأمر الذي زاد من أهمية إيران لدى الإتحاد الأوروبي، وقد شجعت الحكومة الإيرانية كل المبادرات الأوروبية للسلام في الشرق الأوسط كما رحبت بالوجود الأوروبي في الخليج. ومن هذا المنطلق فقد استغلت إيران علاقاتها التعاونية مع الإتحاد الأوروبي لتقليل الضغط الأمريكي وتقليص دوره، ويمكن القول أن علاقتهط عرفت نوع من التحسن والحوار في الفترة الرئاسية لكل من"هاشمي رافسنجاني"و"خاتمي"، مما أدى إلى نقلة هامة في جملة الاستثمارات بينهما.

إلا أن سياسة الحوار الأوروبي- الإيراني سرعان ما فشلت بعد عملية خطف الرهائن الأوروبيين. وقد شهدت المرحلة الأخيرة تواصل كبير بين الطرفين خاصة بعد إعلان أوروبا ضرورة اللجوء للحلول الدبلوماسية فيما يخص الملف النووي الإيراني، وعليه فقد عرف السلوك الإيراني تجاه هذه الدول نوعا من

[1] طلال عتريسي، مرجع سابق ،ص 252.

[2] François Gaudreau, « **l'occidentation de la Turquie et ses relations avec ses voisins orientaux : de la Guerre du Golf à Aujourd'hui** »,Monte rial: institut d'études international, 2003, p 79.

التعاون، حيث بدأت مباحثات بين كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وإيران بعد اتفاق "باريس" 2004 فيما يخص تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم[1]. خاصة في عهد أحمدي نجاد نتيجة التطورات التي عرفها الملف النووي الإيراني، حيث اتسم الموقف الأوروبي منذ البداية بالمرونةوالوسطية، وشجع أمريكا على تبني خيار الدبلوماسية لإنهاء هذا الملف المعقد[2].

كما لجأت إيران في سياستها الخارجية إلى تحسين علاقاتها مع كل من الصين واليابان وكسبهما لصفها عن طريق توقيع عدة عقود في مجال النفط ، وهذا من أجل المناورة في خضم الضغوطات الدولية المتزايدة عليها.

المطلب الثالث: محددات البيئة السيكولوجية لصناع القرار:

تعتبر البيئة النفسية للقائد السياسي هي الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات البنيوية الداخلية أو الخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية، وتتألف هذه البيئة من مجموعة من المكونات والمتمثلة في: العقائد والإدراكات و التصورات[3]، وتداخل كل هذه المكونات الشخصية و النفسية لتؤثر على صياغة صانع القرار لقراره الخارجي. لكن دراسة تأثير هذه العوامل على عملية صنع القرار الإيراني صعب جدا، خاصة في ظل التركيبة المعقدة للنظام الإيراني، وذلك بتعدد الفاعلين الأساسيين في الدولة، و خاصة فيما يتعلق بأمر المرشد الأعلى الذي يلعب دورا مأثرا في صنع القرار انطلاقا من فكرة ولاية الفقيه التي أدخلها "الخميني" عام1979، ثم يأتي تأثير رئيس الجمهورية، لذلك نجد أن الأفكار التي ترافقت مع وصول الخميني إلى الحكم في إيران قد ساهمت بدرجة كبيرة في بلورة شخصية رئيس الدولة. وقد كان للقيادات التي تداولت رئاسة الحكم في إيران منذ قيام الثورةالإسلامية تأثيرا بالغا على سياسة إيران الخار جية، خاصة مع اختلاف التركيبات و العقائد لكل قائد. فقد تميزت السياسة الإيرانية في عهد "**رافسنجاني**" بالاعتدال، و ابعتبار ه رجل أعمال فقد ركز في سياسته على الجانب الاقتصادي، خاصة بعدما خلفته الحرب العراقية- الإيرانية من دمار. كما أن لتصوراته الدينية الأثر البالغ في سياسته، فقد شارك في تهيئة البيئة الداخلية للثورة على مدار الستينات و السبعينات[4].

بينما تميزت سياسة "**خاتمي**"بالإصلاح و هذا ترافق بفتحه لآفاق الحوار مع الدول الغربية، حيث ساهمت التنشئة الدينية لهذا الرجل وتقلده لمناصب مهمة ومختلفة في لإيران في توجيه سياسته الخارجية ولهذا اعتمد سياسة حوار الحضارات، وسعى لتحسين العلاقات مع الدول المجاورة و الدول الغربية من

[1] طلال عتريسي، مرجع سابق الذكر، ص 91.

[2] أحمد السيد تركي، "**أبعاد حالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن**"، السياسة الدولية، العدد164،أفريل2006، ص 103.

[3] نفس المرجع، ص 425.

[4] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق الذكر، ص 86.

خلال إنشاء علاقات تعاونية معها، وهذا كان نتيجة لإدراكه لأهمية الإصلاح في السياسة الخارجية الإيرانية.

أما بالنسبة للقائد" **أحمدي نجاد**" فقد أخذت سياسته الخارجية منعطفا آخر على عكس السياسات السابقة له، وهذا راجع إلى عدة متغيرات من ينها كونه من التيار المحافظ ، و الذي يتميز بتشدده تجاه الغرب. كما كان للتكوين الشخصي لأحمدي نجاد دور في انتهاجه لهذه السياسة، فقد ولد في أسرة فقيرة ومتدينة، كما أن بساطته وتواضعه جعلته محببا بين الناس[1]، فمنذ وصوله إلى الحكم برزت ملامح التغيير في الخطاب الإيراني الذي أصبح أكثر تشددا ضد الغرب، و هذا ما ظهر من خلال رفضه لاستئناف المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، كما كثرت لغة الخطابات المتشددة ضد شرعية الوجود الإسرائيلي في المنطقة. كما يؤمن نجاد بأن إصلاح الداخل و قوته يعد من ضمانات الحماية على الساحة الدولية، و هو ما يؤكد تشدده في إدارة الملف النووي، ومحاولة الارتقاء بالميدان العسكري بهدف حماية الأمن القومي الإيراني من أي تهديد عسكري يواجهه، خاصة وأن في جواره بعض القوى النووية و التي يمكن أن تشكل مصدر خطر عليه.

بالنسبة لعودة الإصلاحيين إلى دفة السلطة في إيران في جوان 2013، فثمة متغير يشق طريقه الآن إلى السياسة الإيرانية،وا ن كانت هذه القوى لا تختلف عن منافسيها المحافظين من حيث القول بأحقية امتلاك السلاح النووي لكنها تتباين معهم في الخطاب العام وطريقة إدارة الخلاف والإيمان بمبدأ الحل الوسط. وفي أول الأحاديث الصحفية للرئيس الإيراني الجديد، شدد الرئيس الإيراني الحالي " **حسن روحاني**" على أن إيران مستعدة لإبداء شفافية أكبر فيما يتعلق برنامجها النووي، على الرغم من كونها لا تتجه لوقف تخصيب اليورانيوم، وأشار أن حكومته سوف تبدي انفتاحا على مختلف الدول الإقليمية والدولية[2] .

ونفهم من خلال دراستنا لتأثير لعوامل النفسية لصناع القرار الإيراني خلال مختلف الفترات مدى أهمية البيئة النفسية و الاجتماعية في توجيه السياسة الخارجية لأية دولة.و هذا ما لمسناه من خلال التغير في توجهات سياسات الحكام، فقد انتهجت إيران خلال أربعة عهود عدة سياسات متباينة بين الاعتدال الإصلاح، التشدد والانفتاح، وهو ما كان له تأثير بالغ في علاقات إيران مع العالم الخارجي، لكن على الرغم من كل هذه الفروقات الفردية بين القيادات الإيرانية ،إلا أن الواقع يثبت تلاقي هذه الأفكار والتصورات من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية لجمهورية الإسلامية رغم اختلاف الوسائل و الأساليب.

[1] طلال عتريسي، مرجع سابق الذكر، ص 5.

[2] -عبد الجليل زيد المرهون، **عودة الإصلاحيين ومستقبل برنامج إيران النووي**، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2013، ص: 2، 3.

ومن خلال ما سبق يتضح جليا أن البيئة الداخلية والخارجية وكذا النفسية لصانع القرار كلها عو امل مؤثرة في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية، وموجهة لها في خضم الضغوطات و العراقيل التي تتعرض لها إيران في ظل النظام الدولي و الهيمنة الأمريكية في عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، و في إطار السعي الإيراني لتطوير برنامجها النووي. لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى البرنامج النووي الإيراني ، متى بدأ ؟ وكيف دخل في أزمة ؟ وما دواعي سعي إيران لامتلاك هذا النوع من السلاح ؟ وماذا عن مواقف الدول المختلفة منه على المستوى الإقليمي والدولي؟

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني

يعتبر البرنامج النووي الإيراني من أهم المواضيع التي حازت على اهتمام المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة، نظرا للتهديد الذي بات يشكله على جميع الأصعدة و المستويات. وما يزال هذا البرنامج يثير جدلا حول طبيعة الأهداف والدوافع التي تحركه سواء في العهد الإمبراطوري أو في العهد الثوري، إذ كانت هناك على الدوام شكوك دولية بأن هناك دوافع سرية تحرك هذا البرنامج، بصورة تتجاوز عما هو معلن في الخطاب الرسمي للقادة الإيرانيين، بحيث ظلت هناك دائما مخاوف من وجود أنشطة سرية تسعى إيران من خلالها لامتلاك السلاح النووي. فقد بدأت سياسة التسلح الإيراني في عهد الشاه وكانت مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات و أوائل السبعينات من القرن العشرين حينما كانت إيران تلعب دور شرطي الخليج العربي حماية للمصالح الغربية الأوروبية و الأمريكية على وجه الخصوص آنذاك.

غير أن المواقف تغيرت تجاه البرنامج النووي الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، لأن الجمهورية الإسلامية أعلنت العداء على الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ووصفتها "الشيطان الأكبر"وتواكبت التطورات إلى غاية اكتشاف مواقع لتخصيب اليورانيوم وا ٍنتاج الماء الثقيل واستخراج الوقود النووي دون دراية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما جعل صناع القرار الأمريكيين يغيرون من سياساتهم وخطاباتهم تجاه المسألة النووية الإيرانية، غير أن إيران تأكد أن برنامجها النووي يقتصر على الجوانب المدنية للطاقة النووية، وأن تخصيبها لليورانيوم ما هو إلا لأغراض سلمية وليس للاستخدام العسكري، وتستند على استدلالات دينية لتحريم السلاح النووي وعدم حاجتها لذلك.

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

نشأ البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" الذي أولى هذا البرنامج رعاية ودعم كبير من قبل الولايات المتحدة، في إطار الاتفاقيات الثنائية بين البلدين بموجب برنامج "الذرة من أجل السلام " الذي أطلقه الرئيس الأمريكي أيزنهاور سنة 1957، ويتجلى في فتح الطريق النووي أمام دول العالم من خلال نقل التكنولوجيات النووية،والتي كانت أمريكا تسعى من ورائه إلى ممارسة دور رقابي على الميدان النووي في المنطقة.

وكان اهتمام الشاه بالطاقة النووية يشكل جزءا محوريا من رؤيته لتعزيز قدرات إيران الشاملة في كافة المجالات لاسيما في المجالات العسكرية والعلمية. وتمكين إيران من لعب دور رئيسي ومحوري في منطقة الشرق الأوسط. ومنذ ذلك التاريخ شكل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز ملفات السياسة الإيرانية، واستحوذ على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة، وقد مر بعدد من المراحل تعكس

طبيعة النظام السياسي الإيراني وتفكيره وسياساته الداخلية والخارجية، وقد تميزت بعض هذه المراحل بالاهتمام الكثيف والمتزايد في المجال النووي، في حين تميز بعضها الآخر بالتراجع وعدم الاكتراث بالتكنولوجيا النووية، كما تميزت مراحل أخرى بالمواجهة بين إيران والمجتمع الدولي على خلفية هذا البرنامج، ووقوع إيران تحت ضغط العقوبات الدولية. بناء على هذا يمكن تقسيم مراحل البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلتين أساسيتين، الأولى تمتد منذ شروع إيران بتأسيس برنامجها النووي عام 1968 إلى غاية 2002، أما الثانية فتمتد منذ دخول البرنامج النووي الإيراني في مواجهة مع المجتمع الدولي سنة 2002 إلى غاية يومنا هذا.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس وا ٍقامة البنى الأساسية النووية الإيرانية (1968-2002)

أولا: من الشاه إلى الثورة الإسلامية (العهد الإمبراطوري)

يعود اهتمام إيران النووي إلى سنوات الخمسينات ،حيث بدأ الطموح الأول لامتلاك برنامج نووي إيراني منذ عهد الشاه، وهذا بفضل مشروع **'الذرة من أجل السلام'** الذي أطلقه الرئيس الأمريكي أيزنهاور سنة 1957 ويتجلى في فتح الطريق النووي أمام دول العالم، من خلال نقل التكنولوجيات النووية و التي كانت أمريكا تسعى من ورائه إلى ممارسة دور رقابي على الميدان النووي في المنطقة[1]، وكان الترحيب الإيراني للمشروع عن طريق إبرام أول اتفاقنووي بين أمريكا وا ٍيران سنة 1957، وانطلاقاً من سنة 1960 حصلت إيران على أول مفاعل للأبحاث يسمى TRR بقوة 5 ميجاوات وشيد في جامعة طهران عملياً سنة 1967، ومع بداية السبعينات قام الشاه بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية **IAEO**وا ٍلحاقها بمخطط يهدف لإنتاج 23000 ميجاوات من الطاقة.[2]

جدير بالذكر أن إيران قد وقعت على معاهدة الحد من إنتاج وتجربة الأسلحة النووية في الأول من يوليو 1968. وأصبح التوقيع نافذاً في الخامس من مارس عام 1970[3]. وقد جاء في نص القرار الذي وقعته إيران في الفقرة الرابعة منه، أن معاهدة الحد من إنتاج الأسلحة النووية وتجربتها تعترف بما يلي:

---

[1] Nader. Bazin**. L'économie politique de développement de l'énergie nucléaire en Iran (1957-2004)**. In site: http://www.ccdr.cnrs.fr.

[2] صالح دعاس عمير، **التحولات الدولية الجديدة و تطور الأسلحة الإستراتيجية في العالم الإسلامي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ،(2001-2002) ، ص 114.

[3] حمدان مجزع الشمري،**"الملف النووي الإيراني: إلى أين؟"** (نوفمبر 2007م)في : http://www.kna.kw/clt/run.asp ?id=1177

أن لإيران الحق في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز يذكر، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية"[1].

وعلى جانب آخر تطورت العلاقة الإيرانية الأمريكية النووية بعد حرب أكتوبر عام 1973، حين امتنع الشاه من أن يدخل لعبة استعمال البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة، وتمكنت إيران من ضخ بترولها إلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة سدت الاحتياج المطلوب في وقته. ولهذا مع عام 1973 كانت الولايات المتحدة تشجع على تطوير المشروع النووي الإيراني السلمي، بحجة حاجة إيران إلى طاقة أخرى غير الطاقة النفطية مع مطلع عام 1990 لسد احتياجاته من الطاقة. ومع عام 1975. بدأ المشروع النووي الإيراني السلمي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية، حين أصدر معهد ستانفورد للبحوث التابع للحكومة الأمريكية تقريراً جاء في مضمونه : **"على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء 5-7 مفاعل نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية"**، وبالتالي خلال ثلاثة أشهر من هذا التقرير قامت الشركات الأمريكية ببناء تلك المفاعلات في أماكن متفرقة من إيران.

كان طموح شاه إيران أبعد مما أعلنه معهد ستانفورد الأمريكي، وشده طموحه لبناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية، وبمدة قصيرة جداً وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة، إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية كرافت وورك في عام 1975 قد سبب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة. وكان فحوى العقد هو بناءمفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدر ة 1200 ميجاوات تنفذه شركة سيمنز الألمانية. ولإرضاء الولايات المتحدة ، قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد ماسيوشست وكانت الولايات المتحدة تترقب تطور العلاقات النووية الإيرانية السلمية عن كثب، وتحاول أن تتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير السلاح النووي، فعندما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات الشاه بعقد اتفاقيات مع الهند وفرنسا كحقيقة تؤدي إلى الاستغناء عن خبرة الولايات المتحدة نووياً ، أرسلت في أكتوبر عام 1977 ممثل الحكومة الأمريكية في وزارة الخارجية سدني سوبر، للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، شرط أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وقد تم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسمياً بين البلدين في العاشر من يوليو عام 1978. وقد كان الاتفاق شاملاً ويحتوي على تزويد إيران بكل ما يحتاجه المفاعل، بما فيه الوقود النووي وكيفية تطويره. لكن لم ير العقد الأمريكي–الإيراني النووي النور أبداً وصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثمانية مليارات دولار كجزء من سعر المفاعلات، التي تم التعاقد عليها بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه عام 1979[2].

---

[1] نوران طالب وشاش، **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،الأكاديمية العربية في الدانمارك، (2009-2010)، ص40.

[2] حمدان مجزع الشمري،مرجع سابق الذكر.

ودخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة من الجمود حتى منتصف الثمانينات بسبب العزلة التي فرضت على إيران خلالها و انشغالها بحرب العراق التي اندلعت عام 1980[1].

ثانيا: العهد الجمهوري: وتضمن فترتين

1.فترة إعادة بعث البرنامج النووي الإيراني(1984-1990):

بعد سقوط الشاه وانتصار الثورة الإيرانية الإسلامية مر البرنامج النووي الإيراني بتحولات هيكلية، تمثلت بتجاهل نظام الحكم الثوري للبرنامج النووي بصورة شبه كاملة في بادئ الأمر، وتم إعطاء الأولوية لتأمين الثورة وحمايتها وتصدير أفكارها إلى المحيط الإقليمي، وتميزت هذه الفترة بعدم اكتراث النظام الإيراني بالطاقة النووية، لأن قائد الثورة الإيرانية الإسلامية (الإمام الخميني)، كان له رؤية أيديولوجية تتمثل في تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية رفضت التعاون مع إيران في المجال النووي، كما تعرضت المنشآت النووي الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988).

لذا كان من أولويا الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب البحث عن العقود السابقة مَع الدول الأوربية لبناء مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية. إلا أن الشركات رفضت التجاوب تحت ضغط أمريكي فطلبت حكومة رافسنجاني الحكومة الألمانية التدخّل في حَلّ المشكلة، مؤكدة أن التعاقد كان مَعَ الحكومة الإيرانية وأيّ عقد موقع مسبقاً يبقى محافظا على صورته القانونية حَتَّى عند سقوط الحكومة. لكن لم تفلح الدبلوماسية في إقناع شركة كرافت ورك التابعة لشركة سيمنز لتنفيذ المشروع، مما أجبر الحكومة الإيرانية على أن تقدم شكوى للمحاكم الألمانية بحَقّ الشركة والحكومة الألمانية. ومنذ سنة 1986 أعلن "آية الله الخميني" التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال، وسار هذا النشاط في أربع مجالات :

1-البحث في العقود القديمة، وتوسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية ،لاسيما مع الأرجنتين الصين كوريا الشمالية، الهند و باكستان.

2-توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد.

3-تطوير القدرات الفنية و العلمية للعاملين في المجال النووي.

[1] حبيبة زلاقي، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، (2009-2010)، ص131.

4 دفع مجالات البحث و التطوير في المجال النووي.[1]

ومن هنا يثار التساؤل حول الأسباب التي دفعت بإيران إلى العمل على إعادة بناء برنامج مفاعلاتها النووية بعد مرور ست سنوات على توقف العمل به والتي يمكن تلخيصها في العوامل الآتية:

- فقدان إيران لحليفها القوي (الولايات المتحدة الأمريكية) مما شكل تحدياً جعلها تشعر بالخطر أكثر من ذي قبل.

- بدء الشعوربأن قدرات العر اق النووية كانت آخذة في التصاعد، وكانت الولايات المتحدة تدعمها في حربها مع إيران.

- استخدام العراق الصريح والمباشر لأسلحة الدمار الشامل في حربه مع إيران.

- بروز حلفاء لإيران كالصين وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا كلاعبين مهمين في تزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والنوعية[2]. كل هذه العوامل شجعت إيران على العودة إلى ملفها النووي فكانت المبادرة الأولى في إعادة تصليح وتأهيل مفاعلي بوشهر، تلاها في أواخر الثمانينات ظهور العديد من المصدرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران، هذه الأخيرة التي عملت على تشكيل فريق مكون من 54 خبيرا روسيا وصينيا لتوحيد برنامجها النووي واستيراد التكنولوجيا النووية، كما تم التوقيع على اتفاقية مع باكستان تقضي بتدريب المتخصصين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في باكستان[3]، كما عملت القيادات الإيرانية على توثيق العلاقات مع الصين في مجالات البحوث النووية، و التي توجت عام 1990 بحصول إيران على محرك نووي من الصين تبلغ سعته 20 ميجاوات وليس له القدرة على إنتاج المواد النووية[4].

2.فترة بدأ الشكوك الدولية(1991-2002) :

بدأت عقب حرب الخليج الثانية في أوائل عام 1991و التي ولدت قوة دفع كبيرة لبرنامج التسلح الإيراني، فعقب انهيار الإتحاد السوفييتي اعتقدت القيادة الإيرانية أنها تستطيع من خلاله استغلال المتغيرات الدولية والإقليمية لصالحها، وتجعلها قوة إقليمية و فاعل أساسي في منطقة الخليج العربي خاصة

[1] إبراهيم محمود، "**السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات**"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 111، جانفي 1993، ص 262.

[2] حمدان مجزع الشمري،مرجع سابق الذكر.

[3] حبيبة زلاقي، مرجع سابق الذكر،ص131.

[4] دعاس عميور صالح، مرجع سابق الذكر، ص114.

و على الساحة الدولية بصفة عامة. ومن ثمة فإن امتلاك إيران لقوة نووية ربما يقلل من إقدام الولايات المتحدة من الدخول في مواجهة مع إيران، وفي هذا لإطار عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى، كما حاولت إيران استقطاب علماء الذرة من الجمهوريات التي كانت تحت المظلة السوفييتية سابقا، وكذلك قامت إيران بتكثيف أعمال التعاون مع الدول الصديقة لاسيما الصين، حيث وقعت الدولتان اتفاقا للتعاون في المجال النووي عقب حرب الخليج الثانية، قامت الصين بمقتضاها بتزويد إيران بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي و مفاعل نووي تجريبي[1].

كما شكل لجوء إيران للتعاون مع روسيا بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام1992، حيث وفر ذلك لطهران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكثر حجما. وفي شهر نوفمبر 1994 أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار، لإكمال مفاعل "بوشهر" الذي توقفت الأعمال به أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وتم التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية في جانفي 1995، والتي قامت بموجبها روسيا بتسليم المفاعلين لإيران (1000 ميجاوات) والذي تم إنشاؤهما بـ"بوشهر"، هذا الحدث أدى إلىارتفاع أصوات الأطراف الدولية، و أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تلاحق إيران في بناء مفاعلها النووي، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية لإتباع عدة آليات وأهمها الضغط، وفعلا نجحت أمريكا في تعطيل عدة اتفاقيات نووية إيرانية وهذا عبر الضغط على الدول المتعاونة نووياً مع إيران لكن كانت هناك نتائج متباينة، حيث توصلت الولايات المتحدة وروسيا في عام 1995 إلى اتفاق لم يعلن في حينه، وقع عليه نائب الرئيس الأمريكي السابق آل جور ورئيس الوزراء الروسي السابق فيكتور تشيرنوميردين، ينص على امتناع روسيا عن البيع لإيران أي مكونات نووية يمكن أن تستخدم في صنع السلاح النووي، وبالذات تكنولوجيا الطرد المركزي، وذلك في إطار اتفاق أشمل يقوم على أن تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى عام 1999، على أن تمتنع عن بيع أي أسلحة جديدة لإيران.

ولضمان امتثال روسيا لهذا الاتفاق، وافق الكونجرس الأمر يكي على مشروع قانون سنة1997 يربط بين وقف التعاون النووي الروسي-الإيراني وبين صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة إلى روسيا عام 1998. وفى ظل التحولات التي طرأت على الساحة السياسية الداخلية في روسيا، والتي تمثلت في وصول فلاديمير بوتين إلى سدة السلطة كرئيس للحكومة أولاً في عام 1999، ثم انتخابه رئيساً للبلاد في مارس 2000، قامت الحكومة الروسية بمراجعة تعهداتها للولايات المتحدة بشأن وقف التعاون النووي والعسكري مع إيران، وأعلنت في عام 2000 أنها لم تعد ملتزمة باتفاقها المذكور مع الولايات المتحدة. وجرى الاتفاق لاحقاً بين روسيا الاتحادية على تطوير التعاون النووي بين الجانبين

[1] إبراهيم محمود، مرجع سابق الذكر، ص262.

بحيث جرى الاتفاق على إنشاء مفاعل نووي ثان روسي الصنع فور استكمال المفاعل النووي الأول في بوشهر.

أما الآلية الثانية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة والدول المعنية الأخرى، فهي تتمثل في التأكيد على محورية خضوع المنشآت النووية الإيرانية للرقابة والتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي يتم إجراؤها بصورة دورية، إلا أن المسؤولين الأمريكيين دأبوا منذ فترة طويلة نسبياً على التشكيك في فاعلية عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية في إيران، وذلك بعد أن كان مسؤولو الوكالة يؤكدون خلال هذه المرحلة على أن عمليات التفتيش لم تثبت قط قيام إيران بانتهاك التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، ولم يتم العثور على أي آثار لأنشطة تتعلق بالأسلحة النووية في المواقع التي يجرى تفتيشها. وكانت هذه الشكوك الأمريكية تستند على أن الوكالة الدولية ليست لديها الإمكانات أو التنظيم الكافي لاكتشاف الأنشطة السرية الجارية في المنشآت النووية الإيرانية.[1]

المرحلة ثانية: مرحلة المواجهة مع المجتمع الدولي أو مرحلة الأزمة(2002- إلى يومنا هذا)

دخل الملف النووي الإيراني مرحلة جديدة منذ نهاية عام 2002، إثر قيام معارض إيراني بارز بالكشف عن منشآت نووية إيرانية سرية تقوم إيران ببنائها بعيدا عن أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمر الذي شكل صدمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللمجتمع الدولي خاصة الدول الغربية، التي اعتبرت ذلك يشكل انتهاكا واضحا من إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968. فكانت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ أواخر عام 2002، وهى أزمة بالمعنى الحرفي للكلمة، إذ خلقت أجواء حرجة وحاسمة بالنسبة لمعظمالأطراف المعنية، وأثارت صراعاً حاداً بين إرادات مختلف الأطراف، وتضمنت قدراً عالياً من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها، إذ كانت نتاجاً لتراكم مجموعة من المتغيرات السابقة التي لا ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانيةالأمريكية، وا نما ترتبط أيضاً بقضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية، ولاسيما في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر2001 في الولايات المتحدة.

استحوذت المسألة النووية الإيرانية على قدر كبير من الاهتمام الدولي والإقليمي، وهذا بعدما وجه المسؤولون الأمريكيون اتهامات لإيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي آراك وناتنز، لتخصيب اليورانيوم بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية، من أجل صنع الأسلحة النووية. وكانت الولايات المتحدة قد حصلت على المعلومات الخاصة بهذا الموقع، من فصيل من المعارضة الإيرانية

[1] أحمد إبراهيم محمود، **"الأزمة النووية الإيرانية"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة15،العدد149، 2005.

يعرف بـ المجلس الوطني الإيراني للمقاومة[1] والمقيم في فرنسا. واكتسبت هذه الاتهامات قدراً من المصداقية من خلال ما أظهرته صور الأقمار الصناعية الأمريكية من أن الجانب الإيراني أقام جدراناً إسمنتية سميكة تحت الأرض، فيما كان يوحى بأن الجزء الأكبر من هاتين المنشأتين سوف يكون تحت الأرض، سواء لضمان السرية، أو من أجل تحصين هاتين المنشأتين في مواجهة أي هجمات معادية[2].

وقد استحوذ موقع ناتنز على اهتمام مركزي في هذه المرحلة ، إذ اتضح أن هذا الموقع يضم شبكة صغيرة من المئات من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، فيما كان دليلاً على أن إيران لديها المكونات اللازمة التي تتيح لها إنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزي، وهو ما أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى المسؤولين الأمريكيين ولدى بعض مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأن قيام إيران بإنشاء هذه الشبكة من أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم، يشير إلى أن إيران تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة في تطوير برنامجها النووي، سعيا إلى امتلاك السلاح النووي.

عنصر جديد في الأزمة النووية الإيرانية طرأ مع اكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوت 2003 آثارا مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من البيئة في إيران، ملماعُ تبر دليلاً على أن إيران تقوم بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة، حيث أظهر تحليل هذه العينات وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم، بصورة تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي، وهو ما زاد الشكوك الأمريكية والدولية من أن الطموحات النووية الإيرانية تتجاوز مجرد الاستخدامات السلمية لها.

لقد شكل هذان التطوران نقلة نوعية هامة في الأزمة النووية الإيرانية، لأنها انتقلت من مرحلة الشكوك غير المثبتة إلى مرحلة الاتهامات الصريحة المستندة إلى أدلة عملية على وجود أنشطة سرية تجرى في إطار البرنامج النووي الإيراني ، وهو سلوك كان تفسيره على أن إيران تسعى إلى امتلاك القدرة على صنع السلاح النووي. وقد تركز جوهر الأزمة النووية الإيرانية طيلة النصف الثاني من عام 2003 على مطالبة الوكالة الدولية، والعديد من القوى الدولية المعنية إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتيح لمفتشي الوكالة، القيام بعمليات تفتيش مفاجئة واقتحامية للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها باعتبار ذلك مسألة محورية للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها إيران للوكالة.

وأصبحت التفاعلات الخاصة بالمسألة النووية الإيرانية تتمحور حول ممارسة الضغوط على إيران للتوقيع على هذا البروتوكول الإضافي، باعتباره المفتاح الرئيسي للخروج من الأزمة. فالمهلة الأولى

---

[1] أحمد إبراهيم محمود،" **البرنامج النووي الإيراني**"، مرجع سابق الذكر.

[2] عبد العظيم محمود حنفي**طهران و الانتقام لكشف برنامجها النووي السري**"،2008/10/20، في:
www.albainah.net/index.aspx/item.12139&top

الصادرة عن اجتماع سبتمبر 2003، والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر التالي، هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي. ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر واعتبرتها موقفا غير مسؤول، ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول. وعليه فقد وافقت إيران في نهاية المطاف على التوقيع على البروتوكول، واختارت سيناريو محدداً للإعلان عن هذه الموافقة، وذلك أثناء زيارة وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لطهران، حصلت على تعهدات منهم بأن عمليات التفتيش التي سوف تتم بموجب هذا البروتوكول، لن تتضمن مساساً بالسيادة الوطنية لإيران أو بأمنها القومي. وقام مندوب إيران لدى الوكالة في 10 نوفمبر 2003 بتسليم رسالة إلى المدير العام تفيد بموافقة حكومته على البروتوكول، وموافقتها على وقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، مما أتاح لإيران الإفلات من التعرض لعقوبات في اجتماع نوفمبر 2003 لمجلس الأمناء، ثم وقعت إيران رسمياً في 18 ديسمبر 2003 على البروتوكول في مقر الوكالة بالعاصمة النمساوية.

وقد اعتبر المسؤولون الإيرانيون التوقيع على البروتوكول بمثابة انتصار دبلوماسي، إذ أكد المرشد العام للجمهورية الإيرانية على خامنئى دعمه لهذا الاتفاق بوصفه انتصاراً لبلاده على المؤامرة الأمريكية-الصهيونية مؤكداً في الوقت نفسه أن التوقيع على هذا الاتفاق لا يعنى أن إيران تستسلم أمام الضغوط الدولية، وإنما يعتبر ذلك محصلة لعملية تفاوضية جيدة. وفي الوقت نفسه، أكدت إيران أن التوقيع على البروتوكول الإضافي لا يعنى بالضرورة موافقة إيران على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، بل على العكس ترفض إيران وقف هذه العمليات بشكل نهائي، وإنما الاكتفاء بتعليق مؤقت وطوعي للتخصيب من أجل بناء الثقة[1].

أما المهلة الثانية الصادرة عن اجتماع سبتمبر 2004 لتوضيح إيران لموقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي والتي أمهلت إيران حتى نوفمبر 2004، فهي التي وفرت قوة الدفع لإبرام الاتفاق الإيراني- الأوروبي في أكتوبر من العام نفسه، وكانت المحادثات بين الطرفين للوصول إلى هذا الاتفاق قبل انعقاد اجتماع مجلس الأمناء في نوفمبر من نفس العام. حيث وافق المسؤولون الإيرانيون على القرار رسمياً ولكنهم استمروا بإعطاء تصريحات بأن إيران لن تتخلى عن مشروعها النووي وأن الاتفاق الذي أبرم مؤقتاً وليس دائماً. وفي ديسمبر 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية نتيجة وشاية من المعارضة الإيرانية في الخارج من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما بارجين ولافيزان . وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عدد ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية.

[1] أحمد إبراهيم محمود، **"البرنامج النووي الإيراني"**، مرجع سابق الذكر.

وفي مارس 2005 رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أساس أنها غير مسوغة . وهذا ما دعا الوكالة إلى القول بأن هذا الرفض عطل جهد المنظمة الدولية في التحري عن أجهزة الطرد ومصدر التلوث اليورانيوم عالي التخصيب، الذي كشفته في أحد المواقع فيما لم تظهر تحاليلهم في مواقع خمسة أخرى أي شيء يدعو للشك. وفي أوت 2005 قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع أي تدخل أجنبي. ومع صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 24سبتمبر2005، والذي يقضي بإدانة إيران لانتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، جاء قرار الوكالة آنذاك وسطيا بين الموقف المتشدد وهو الأمريكي-الأوروبي الذي يطالب بنقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، وموقف آخر يبدو أكثر واقعية و هو الموقف الروسي-الصيني المدعوم من الهند ودول أخرى، والتي تعترف بحق إيران كدولة موقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية .

لكن تعززت الشكوك الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، بعد إعلان الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" في فيفري 2006 عن دخول بلاده النادي النووي، بعد نجاحه في تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود المفاعلات النووية. ولكن بعد فشل اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة 6-9 مارس 2006 في التوصل إلى حل وسط يرضي جميع أطراف الأزمة، قرر المجلس إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن للتوصل إلى تسوية الأمر الذي يعني أن كل الاحتمالات واردة. وهنا كان موقف مجلس الأمن هو فرض عقوبات على إيران و المتمثلة في القرارات رقم 1737 و1747 و1803، لكن هذه العقوبات لها دلالات رمزية أكثر من كونها عقوبات شاملة كونها المرة الأولى التي تفرض فيها عقوبات دولية وليست أمريكية على إيران، وهي عقوبات تجارية فحسب.

المطلب الثاني: أسباب سعي إيران لامتلاك الوقود النووي

لقد تضاربت الآراء و التحليلات فيما يخص حقيقة امتلاك إيران للسلاح النووي، فمنهم من يعتبر أن إيران قد أصبحت دولة نووية وذلك انطلاقا من تصريح الرئيس الإير اني أحمدي نجاد في 11أفريل2006 دخول بلاده النادي النووي، بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود المفاعلات النووية. ومنهم من لا يعتد بهذا القول أصلا ويعتبر ذلك مبالغة من إيران في تعاملها مع القضايا كعادتها، ومنهم من يذهب لأبعد من هذا ويقول بأنه ليس لإيران الحق أصلا في امتلاك السلاح النووي لأنها تعتبر دولة غير سوية وغير عقلانية في سلوكاتها وسياستها الخارجية. وبالتالي فإن امتلكته ستصبح أكثر تهديدا من ذي قبل-فكرة تصدير ثورتها وسعيها لإحياء مجدها الفارسي القديم-.ومن بين هذه الآراء وتلك، يبقى القرار بيد

إيران حسب نظرتها لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية و أسبابها المقنعة على الأقل بالنسبة لها في سعيها لامتلاك السلاح النووي، أو حتى في سعيها لامتلاك القنبلة النووية فيما بعد.

ومنه فالسؤال المحوري هولماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي؟ لماذا تريد التحول إلى قوة نووية ؟ ولماذا تصر على الدخول في صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تشمل تداعياته منطقة الشرق الأوسط ككل أو ربما تتجاوزها ؟

هناك أسباب عديدة ومتداخلة تفرض نفسها بوضوح كمسوغات على دفع إيران نحو السعي لامتلاك القوة النووية ويمكن تقسيمها إلى أسباب سياسية، أمنية عسكرية واقتصادية.

أولا: الأسباب السياسية للبرنامج النووي الإيراني

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا، بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن، إلا أن المسؤولين الإيرانيين يشددون دوما على أن برنامج بلادهم يندرج فقط في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بالرغم من أن بعض القادة أطلقوا في بعض الفقرات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي[1]، ويرى الكثير من المحللين أن إيران لا تسعى إلى امتلاك التكنولوجيا النووية فقط لحاجتها إليها مستقبلا، بل لإشباع الشعور القومي بالتفوق، فإيران تنظر إلى نفسها على أنها دولة ذات جذور فارسية عميقة، وأنها كانت في يوم من الأيام قوة عظمى وذات مكانة عظيمة، وهي من دون شك تطمح إلى أن تعيد مجدها ومكانتها مرة أخرى في المنطقة إن لم يكن في العالم أجمع[2]. ولطالما عملت لتكون كذلك منذ عهد الحكام الصفويين مرورا بالشاه وانتهاء بالثورة الإيرانية الإسلامية، التي عززت هذا الشعور لدى جميع فئات الشعب الإيراني، إضافة إلى ما تملكه من الموروث الثقافي والعمق التاريخي، فضلا عن الثراء الديموغرافي ووفرة الموارد الطاقوية ما يجعلها في مصاف الدول الكبرى المتقدمة[3].

والحقيقة أن عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية تندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية، وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية.

---

[1]-أحمد ابراهيم محمود،**البرنامج النووي**،مرجع سابق،ص:14

[2]-جون سيمبسون**القدرات النووية الإيرانية وا إمكانية تطوير أسلحة نووية**، بحث منشور ضمن كتاب "البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات"،ص:19

[3]-محمد مصطفى علوش، **إيران وحلمها الإمبراطوري**، مقالة منشورة في صحيفة المصريون الصادرة بتاريخ 2007/03/12.

وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن دول الخليج ومنطقة شمال غرب آسيا، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية في المنظمة الدولية في وضع إستراتيجية استقطابية هدفها ملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، والثاني استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، لذلك فالسلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية[1].

ويستطيع المراقب للسياسة الإيرانية ملاحظة تطلعها مجددا للعب دور شرطي الخليج الذي لعبته في زمن الشاه لحساب المصالح الغربية، لكن هذه المرة لحسابها الخاص مستفيدة من الخلل في توازن القوى الإقليمي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الدولة العراقية. وبحسب بعض المراقبين فإن سلوك إيران تجاه منطقة الخليج العربي يرتكز على دوافع الرغبة في السيطرة والهيمنة والتوسع على حساب دول الخليج إلا أن الوجود الأمريكي الحالي في منطقة الخليج شكل عائقا أمام تطلعاتها، ومع ذلك فإن إيران تسعى إلى تقوية دورها الإقليمي للبروز كدولة فاعلة في الشرق الأوسط ويعتبر الاحتكاك المستمر بين العراقوا يران أحد الدوافع المهمة لمحاولة إيران امتلاك السلاح النووي كقوة رادعة في المنطقة[2] .

ويبدو أن إيران على قناعة تامة بأن المكاسب التي ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية تفوق كل العروض التي يستطيع أن يقدمها الغرب لها إذا هي تخلت عن برنامجها النووي، لذلك فإن امتلاكها للأسلحة النووية وهي الدولة التي تطل على الخليج العربي، يجعلها قادرة على التحكم بإمدادات النفط العالمية التي تأتي من الخليج العربي، وسيضاعف من وجودها كقوة عسكرية إقليمية كبرى بطريقة تجعلها قادرة على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وثقافية ودينية في منطقة الشرق الأوسط، وسيفتح الباب على مصرعيه أمام الحلم الإيراني بتصدير الثورة بحيث تكون إيران قادرة على التدخل في شؤون المنطقة دون أن يتجرأ أحد على التدخل في شؤونها، وا ن الفرصة التي تمنحها الظروف الدولية الراهنة مواتية لتحقيق إيران هذا الحلم وقد لا تعود في المستقبل أبدا إذا هي أضاعت هذه الفرصة، لهذا فهي مصممة إلى أبعد حد على المضي قدما في تطوير برنامجها النووي، بما يمكنها من تخصيب اليورانيوم [3] خاصة وأن امتلاك إيران السلاح النووي سيؤثر على محاور التوازنات في المنطقة.

---

[1]-أحمد ابراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية**، مرجع سابق

[2]-عبد الله العزاوي، **تطور التهديد النووي الإيراني وعلاقته بالصراع في المنطقة**، مقالة منشورة على شبكة الأنترنت من خلال الموقع الالكتروني، www.kitabat.com.

[3]-مازن أبو بكر عبد الله، **قراءة في تداعيات الملف النووي**، مجلة البيان :عدد شهر ربيع الآخر 1824هـ.

بالإضافة إلى ذلك فإن وصول إيران إلى امتلاك السلاح النووي سوف يفرض على دول المنطقة خاصة دول الخليج، خيار التهدئة مع طهران وسيجعل الأخيرة قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية، مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، فليس من المتصور أن يبقى الخطاب الإيراني-الإماراتي حول الجزر بنفس الشكل الذي كان عليه قبل نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي. كما أن امتلاك إيران السلاح النووي سيساهم في زيادة قدرتها على فرض أجندتها الإقليمية في المنطقة وهي لن تكون بالضرورة متوافقة مع المصالح العربية بشكل عام، ومصالح الدول الخليجية بشكل خاص، وهو الأمر الذي ستكون إيران قادرة على حسمه مع دول الخليج استنادا إلى تفوقها في القوة العسكرية التقليدية والقوة النووية في المستقبل[1].

والحقيقة أن المخاوف الخليجية من البرنامج النووي الإيراني لم تعد مخفية، بل أصبحت بالفعل فوق السطح وهو ما دعا إلى عقد مؤتمر المنامة في سبتمبر 2006، طالب فيه المؤتمرون بضرورة امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية كفعل مضاد للنووي الإيراني، فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعتبر تطورا جديدا ذو انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية-الخليجية والعلاقات العربية- الإيرانية على نحو أوسع، ودول الخليج والعالم العربي عموما تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، والعجز عن تغيير الواقع الراهن، لكن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة، تضاعف الأخطار في احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة، وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في عموم منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: الأسباب الأمنية والعسكرية

ألقت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق واحتلالهما عامي 2001 و2003 بثقلها على الخيارات العسكرية والأمنية الإيرانية، بفضل المتغيرات الإقليمية والدراماتيكية التي أحدثتها في المنطقة والتي تتعارض مع المصالح والأولويات الإيرانية، حيث مثل الحشد العسكري الأمريكي المطوق لإيران تهديدا مباشرا للأمن القومي الإيراني ولمصالحها الإستراتيجية مع محيطها المباشر كالعراق ودول الخليج و أفغانستان وباكستان، ومع دول وسط آسيا، خصوصا تلك التي تطل على بحر قزوين. ورغم أن سقوط نظامي "**صدام حسين**" في العراق و"**طالبان**" في أفغانستان يصب في مصلحة إيران المباشرة، إلا أن هذا المتغير لا يبرر القبول بالمخاطر والتهديدات التي شكلها على النظام الإيراني، وعلى أمن ومصالح إيران الجيو - إستراتيجية، خاصة أن هذه التطورات جاءت في وقت يتعرض فيه النظام الإيراني لضغوط وتحديات داخلية كبيرة، فهناك حالة من عدم الر ضى على الوضعين

[1]-سمير زكي البسيوني، **كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟** ، مجلة إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجي، ،العدد 71، 2006.

الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ملفات حقوق الإنسان والمرأة والبطالة وانتشار الفساد التي تشكل هاجسا للنظام الإيراني، فضلا عن مطالبة الشعوب غير الفارسية (الأهواز، الأكراد، البلوش، الأتراك، أذربيجان الجنوبية، تركمن الصحراء،البختياريين) بحقوقها كاملة[1]، واشتداد المعارضة الإيرانية التي تطالب باعتماد دبلوماسية فاعلة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة، واستبدال التهديد الأمريكي بشن حرب على إيران بفرص جديدة للتعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين، إضافة إلى المطالبة بالإصلاح الداخلي وا ٍطلاق الحريات العامة والتحرر من القيود التي فرضها رجال الدين المحافظين وأتباعهم[2] .

ومع الشعور بالضغط الخارجي والداخلي قررت إيران مواصلة سياستها التي تتعارض بوضوح مع الانتشار الأمريكي في المنطقة، ومع المصالح الأمريكية في الدول المحيطة بها، وكان من الطبيعي أن يشكل البرنامج النووي الإيراني نقطة محورية في المواجهة الجديدة بين إيران والولايات المتحدة، حيث جعلت إيران من طموحاتها النووية نقطة الخلاف المركزية مع الولايات المتحدة، انطلاقا من قناعتها بأن ذلك كفيل بتوحيد الموقف السياسي الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين، كما يخفف من ضغوط المعارضة لأن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يشكل نقطة لقاء لكل القوى والتيارات السياسية الإيرانية وهو كفيل بشد انتباه الجميع نحو هواجس الخطر الخارجية، وتخفيف الاحتقان حول المطالب الداخلية خاصة مع تصاعد الاتهامات الأمريكية لإيران، حول التدخلفي العراق وا ٍيواء عناصر من تنظيم القاعدة ودعم الميليشيات العراقية الموالية لها والعمل على بناء سلاح نووي.

ويبدو أن هناك قناعة لدى إيران بأن امتلاكها التكنولوجيا النووية وحده القادر على إعطائها قوة الردع اللازمة إضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من العوامل والظروف وراء سعي إيران لامتلاك الوقود النووي أبرزها:

1- تعتقد إيران أن دورها التاريخي في غربي آسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى الذي يتمثل في امتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) للسلاح النووي وضرورة لعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي، باتجاه السعي لدخول "**النادي النووي**" خصوصا بعدما دخلته باكستان.

2- ترى إيران ضرورة الاستفادة من الدروس التي استقتها من حربها مع العراق في الثمانينيات من القرن العشرين والقصور الذي كانت تشعر به في الرد على الهجمات العراقية بالسلاح

[1] -حسن راضي، **النووي الإيراني والتحديات الكبرى، دراسة حول الملف النووي الإيراني وتداعياته**، دراسة منشورة على شبكة الانترنت من خلال موقع شبكة البصرة الالكترونية بتاريخ 2008/08/01.

[2] -نزار عبد القادر، **إيران والقنبلة النووية والطموحات الإمبراطورية**، ط:1، بيروت: المكتبة الدولية،ص: 244.

الكيماوي والصواريخ ضدها، حيث تعتبر إيران أن هذه الحرب شكلت تحديا استراتيجيا وتاريخيا لها، لذلك ترى إيران بأنه لو تعرضت لحرب مستقبلية بحجم حربها مع العراق فإن ذلك سيشكل تهديدا استراتيجيا لها، وهذا التهديد لا يمكن استيعابه أو ردعه إلا بامتلاك قوة حاسمة كالسلاح النووي [1].

3- ضرورة الاستفادة من درس احتلال العراق الذي كان مصنفا من بين دول "محور الشر" حيث أن هناك فرضية تقول أنه لو امتلك العراق السلاح النووي لما أقدمت الولايات المتحدة على احتلاله، وتضيف الفرضية أن البرهان على ذلك نجده في كوريا الشمالية التي صنفت في محور الشر" أيضا ولم تهاجمها الولايات المتحدة بسبب السلاح النووي، وترى إيران أن امتلاكها للسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في مسألة أمن الخليج وجنوبي غربي آسيا واستعادة أمجاد الماضي من خلال بناء إمبراطورية حديثة على أنقاض الإمبراطورية الفارسية القديمة.

4- ترى إيران أن امتلاكها للسلاح النووي سيشكل رادعا ضد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بضرب منشآتها النووية، ومحاولات بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تغيير النظام الإيراني، خاصة وأن إيران باتت تدرك تماما بأنها ربما تكون الهدف القادم للولايات المتحدة بعد احتلال العراق وقبله أفغانستان في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي تأسست على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ليس من خلال عدها إحدى الدول المارقة فحسب، وإنما أيضا من خلال وضعها الجيو-استراتيجي الحالي في بيئتها الإقليمية، حيث أصبحت تحكم قبضتها القوات الأمريكية الكثيفة الانتشار والتسلح في كل من العراق وأفغانستان بعد احتلالهما، فضلا عن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في قطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية وفي مياه الخليج، وكذلك القواعد الأمريكية الموجودة في عدد من دول آسيا الوسطى، ومن هنا فقد بدا واضحا أن استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران أصبح خيارا غير مستبعد الوقوع، خاصة في ضوء ما يسمى بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يركز على نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهابـوا إنهاءتسلط الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة، وإيجاد بدائل عن هذه الأنظمة تكون موالية للسياسات الأمريكية.

5- شعور إيران بالقلق من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي وحصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الحديثة، فضلا عن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة، التي قللت من إمكانية قيام إيران بممارسة ضغوط سياسية أو عسكرية عليها[2].

6- بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تيارا متشددا داخل إيران يطالب الحكومة الإيرانية بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وإيقاف تعاونها مع الوكالة الدولية، وأن تطور سلاحا نوويا في

[1] -نزار عبد القادر، نفس المرجع، ص: 400، 401.

[2] -رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط:1، دمشق:دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2006، ص: 85، 86.

أسرع وقت ممكن وذلك استنادا إلى عدد من المتغيرات الدولية أهمها: الموقف العدائي الذي يتبناه المجتمع الدولي إزاء إيران والبيئة الإقليمية المضطربة التي تعيش فيها إيران، ولما يوفره هذا السلاح من رادع مثالي في مواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي زادت بعد احتلال العراق، ومن شأن هذا السلاح أن يساعد إيران في الحفاظ على سلامة أراضيها وصيانة أمنها ودعم مكانتها الإقليمية والدولية [1].

ثالثا: الأسباب الاقتصادية

يركز المسؤولون الإيرانيون في تبريرهم لدوافع وأهداف برنامج بلادهم النووي على الأبعاد الاقتصادية له، حيث تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن هذا البرنامج يرمي إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران في المستقبل.

وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة، بل تسعى إلى خفض النسب الحالية لتوفير ثروتها القومية من النفط والغاز، وتوجيههما نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية، لاسيما في ظل التآكل المتزايد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط بسبب العقوبات المفروضة على إيران. فضلا عن ذلك يشدد بعض المحليين السياسيين الإيرانيين على أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت قدرا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه، لشراء المفاعلات النووية بهدف توفير الطاقة الكهربائية، وأنه من الواجب على الحكومات الإيرانية المتعاقبة استكمال البيئة التحتية النووية لتوليد الطاقة الكهربائية النووية.

ومع ذلك يرى العديد من المحللين أن الأهداف المشار إليها لا تبدو منطقية، فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18- 20% من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية، لذلك يخلص التيار الأوسع من

[1]-أحمد ابراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مرجع سابق، ص: 22.

الساسة والباحثين والإعلاميين في الغرب إلى أن هناك دوافع عسكرية سرية وراء البرنامج النووي الإيراني[1].

ويقدم ما سبق تفسيرا أكثر تكاملا لدوافع السلوك النووي الإيراني طيلة العقود الماضية، إذ لم تكن هناك جدوى اقتصادية حقيقية للنفقات الهائلة التي أهدرتها إيران في المجال النووي، إذا كانت هذه المسألة تندرج في المجال السلمي، في حين أن المسألة تصبح مفهومة ومبررة بدرجة أكبر إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو امتلاك قدرة كامنة لإنتاج السلاح النووي، لكن بدون إنتاجه فعليا بحيث تصبح إيران مالكة بالفعل لقدرات صنع القنبلة النووية مع إيقاف التنفيذ لحين حدوث متغيرات تتطلب من إيران الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الفعلي[2].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعترض على البرنامج النووي الإيراني بحجة أن إيران لديها احتياطي كبير من النفط والغاز الطبيعي، اللذين يمكن الاعتماد عليهما في الحصول على الطاقة الكهربائية إن كانت فعلا هي الهدف الرئيسي لبرنامجها النووي، بيد أن إيران ترى في هذه الحجة غير واقعية معللة تصورها هذا على أساس أن هناك العديد من الدول الغنية بالموارد الهيدروكاربونية، (مثل النفط والغاز) ومنها بريطانيا و روسيا (وكلاهما منتج للنفط) تعتمدان على الطاقة النووية لتلبية جزء مهم من حاجتهما في مجال الطاقة. بينما نجد أن فرنسا و اليابان والعديد من الدول التي لا تمتلك مثل هذه الاحتياطات، لم تتخل عن الطاقة النووية لتعتمد على النفط والغاز اللذين يمكن استيرادهما بالرغم من قدرتها على تحمل ذلك.

ووفقا للمصادر الغربية فإن إيران تمتلك احتياطيا مثبتا من النفط الخام مقداره 86,92 مليار برميل، وهذا الرقم يشكل 3,9 % من الاحتياطي النفطي العالمي، ويخمن أن هذا الاحتياطي سيستمر نحو 72 سنة قادمة، بينما تشير المصادر نفسها إلى أن الاحتياطي الإيراني من مادة الغاز يصل إلى نحو 73 ترليون متر مكعب، وهي بذلك تعد الدولة الثانية على المستوى العالمي بعد روسيا، وكانت إيران قد أعلنت في أكثر من مناسبة عن أرقام أخرى أكبر بكثير مما تقدم. أما المسؤولين الإيرانيين فيشككون بالأرقام الغربية التي تتحدث عن العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي الإيراني ويرون أنه سيدوم لمدة47 سنة قادمة، وهذا الرقم يتناقض مع التقديرات الغربية التي حددت ذلك بنحو 72 سنة وما أعلنه الرئيس الأسبق "هاشمي رفسنجاني" أمام البرلمان الإيراني في الأول من جوان 1996، هو أن احتياطي بلاده

[1] -أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني"آفاقه الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد"**،مرجع سابق، ص: 14، 15

[2] -أحمد إبراهيم محمود، نفس المرجع، ص: 24.

يتجاوز 93 مليار برميل وأنه لن ينضب قبل 150 سنة، مما يتطلب من إيران أن تبحث عن مصادر بديلة للطاقة من بينها الطاقة النووية [1].

المطلب الثالث : الإستراتيجية الإيرانية في إدارة الأزمة النووية

عملت إيران منذ أن بدأت وضع قواعد أولية لمشروعها النووي أن تكيف نشاطاتها بالشكل الذي يتوافق ومحتوى المعاهدات و الاتفاقيات المعنية بانتشار الأسلحة النووية، متبعة في ذلك الدبلوماسية بشكل متفاوت للاستمرار في برنامجها.

ومنه *فقد نجحت إيران من خلال الدبلوماسية الهادئة* على النحو التالي: [2]

1- تتجنب إيران مرحليا مواجهة غير محسوبة وغير مدروسة مع واشنطن، في وقت ما زالت واشنطن تهيمن على الوضع الدولي، وما زالت قادرة على ممارسة ضغوط على الأوروبيين وكثير من دول العالم.

2- تحاول طهران استهلاك الوقت، ربما يتغير الظرف الدولي، وخاصة مع غرس الأقدام الأمريكية في وحل أفغانستان والعراق. حيثاستثمرت إيران الحرب الأمريكية على كل من العراق وأفغانستان في تعظيم مكاسبها الإستراتيجية ونفوذها القوي مقابل التورط الأمريكي في كلا المستنقعين، وكذلك استفادتها من الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية في المنطقة، مع الوصول إلى الحكم بأنظمة موالية ومتحالفة أيديولوجيا وسياسيا مع إيران مثل حزب الله وحماس والشيعة العراقيون، وهذا إتباعا لإستراتيجية استثمار الأخطاء. *[3]

3- فهمت إيران أن ضغوط واشنطن تستهدف تغيير نظامها، أو على الأقل تجميد دورها الإقليمي وتجريدها من أية قدرات نووية لحماية التفوق الصهيوني الإستراتيجي بالنسبة لواشنطن. لذا وافقت طهران على تعليق برامج تخصيب اليورانيوم، إلا أنها احتفظت بحقها في إعادة النظر في هذا الموقف مستقبلا إن حدثت متغيرات دولية في هذا الشأن.

---

[1] -رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوس**ط، مرجع سابق، ص: 181.

[2] أحمد السيوفي، "**النووي.. شوكة أمريكية في ظهر إيران**"، نقلا عن موقع:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/06/article10.shtml

***ويمكن التعبير عن هذه الإستراتيجية بـ"قصة الشجرة الغبية " حيث تعتبر إيران أن الولايات المتحدة هي الشجرة الغبية، فهي تدرك أنها لا قبل لها بمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي التوجه إلى اصطياد نقاط ضعفها والاستثمار فيها، واستعملت هذه الإستراتيجية بشكل واضح ومركز في إدارة علاقاتها مع واشنطن خاصة بعد أحداث 2001/09/11.**

[3] سمير زكي البسيوني ،" **كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى**" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات، العدد 165 ، جويلية 2006، ص 112 .

وظلت الأطراف الدولية، الوكالة الدولية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مدركة تماماً لمضمون السلوك الإيراني أثناء الأزمة، وسعت من ناحيتها إلى منع إيران من التحايل على مطالب الوكالة بشأن الامتثال الكامل لنظام الضمانات، ووقف الأنشطة النووية المحظورة. واستخدمت في هذا الإطار ضغوطاً متنوعة للتلويح بأن هناك إجراءات محددة يمكن اتخاذها ضد إيران، في حالة عدم امتثالها لمطالب الوكالة سواء نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أو حتى ضرب المنشآت النووية الإيرانية من قبل الولايات المتحدة أو غيرها. وفعلا فقد تم نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن سنة 2006 حيث قام هذا الأخير بفرض عقوبات على إيران. لكن إيران من جانبها تعاملت مع هذه الضغوط من خلال تكتيك يقوم في الأغلب على التهوين الشديد من قيمة وفاعلية هذه الإجراءات، في إطار محاولة التأكيد على أن إيران تتعامل مع الأزمة من موقف القوة، وليس من منطلق الخوف من إجراءات عقابية محتملة ضدها.

فعلى الرغم من أن التلويح بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن كان يمثل أحد أهم الأوراق الضاغطة على إيرلن في الأزمة، فإن كثيراً من المسؤولين الإيرانيين أظهروا استخفافاً بهذا التهديدو حتى بعد تطبيقه من منطلق بأن لإيران علاقات وطيدة مع كل من روسيا والصين، عضوي مجلس الأمن الدائمين، مما يعنى أنهما أو إحداهما على الأقل يمكن أن تستخدم حق النقض (الفيتو) لصالح إيران. واكتسب هذا الموقف مصداقية كبيرة من خلال تأكيدات الصين المتكررة معارضتها لنقل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن. وكان بعض كبار المسؤلين الإيرانيين يرددون كثيراً أنه ليس لدى إيران ما تخشاه إذا ما أحيل ملفها إلى مجلس الأمن، فهي تفضل تسوية هذه المسألة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

و عموما فقداتبعت إيران عددا من الركائز لإدار ة هذه الأزمة:[2]

أولا: التأكيد علي المصالح الإيرانية من خلال حقها المشروع في استمرار الأبحاث المتعلقة باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ثانيا: تحركت إيران من واقع البحث عن المصالح المشتركة مع الأطراف المعنية بالأزمة، ولم تدر الأزمة من منطق لمباراة الصفرية التي حصيلتها أن ما يكسبه أحد الأطراف يخسره الآخر بالضرورة.

ثالثا: طبقت إيران في تعاملها مع الأزمة ما يعرف باسم *إستراتيجية الإدارة بالطمأنة*، وتعتمد علي القيام بإجراءات لإعادة بناء الثقة لدي الأطراف المختلفة، حيث أكد القادة الإيرانيون أن البرنامج النووي

[1] أحمد إبراهيم محمود، " **الأزمة النووية الإيرانية،تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع**"، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد العزيز بن عثمان بن صدق، " **إيران ومجلس الأمن الدولي..أين الطريق؟**" ، في موقع: www.Aawsat.com/leader

للأغراض السلمية فقط، ولا توجد نية في استخدامه لأغراض التسلح النووي وأن إيران ليس لديها ما تخفيه.

رابعا: اتباع *إستراتيجية خلط الأوراق* ومؤداها أن إيران استثمرت بشكل ممتاز التناقضات في المصالح بين القوى الغربية، بما يدعم موقعها التفاوضي خاصة بين روسيا والصين من جهة، والترويكا الأوروبية وواشنطن من جهة أخرى.

خامسا: تطبيق إيران *إستراتيجية التحالفات الاقتصادية* والتي تقوم على البحث عن حلفاء والتقرب من بعض الأطراف التي يعتد بها، والتي يمكن أن تعتمد عليها بشكل أو بآخر في الفترة المقبلة في مواجهتها مع أمريكا[1].

[1] سمير زكي البسيوني، مرجع سابق الذكر، ص 113.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة تجاه البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من توقيع إيران على معاهدة عدم الانتشار النووي "NPT"*، ثم بعدها على البروتوكول الإضافي الخاص باتفاقية الضمانات النووية، ثم اتفاقية حظر التجارب النووية. إلا أن بعض المواقف الدولية تشير لعدم ارتياحها للبرنامج النووي الإيراني. لذلك اختلفت المواقف بشأن هذا البرنامج على المستويين الدولي والإقليمي كما يلي:[1]

المطلب الأول : أهم المواقف على المستوى الدولي:

أولا-موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

منذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957 ، كان دورها يقتصر على تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وضمان عدم تحول تلك الاستخدامات إلى اتجاهات عسكرية، والإشراف على التزام الدول بتطبيق معاهدة عدم الانتشار النووي بعد إقرارها، إلا أنه منذ بداية تسعينيات القرن العشرين تحولت الوكالة إلى لاعب شرس بحكم الظروف والمتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية، وأصبحت أحد الأطراف الأساسية في التعامل مع مشكلة الطموحات النووية العسكرية لبعض الدول، وعليه لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا محوريا في الأزمة النووية الإيرانية، بحكم أنها الجهة المنوطة بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني، وهي المكلفة بتحديد إذا ما إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات النووية[2] .

على صعيد القضية النووية الإيرانية يرى الكثير من المحللين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاملت معها برؤية سياسية رفيعة شديدة الانضباط وليس عبر توجه عقابي، فما قامت به إيران من اختراق لالتزاماتها الواردة في معاهدة عدم الانتشار، كان يستوجب التوجه مباشرة إلى مجلس الأمن خصوصا ما يتصل بالحصول على وقود نووي وبرنامج تخصيب اليورانيوم، إلا أنها ظلت تدفع في اتجاه

*" NPT" معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي معاهدة دولية تم الإعلان عنها في 1 جويلية 1968 للحد من سباق التسلح النووي بين القوى العظمى في ظروف الحرب الباردة،دخلت حيز النفاذ سنة 1970

[1] حبيبة زلاقي ، مرجع سابق الذكر، ص146

2-خليل جداوي، **أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية: إشكالية البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر:2007، 2008

التعامل مع إيران عبر اتصالات مستمرة وقرارات صارمة تعبر عن حجم المشكلة دون تصعيدها مع إتاحة خيارات مختلفة لإيران طوال الوقت، لكن ليس إلى ما لانهاية[1] .

يقوم موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أن إيران قد فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، ويتركز هذا الفشل حول نقطتين رئيسيتين هما عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم، كل هذا يفرض على إيران توقيع بروتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتوقف نهائيا عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم والتعامل بشفافية كاملة في المستقبل[2] .

يمكن بلورة الموقف من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: الإدارة الفنية والقانونية للملف النووي الإيراني من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل إحالته إلى مجلس الأمن

وهي مرحلة الالتزام الإيراني من وجهة نظر الوكالة الدولية، منذ فيفري1992 سمحت إيران للوكالة بالقيام بعمليات التفتيش و المراقبة على برنامجها النووي، ومنذ ذلك التاريخ لم يعلن مفتش من هذه المنظمة عن انتهاك طهران لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتي وقعت وصادقت عليها عام 1970[3]. وأظهرت التقارير الصادرة عن الوكالة بأن إيران تستخدم الطاقة الذرية لأغراض سلمية، وليس هناك ما يشير إلى وجود برامج نووية خفية تستهدف استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية.

وبعد أن أشارت أمريكا إلى إنشاء إيران لموقع ناتنز للسلاح النووي دون إعلام وكالة الطاقة الذرية، وكذا ردا على تقرير أولي نشر في جويلية2003 من قبل الوكالة الدولية نفسها يطالب إيران بكشف كل نشاطاتها النووية خلال فترة لا تتجاوز الشهر، قام الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي"بتقديم دعوة رسمية للمدير العام للوكالة الدولية "أحمد البرادعي". وبالفعل قام هذا الأخير بعدة زيارات و عبر أوقات زمنية مختلفة إلى الموقع المذكور، أشارت إلى أن إيران ليس لديها نشاط نووي فعلي يخرج عن نطاق السيطرة ودون علم الوكالة .

[1] -محمد عبد السلام، **أداء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ظل إدارة البرادعي**، مصر: مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد التاسع، العدد 107، 2003.

[2] - مخيمر أسامة محمود، **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية**، مختارات إيرانية، العدد 59، 2005.

[3] تميم هاني خلاف، مرجع سابق الذكر، ص153.

وتأكيدا على سلمية البرنامج النووي الإيراني طلبت دول الترويكا الأوروبية (فرنسا،بريطانيا و ألمانيا) من إير ان التوقيع على اتفاقية يتم بموجبها قبول إيران مزيدا من عمليات التفتيش الفجائية، وذلك ابتداء من سبتمبر 2003 وفعلا قامت إيران بالتوقيع على الاتفاقية.

خلال هذه المرحلة عملت إيران على كسب إقرار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية واعترافه الرسمي بعدم رغبة أو إمكانية إيران الحصول على السلاح الذري[1].لكن بعد نقض إيران لبنود البروتوكول الإضافي على ضوء الانتخابات البرلمانية لعام 2004 و التي فاز فيها المحافظون، كان موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاسما، فقد أصدرت قرارا يهدد إيران بتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم تعليقا تاما وإلا ترفع تقريرا إلى مجلس الأمن، ووافقت إيران على قرار الوكالة، وتم التوصل إلى اتفاق في باريس بين مسؤولين إيرانيين ووفد الترويكا الأوروبية في نفس السنة[2] بعدها أصدر مجلس محافظي الوكالة قرارين سنة 2004، عبر فيهما عن استنكاره عدم تعاون إيران في تنفيذ التزاماتها، وبإعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات ناقصة عن برنامجها النووي، واستمرت قرارات الوكالة لعام 2005.

وفي 10جانفي 2006 أعلنت إيران إلغاء وقفها الطوعي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، كما قررت وقف العمل الطوعي بالبروتوكول الإضافي، و تلى ذلك إعلان "أحمدي نجاد" عن نجاح بلاده في امتلاك دورة الوقود النووي و أنهاأصبحت ضمن نادي الدول النووية، وا زاء ذلك قدمت أمريكا ودول الترويكا مشروع قرار إلى الوكالة، برفع الملفالنووي الإيراني إلى مجلس الأمن، غير أن كلا من روسيا و الصين رفضتا تدخل مجلس الأمن في تلك الفترةوطالبتا بإعطاء فرصة أخرى لإيران، ووافقت الدول على ذلك.

غير أن التعنت الإيراني وسعيها المتواصل لامتلاك التكنولوجيا النووية، ورفض مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية جعل مجلس الأمن يفرض عليها عقوبات تحظر عليها استيراد أي مقتنيات خاصة بالمجال التقني، و الذي يمكن أن تستخدمه في مجال تطوير برنامجها النووي. وقال البرادعي واصفا الموقف الإيراني **:"يمتلكون كتاب الطهي..لكن في الوقت الحالي ليست لديهم المكونات و المواد النووية الكافية لصنع قنبلة بين عشية وضحاها"**، ولم يفصح عن المدة التي ربما تحتاجها إيران للوصول إلى تلك المرحلة إذا كان هذا هدفها حقا.

[1] مؤيد الحسيني العابد،"**البرنامج النوويالإيراني بين الحقائق العلمية و الصراعات السياسية**"،2009/1/7، في موقع:
http://www.Ahewar.org/debat/show

[2] فلاح علي، "**هل سيكون العراق رهينة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني؟**"، في موقع:
http://Iraq4allnews.dk/news/ShowNews.php ?162009.cat=8id=17288.php.-

المرحلة الثانية:الإدارة الفنية والقانونية للملف النووي الإيراني من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد إحالته إلى مجلس الأمن الدولي

لقد جاءت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عقب تقرير أعده "محمد البرادعي" مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ثماني صفحات، وقدمه إلى مجلس الأمن يؤكد فيه أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التي حددتها الوكالة لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم،و التي انتهت في 27 أفريل 2006 و أنها لم تتعاون بشكل تام مع المفتشين الدوليين، الذين حاولوا معرفة ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني يهدف لأغراض سلمية أم لإنتاج أسلحة نووية، ولم يستبعد تقرير البرادعي أن تكون إيران قد حصلت على بلوتونيوم مشع من الخارج، و أوضح التقرير أن طهران تبني سلسلتين جديدتين من أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في التخصيب، عدد أجهزة كل سلسلة منهما 164 جهازا[1]. ونشير هنا إلى أن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن جاء بعد مشاورات واسعة النطاق ومكثفة مع روسيا و الصين تأمينا لتأييدهما.

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية**:**

اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني منذ البداية بالتصعيد و التهديد بإحالته إلى مجلس الأمن، وقد أعربت أمريكا ومنذ أواسط التسعينات عن اعتقادها بأن إيران تقوم بتنفيذ برنامج نووي سري، قد يسفر عن تمكنها من إنتاج أسلحة نووية بحلول عام 2005 إلى عام 2006 و هو ما قد يشكل-حسب الإدارة الأمريكية- خطرا كبيرا وتهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وربما على الأمن القومي الأمريكي المباشر، على اعتبار أن واشنطن تصنف إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب الدولي، فمنذ عام 1992 شككت الولايات المتحدة الأمريكية في سلمية البرنامج النووي الإيراني، وبعد أن تم تفنيد شكوكها من خلال زيارة المفتشين الدوليين للمواقع الإيرانية، وثبوت التزام إيران بمعاهدة منع الإنتشار النووي، عاودت أمريكا الكَرَّة عام 2002 انطلاقا من معلومات تحصلت عليها من المعارضة الإيرانية في الخارج، فقامت بعد احتلالها للعراق بحملة لإقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وذلك في سبتمبر2003[2]. لكن إيران تفادت ذلك بقبولها عمليات التفتيش الفجائية التي يقوم بها حكام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، و أعلنت بعدها إيران تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم.

[1]-محمد زينب عبد العظيم، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

[2] فلاح علي ، مرجع سابق الذكر.

كما أشارت الدوائر السياسية الأمريكية فيما بعد أن لديها معلومات حول إنشاء إيران لمرافق لإنتاج الماء الثقيل في منشآت"أراك"، ومرفق آخر لتخصيب اليورانيوم في"ناتنز"، وترى الإدارة الأمريكية أنه من غير الطبيعي أن تصرف إيران مبالغ طائلة للحصول على الطاقة النووية، في حين أنها تتمتع بوفرة من احتياطات البترول و الغاز[1]. وتتبع المخاوف الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني من الجانب الاقتصادي كذلك، حيث تخشى أمريكا من توجه إيران نحو خطة لتحويل عملية التبادل النفطي من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوروبي، حيث أعلنت إيران في جوان2004 أنها تنوي إنشاء بورصة للنفط أساس تعاملاتها اليورو، وقد وجدت أنصارا لفكرتها من بعض الدول المنتجة للنفط، و هو ما تعده أمريكا إعلانا للحرب ضدها يمكن أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها[2].

لذلك تندرج ضمن أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط ضرورة منع إيران من امتلاك أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها إلى امتلاك السلاح النووي، و هو ما قد يهدد التفوق النووي الإسرائيلي في المنطقة حيث صرّحت مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي الأمريكي سابقا "كونداليزا رايس" في مقابلة أجرتها معها شبكة NBCالتلفزيونية:"**إن العالم لن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية، والولايات المتحدة لن تمكنها من ذلك**"[3]. وسعت أمريكا في سبيل ذلك إلى جعل الدول الخليجية تتبنى موقفا أكثر عدائية ضد إيران لتوظيفه لخدمة مشروعها، فبدأت في اتخاذ إجراءات عملية هدفها احتواء إيران في الخليج. حيث قدمت الإدارة الأمريكية مبادرة لدول مجلس التعاون الخليجي في فيفري2006، تهدف إلى تحسين قدرات هذه الأخيرة على مراقبة الشحنات في عرض البحر و السلع التي يتم نقلها إلى الخليج، ورصد صفقات تمويل شراء إيران مواد لبرامجها للأسلحة غير التقليدية[4]. لكن اللافت للانتباه هنا هو أن المبادرة الأمريكية التي تهدف إلى إقحام الدول العربية الخليجية كطرف في المعادلة الأمريكية لـ"احتواء إيران" لم تغفل تسويق الرعب لها لأهداف تجارية بالدرجة الأولى.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاهتمام الأمريكي بالبرفلج النووي الإير اني بدأ بعد أحداث 11سبتمبر2001وما ترتب عنها من تغيرات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، من خلال وضع الدول المعادية لها في خانة "محور الشر"أو ما يعرف بـ"الدول المارقة"، وكانت إيران على رأس القائمة، فكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية هو تغيير النظام الإيراني بأكمله، و ليس تغيير سياساته

---

[1] رشا حمدي، مرجع سابق الذكر، ص 309.

[2] موتن أبرموفيتش و آخرون،" **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي**"، في موقع:http://www.Crisisgroup.org

[3] جمال عرفة محمد،" **مفاعلات إيران النووية ...الهدف الأمريكي القادم**"، في موقع:
http://www.Islamonline.com/Arabic/Politics/2004/08/Article085.HTML.77K

4-علي المليجي علي،"**الملف النووي الإيراني**"،2006/12/01،في موقع: In news itemed=2091339.HTML.http://Kkmaq.gov.Sa/Detail.asp?

فحسب.غير أن أمريكا تراجعت فيما بعد عن لهجتها الحادة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني الذي كانت تلوح في كل مرة بالعمل العسكري ضده،وتحولت إلى لهجة تقارب و حوار إلى حد ما.

ثالثا -موقف الإتحاد الأوروبي:

تمثل الموقف الأوروبي أساسا في موقف الترويكا الأوروبية(فرنسا،ألمانيا، بريطانيا)،و التي سعت لحل الأزمة من خلال الدبلوماسية. وكان ذلك نموذجا للفاعلية الأوروبية للتدخل من أجل حل وا إدارة الأزمات الدولية والإقليمية. وتلتقي رؤى دول الإتحاد الأوروبي حول سلمية البرنامج النووي الإيراني، حيث تأخذ الدول الأوروبية بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية،و التي تشير إلى أن جولات التفتيش التابعة للوكالة لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الحد من الانتشار النووي أو إنتاجها لأسلحة نووية[1]. وكانت السياسة التي عكست الموقف الأوروبي فعليا هي"الحوار النقدي" و التي هدفت إلى مواجهة السياسة الاندفاعية لأمريكا والتي كانت تلوح منذ بداية الأزمة الإيرانية وتهدد بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وحتى بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، فضلا عن المقاطعة الاقتصادية.و جاء هذا الموقف الأوروبي في عدة مناسبات أهمها مؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرىG7 الذي عقد في مدينة "ليون" الفرنسية في نهاية جوان 1996و جاء رفض السعي الأمريكي الدؤوب على لسان رئيس أكثر من دولة أوروبية[2].

وكان الأوروبيون قد بدأوا مفاوضاتهم مع إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني منذ عام 2002، ثم نجح الطرفان عام 2003 في إبرام اتفاق مبدئي على وقف النشاط النووي الإيراني، مقابل مكافئات اقتصادية وتكنولوجية أوروبية غير أن الاتفاق لم يستمر سوى 6 أشهر، بسبب استئناف إيران لعمليات التخصيب واستقدام أجهزة الطرد المركزي اللازمة لهذا الغرض، سعيا إلى استكمال دورة الوقود النووي مما أدى إلى إعادة نظر الأوروبيين في تعهداتهم إزاء إيران. وبعد استئناف المفاوضات مجددا، توصل الطرفان إلى اتفاق آخر في نوفمبر 2004 يقضي بأن تتوقف إيران عن تطوير أنشطتها النووية مقابل حوافز من بينها مساعدة إيران على دخول منظمة التجارة العالمية. لكن يبدو أن ثمة ضغوطا مورست من جانب أمريكا ضد الأوروبيين في أعقاب توقيع هذا الاتفاق، مما دفع الترويكا نحو تبني لهجة أكثر حدة إزاء طهران، كان أهمها ضرورة تحسين الملف الإيراني فيما يخص حقوق الإنسان و الديمقراطية فضلا عن

[1] أحمد سليم البرصان**إيران و الولايات المتحدة محور الشر، الدوافع السياسية و الإستراتيجية الأمريكية** "، مجلة السياسة الدولية ، العدد148، أفريل2002، ص37.

[2] سعيد اللاوندي، **أمريكا -أوروبا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط**، ط:1، القاهرة : نهضة مصو للطباعة والنشر و التوزيع، 2006، ص197.

تخلي إيران عن سياسة معاداة إسرائيل و عرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط، والإقلاع عن دعم الإرهاب و مساندة الجهود الأمريكية و الدولية الراميةإلى إقرار الأمن والاستقرار و الديمقراطية[1].

غير أنه ولضرورة الحفاظ على التوازن في الموقف الغربي عموما، اتجه الموقف الأوروبي للانصهار في البوتقة الأمريكية من خلال تبني الترويكا الأوروبية للرؤية الأمريكية القائلة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران وبإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن. وينظر للجهود الأوروبية على أنها مكملة للجهود الأمريكية، وإن كانت أكثر مرونة إذ تفضل توظيف الأدواتوالخيارات الدبلوماسية و الاقتصادية بدل الخيار العسكري الذي تلوح به واشنطن لحل الأزمة[2].

رابعا -الموقف الروسي و الصيني:

تبنت كل من روسيا و الصين مواقف متماثلة في القضية الإيرانية، خاصة من حيث أنهما ساعدتا إيران على بناء منشآتها النووية، حيث تؤكد كلا الدولتين على أحقية إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية الموجهة للاستخدام السلمي، ما لم يتعارض ذلك مع بنود اتفاقية الحد من الانتشار النووي.

ففيما يخص **الموقف الروسي**فقد كان لروسيا الدور الأول في بناء محطة بوشهر بجنوب إير ان وذلك من خلال اتفاقية قدرت ب 800مليون دو لار،وهو ما ساهم ويساهم في إخراج الاقتصاد الروسي من المشاكل و الثغرات التي يعيشها. وترى روسيا على لسان رئيسها "فلاديمير بوتين" أنه لا يوجد دليل قاطع على وجود نية إيرانية لامتلاك أسلحة نووية و صرح قائلا: "**لا تملك إيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية، ولهذا السبب فإننا سنواصلتعاوننا معها في كل المجالات، وخاصة في مجال الطاقة النووية**"[3].و هو ما يوضح الرفض الروسي للطلب الأمريكي بوقف تعاونه مع إيران، وبدا ذلك من خلال التعاون الروسي الكامل مع إيران في برنامجها النووي، حيث استعانت إيران بأكثر من 600 خبير روسي لبناء مفاعل بوشهر، إلى جانب خطة لإنشاء محطات للطاقة النووية في مناطق مختلفة في إيران، وتلاه اتفاق آخر

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، "**إيران...هيمنة المحافظين الجدد**"، في موقع :
http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/12/06/2006.12546.htm

[2] أسامة فاروق،" **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوطات الأمريكية**"، في موقع : http://Albainah.net /index.aspx? Function=Item&ID$7272

[3] David baake ," **the imepending Percian-American conflict** " , in site :
http://www.Humanitarian.Blaghi.com/2005/03/18theImepending-AmericanComflict. html .

بين البلدين ينص على بناء 6 وحدات لمحطات كهروذرية و4 وحدات للطاقة، إلى جانب تزويد طهران بالوقود النووي ، وتقدر تكلفة تلك المشاريع بأكثر من مليار دولار[1].

وقد لقي مشروع القرار الأوروبي الأمريكي لفرض عقوبات دولية على إيران معارضة شديدة، خاصة فيما يتعلق بالضغوطات، حيث طالبت روسيا أن يشمل القرار على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك. مما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية، وقد نجحت روسيا فعلا في تعديل مشروع، بحيث أصبح أخف حدة بكثير مما كان عليه.

وقد حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية محددات أساسية لعبت دورا أساسيا في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة في كافة مراحلها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض العقوبات على إيران أهمها: يتمثل المحدد الأول في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات بحيث تتراوح العلاقات ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف فروع القوات المسلحة الإيرانية، وعلاقات التبادل التجاري بين الجانبين في مجالات الصناعات الثقيلة والمنسوجات وغيرها.

أما المحدد الثاني يتمثل في أن روسيا تظل حريصة ـ برغم مصالحها الوثيقة مع إيران ـ على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما أن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، التي تدخل ضمن الإطار الجيوـ استراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذها في المنطقة[2].

أما **الموقف الصيني** فينطلق من خط المصلحة، إذ تعتبر بكين أن إيران تشكل مجالا حيويا جديدا لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط، وخاصة من الناحية الاقتصادية. حيث اعتبرت الصين أهم مورد نووي لإيران في فترة التسعينات، وخفضت تعاونها فيما بعد نتيجة الضغط الأمريكي، لكنها مؤخرا قامت بتوقيع صفقات خاصة بالطاقة مع إيران تبلغ قيمتها أكثر من 200 مليون دولار، وبحلول عام 2004 كانت الصين اكبر سوق رئيسي لتصدير النفط الإيراني، مما أتاح لها المزيد من الاستثمارات في

[1] La communauté International divisée sur le Nucléaire Iranien, in site:http://www.lefigaro.fr /international/2006/03/08.

[2] أحمد إبراهيم محمود،" **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية**"، ملف الأهرام الإستراتيجي، المجلد الثالث عشر، العدد 148،أفريل 2007.

لستكشاف الطاقة الإيرانية ومشاريع البنية التحتية[1]. كما عملت الصين مؤخرا على تسريع إنهاء صفقة مع إيران بمائة دولار تتضمن قيام الشركة الصينية للطاقة، بتطوير حقل للنفط في إيران، بالرغم من جهود الرئيس بوش لإقناع الصين بتشديد عزلة إيران، وترى الصين أن هذا العقد الجديد سيعطيها القدرة على تحقيق مخزون نفطي يؤمن لها الضمانة التي هي بأمس الحاجة إليها، بعدما تضاعفت حاجاتها النفطية مؤخرا[2]، وتقدر الطاقة الإنتاجية للحقل المذكور 300 ألف برميل يوميا، تمتلك الصين حق الإستفادة من 51% منه.

وتعد إيران حاليا أكبر مصدر للنفط في الصين، و التي توفر لها طهران 14% من نفطها المستورد، وتبرز دلالة الأهمية التعاونية بين البلدين في توقيعها لاتفاق طاقة يمتد من 25 عاما في أكتوبر 2004 بقيمة 70 مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال و البترول، كما تتولى "سيونبيك" الصينية تطوير حقل "يدوران" الإيراني للعملاق للنفط جنوب غرب البلاد، و الذي تدر احتياطاته بحوالي 3 مليار برميل وتشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى 250 سنة من إيران، إضافة إلى إتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في مدينة "بندر عباس" جنوب إيران[3].

فيما يتعلق بالموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني في الواقع لا يمكن الحديث عن رأي واحد في الصين، هناك من يرى أن سلوك طهران النووي يمكن أن يعرض الاستقرار في الشرق الأوسط للخطر، ويلحق ضررا بالغا بالمصالح الصينية في المنطقة، وعليه يتوجب على بكين أن تكون حذرة في علاقاتها مع إيران، وأن تسعى للتوسط بينها وبين واشنطن، و هناك من يرى أن ممارسة إيران لسياسة حافة الهاوية النووية يمكن أن يستمر دون أن توجه أية ضربة عسكرية ضد إيران، حيث يرى هذا الاتجاه أن أمن الطاقة هو الأمر الأكثر إلحاحا، وأهم من الملف النووي الإيراني في حد ذاته .

أما الموقف الصيني الرسمي تجاه البرنامج النووي الإيراني فيعارض حصول إيران على أسلحة نووية، لأن من شأن ذلك أن يحدث تغييرا في موازين القوى، إلا أنه في الوقت ذاته تدعم الصين حق

---

[1] موتن أبرموفيتش و آخرون، **"إسرائيل/فلسطين/لبنان الخروج من الهاوية"**،(تقرير حول الشرق الأوسط)،2006/07/23،في موقع:
http://www.Crisisgroup

[2] نزار عبد القادر، مرجع سابق الذكر.

[3] علي حسين ياكير، **"علاقات الصين و إيران:الملف النووي و الرهان على النفط"** في الموقع :
http://www.Islamtoday/Albasheer/show-Articles-content.CFM?ID=72&catid=76Articl=6513-52K

إيران في أن تحصل على طاقة نووية سلمية، وتبدي استياءها تجاه ما تعتبره معايير ازدواجية في التعامل مع قضية منع الانتشار النووي[1] .

المطلب الثاني: أهم المواقف على المستوى الإقليمي

أولا- الموقف الإسرائيلي:

يتطابق الموقف الإسرائيلي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني مع الموقف الأمريكي لاعتبارات التحالف الإستراتيجي بينهمالكن على الرغم من وجود العديد من القضايا الخلافية بين إيران وا إسرائيل إلا أن الملف النووي الإيراني، قد فرض نفسه بقوة في صدارة التنافس التقليدي بين البلدين خلال الآونة الأخيرة، حيث رأت دائما إسرائيل أن تنامي القدرات التسليحية غير التقليدية لطهران إخلالا بميزان القوى في المنطقة، ومن ثم تهديدا مباشرا لأمنها[2]. وذلك سعيا من إسرائيل لأن تكون وتبقى القوة الوحيدة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، و التي تمتلك السلاح النووي حفاظا على أمنها واستقرارها.

ومن أجل تحقيق ما سبق ستقضي إسرائيل على كل محاولات دول المنطقة لامتلاك السلاح النووي أو الصواريخ الباليستية بمن فيهم إيران، لأن القلق الإسرائيلي مرتبط بالقوة العسكرية و أسلحة الدمار الشامل الإيرانية، وخاصة بعد تجربة الحرس الثوري الإيراني بإطلاق صاروخ "زلزال"، بالإضافة إلى صاروخ "شهاب" القادر على ضرب أهداف في عمق إسرائيل[3]. وما زاد من تخوف إسرائيل هو أنه بعد تولي "أحمدي نجاد" الرئاسة الإيرانية في أوت2005م تصعّد من لهجة إيران تجاه إسرائيل، حيث صرّح في كثير من المناسبات بمسح إسرائيل من الخارطة السياسية باعتبارها العدو اللّدود لإيران و للعرب فهي كما وصفها ورم سرطاني لابد من اقتلاعه.

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني من خلال تصريح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق "سيلفان شالوم" ،حين قال **"ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، بريطانيا،ألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة**

[1] -وسام الدين العكلة،**التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟**، دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية،2013، ص:294، 295.

[2] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق الذكر.

[3] أحمد سليم البرصان، مرجع سابق الذكر، ص 37.

النووية، فإن أمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع لهذا فمن الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع و عاجل"[1].

وقد سعت إسرائيل من خلال ذلك إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد إيران وطموحاتها لتطوير قدراتها النووية في محاولة منها لتوفير المناخ الملائم الذي يعطيها الحق في القيام بعمل عسكري ضد إيران إذا استلزم الأمر، تلك الأخيرة التي وصفها "**شيمون بيريز**"النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية بأنها"**المشكلة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط**". وذلك من خلال الضغط على روسيا من أجل وقف تعاونها مع إيران، وكذا استخدامها للّوبي الصهيوني في المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة لتعبئة الرأي العام الأمريكي ضد إيران، باعتبارها الشبح القادم الذي يهدد العالم بأسره. وقد صدر في أواخر عام2004 كتاب إسرائيلي بعنوان"**إيران من الإرهاب إلى القنبلة النووية، بعد التهديد الإيراني**" وهو ما يدل على عمق خطر البرنامج النووي الإيراني على أمن إسرائيل[2]. كما يقول المفكر الإستراتيجي الإسرائيلي "**جيرالد ستاينبرغ**" **:"إن القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن إيران تزداد قوة مع الوقت، ولذلك فإن التعامل معها الآن سيكون أسهل من الانتظار إلى وقت لاحق"**، ويضيف**:"إن الذهنية الإستراتيجية في إسرائيل ترتكز على الاتكال على الذات، وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يتعلق الأمر بأمنها أو بقائها".** ثم يعود ليطرح خيارات القيادة الإسرائيلية للتعامل مع إيران مستقبلا و هي حسب "**ستاينبرغ**":

1-عدم فعل أي شيء في انتظار حدوث تغييرات داخلية تخرج المحافظين من السلطة في طهران.

2-انتظار إقدام الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي على شن حملة تدميرية للبرنامج النووي الإيراني و إضعاف النظام في طهران.

3-مبادرة إسرائيل بشكل فردي و شن ضربات استباقية لنفي الخطر النووي الإيراني.

4-القبول بالأمر الواقع و التعايش مع إيران على أنها دولة نووية. وهذا الخيار حسب "**ستاينبرغ**" يتطلب من إيران فتح قنوات رسمية و دبلوماسية مباشرةمع إسرائيل من أجل بناء الثقة، ولتفادي أخطاء من شأنها أن تؤدي إلى حرب نووية[3].

---

[1] علي المليجي علي، مرجع سابق الذكر.

[2] علي حسين باكير،"**النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية**"، 2006/02/20، في موقع:
http://www.alasr.ws./index.cfn?method=home.com&contentID=7482.HTM

[3] نفس المرجع السابق.

ثانيا: الموقف التركي:

موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني ما زال يتسم بالكثير من الغموض، حيث طلب **أردوغان** رئيس الوزراء التركي توضيحا للموقف الإيراني من السلاح النووي من نائب الرئيس الإيراني "**رضا عارف**"، كماحذّر أردوغان إيران من التلاعب مع ما تفرضه الإتفاقية الدولية، أو ما تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون و التفتيش قائلا :"**لا بد من وقف التضارب في المصالح**"[1].

و على الرغم من غموض موقف تركيا تجاه الملف النووي الإيراني، إلا أن تركيا لا تقبل امتلاك إيران السلاح النووي[2]، حيث تنظر إلى هذا الأمر على أنه تهديد أمني خطير لها، بحسب ما صرح به رئيس الوزراء التركي، وفي هذا الإطار يرى جانب من المحللين أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي لحسم صراع خفي وتنافسي بينها وبين تركيا لاستقطاب دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية بعد إنفصالها عن الاتحاد السوفييتي السابق، حيث تسعى إيران لإبعاد النفوذ التركي عنها والاستفادة من ثرواتها و دورها المستقبلي، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي يكسب إيران عمقا وبعدا دوليا و قوة إقليمية، كما أن هناك صراعا خفيا بين إيران وتركيا على مد نفوذها إلى العراق[3].

ثالثا: الموقف العربي:

تتراوح المواقف العربية تجاه الملف النووي الإيراني بين مؤيد للتوجه الأمريكي في العقوبات الدولية ضد طهران سواء بشكل ظاهر أو بصورة مبطنة، وبين من يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، وبين من يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم النووي حقا مكتسبا.

ونذكر فيما يلي مواقف بعض الدول المعنية بالأمر:

أ:الموقف المصري: حددت مصر موقفها بشأن البرنامج النووي الإيراني كما جاء على لسان وزير خارجيتها في النقاط التالية:

[1] Smith Vaner, **Iran et Turquie se tiennent toujour a distance**, Revue de L'institut international de gèopolitique, N°88, october-december2004.

[2] أحمد مختار الجمال،" **إستراتيجية إيران الإقليمية:الإشكالية و الصفقة**"، مجلة شؤون الأوسط ،العدد129، جويلية 2006، ص 57.

[3] علي المليجي علي،مرجع سابق الذكر.

-إن مصر حريصة منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003 على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكد من سلمية للبرنامج النووي الإيراني [1].

-إن مصر لا تقبل بظهور قوة عسكرية نووية في المنطقة.

-أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقا مكفولا لكل الدول الأطراف في المعاهدة.

-تتعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوطة بها التأكد من مدى التزام الدول بتعهداتها.

وينبع الموقف الرسمي لمصر المؤيد لسياسة الأمريكية والرافض لسعي إيران إلى تطوير قدرات نووية من عدة إعتبارات لعل أهمها: أن إيران النووية ستزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر في العالمين العربي والإسلامي،وسيضع القيادة السياسية في مصر في موقف حرج أمام الرأي العام الداخلي، الذي أصبح يرى في إيران القوة الوحيدة القادرة على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة[2].

يمكن القول أن لغة الحديث المصرية بعد ثورة 25 جانفي اختلفت تجاه إيران، بالرغم من عدم تغير الموقف المصري الرسمي حتى الآن، حيث باتت أكثر انفتاحا ومرونة نحوها[3] .

ب:الموقف السوري:

جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحا، حيث أيدت امتلاك إيران للقوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري أن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية و الدولية، تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا، ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران تقنية نووية إلى عدة اعتبارات منها:أن امتلاك إيران هذه التقنية و التي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية قد تصل إلى درجة التحالف لقدرات نووية إنما يعزز موقف سوريا أمام قوة ونفوذ إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحا نوويا في الشرق الأوسط[4]. إذ لا يجوز منع إيران من امتلاك السلاح النووي في

[1] بني إبراهيم، **"تناقض سلوكيات جيران إيران"**، مختارات إيرانية، العدد67، فيفري 2006، ص 69.

[2] حبيبة زلاقي، مرجع سابق الذكر،ص168.

[3] -وسام الدين العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟**، مرجع سابق، ص:323.

[4] علي المليجي علي، مرجع سابق الذكر.

وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية وتطويرها وكذا التأكيدات الإيرانية على الطابع السلمي لبرنامجها النووي، وأيضا وجود علاقات تاريخية مميزةتربط بين سوريا و إيران و التي تدفعهما نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات و التهديدات الخارجية.

ج:موقف الدول الخليجية:

يبدو موقف الدول الخليجية مخالفا لأغلبية الدول العربية، فهي منذ البداية متخوفة من البرنامج النووي الإيراني ومحاولة إيران امتلاك السلاح النووي، ويبدو أن لموقفها اعتبارات منطقية وواقعية ذلك لأنه لو حدث صدام بين الأطراف النووية (أمريكا،إسرائيل و إيران)، فستكون هي المتضرر الأكبر فيه بحيث ستكون بين خطرين نوويين (إسرائيل و إيران).

وتبدي الدول الخليجية تخوفها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية في حال نجاحها في امتلاك سلاح نووي، على خلفية تعارض التوجهاتبين القيادات الشيعية في طهران و السنية في دول الخليج وكذا النزاع الإماراتي-الإيراني على الجزر الثلاث، التي تحتلها القوات الإيرانية في مياه الخليج. وذلك رغم محاولات إيران المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني، منذ بروزه عام 2003.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تنظر بقلق شديد نحو الأنشطة النووية الإيرانية السرية منها والعلنية. وفي خضم الأزمة المتصاعدة حول البرنامج النووي الإيراني والمجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة، تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام مأزق الخيارات المتناقضة، فمن من ناحية مدفوعة بفعل الأخطار الأمنية والبيئية المحتملة لهذا البرنامج إلى تبني سياسة متشددة تجاهه تقوم على رفض فكرة نشوء دولة نووية جديدة في المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى تتجه نحو تدعيم التعاون العسكري مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص لكنها لا تتحمل التداعيات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة لأنها تدرك أنها سوف تكون أول من سيدفع ثمنها[1] .

[1]-وسام الدين العكلة،**التحدي النووي الإيراني.:حقيقة أم وهم؟**، مرجع سابق ،ص:328، 329.

خاتمة الفصل:

يبدو من خلال ما سبق أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ساعية إلى امتلاك السلاح النووي بكل ثقة وإصرار على الرغم من كل التهديدات الدولية و خاصة الأمريكية، ورغم تأكيدها في كل مرة بأن برنامجها النووي سلمي، وأنها لم تخرق اتفاقية منع الانتشار النووي والتي كانت قد وقعت عليها عام 1970. وتبقى الضغوط الدولية من خلال ما فرضه عليها مجلس الأمن من عقوبات دولية والتي تحد- نوعا ما- من إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي-على الأقل في السنوات القليلة القادمة-حسب بعض التقديرات، وتبقى بذلك المواقف الدولية والإقليمية متباينة فيما يخص برنامج إيران النووي، بين مساند ومؤيد لامتلاك إيران التقنية النووية لأنه حسب ما يبدو أنها ستستعملها لأغراض سلمية، وبين من يعترض بشدة على امتلاك إيران لتلك التقنية باعتبار أن الفارق السلمي والعسكري لها بسيط جدا وأن إيران قد تحول الاستعمال في أي لحظة، وبين من يتخوف من أن امتلاك إيران للسلاح النووي قد يؤدي إلى نتائج كارثية.

ويبقى في الأخير أن نذكر أن هذه المواقف المختلفة من البرنامج النووي الإيراني تحكمها الاعتبارات المصلحية أكثر من أي اعتبار آخر.

كما يبقى لإيران أوراق رابحة يمكنها استغلالها في معركتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتمثل أساسا في الضغط بورقة النفط والتي تعتبر نقطة ضعف أمريكا، كما تستغل الفشل الذريع لها في العراق، بالإضافة إلى الدور الإيراني البارز في دعم شيعة العراق بالسلاح.كما لها ورقة حزب الله الذي يعد اليد الطولى لإيران في لبنان. وكذلك دعم إيران لحركتي حماس و الجهاد الإسلامي في فلسطين، فإذا ما استغذت إيران اللعب بهذه الأوراق وأصبحت غير قادرة على استخدامها لصالحها، فقد تتجه إلى التخلي عن طموحاتها النووية خاصة في ظل ازدياد التحركات الدولية وبالتحديد الأمريكية منها، لما لهذه الأخيرة من أبعاد تجبرها على إتباع آليات محددة تجاه إيران وبرنامجها النووي على وجه التحديد، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل من خلال الفصل الأخير من هذا البحث، بالإضافة إلى محاولة استشراف مستقبل هذا التعامل.

الفصل الثالث: الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني

مدخل:

يتساءل الكاتب الأمريكي جورج فريدمان: "**هل تعرفون ما هو أهم حدث عالمي في بداية القرن الحادي والعشرين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ إنه التحالف الأمريكي الإيراني**".

يشعر المراقب للحرب الإعلامية بين الولايات المتحدة الأمريكية وا إيران بأن حربا عسكرية شاملة توشك أن تندلع بين الدولتين، لكنه سيدرك ما وراء الأقنعة، إذا علم أن مثل هذه الاشتباكات الكلامية كانت تحدث على امتداد ما يزيد عن ربع قرن هو عمر الثورة الإيرانية.الأقنعة تخفي وراءها تاريخا طويلا من التفاهمات والتعاون، بل والتحالف أيضا بين "الولايات المتحدة الأمريكية" وبين "جمهورية الخميني الإسلامية"[1] .

وكثيرا ما كان يردد "هنري كيسنجر"مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد "ريتشارد نيكسون" مقولة أن ّ : "**بلدان قليلة في العالم لها مصالح إستراتيجية مشتركة كما لإيران و أمريكا** "[2]. لكن رغم ما يدعيه كاتب الدولة الأمريكي السابق للشؤون الخارجية و المستشار في البيت الأبيض حاليا، إلا أنه لا يخفى علينا ما شهدته وتشهده العلاقات الأمريكية-الإيرانية من تصادم وتناقض و عدم استقرار. حيث عرفت العلاقات الأمريكية-الإيرانية تغيرات عبر فترات زمنية مختلفة،ويمكن توضيحها عبر المراحل التالية:[3]

- المرحلة الأولى: قبل الثورة الإسلامية كانت الولايات المتحدة الأمريكية متمركزة في إيران الشاه، جاعلة منها قاعدة عسكرية و"جزيرة الأمان"كما وصفها الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر"، حيث كان بدء التدخل الأمريكي في إيران جليا منذ إطاحتها بالوزير الأول الإيراني"محمد مصدق" عام 1953 عن طريق وكالة الإستخبارات الأمريكية CIA بسبب تأميمه شركة بترول إيران[4]. وبإصدار الشاه في إيران قانون "الكابيتاليسيون" « capitalition » الذي منح الحصانة القضائية للمستشارين الأمريكيين سنة1964 زاد الوضع تأزما، وقامت على إثره مظاهرات عارمة في إيران بقيادة "الخميني"، باعتبار أن أمريكا عن طريق هذا القانون جعلت من إيران مستعمرة و قاعدة عسكرية لها.

---

[1] -ضيف الله الضعيان،**العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر**، الرياض:جامعة الملك سعود، ص:233.

[2] رياض نجيب الرّيّس،" **مصاحف و سيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية**"، ط:1، رياض الريس للكتب والنشر، جوان 2000،ص 28.

[3] نجاة أبركان، **العلاقات الإيرانية-العربية من السبعينات إلى ضغوط العولمة**، جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2002-2003.

[4] Mark, Gasiorowski, « **Révélation sur le coup d'Etat, en1953, Quand la CIA complotait en Iran** », le monde diplomatique, octobre2000, p11.

-المرحلة الثانية: وتبدأ من عام 1979، حيث ساد العلاقات بين الولايات المتحدةاوير ان في هذه الفترة نوع من التحفظ. فبعد قيام الثورة اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفا شديد العداء تجاه الحكومة الأمريكية لأسباب متعددة، منها استقبال الولايات المتحدة للشاه المخلوع، و استنهاضها الدول العربية ضد إير ان بحجة مخاوف "تصدير الثورة"، وكانت السفارة الأمريكية في طهران يخطط منها لقلب نظام الثورة(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، فاحتلت السفارة من قبل الطلبة السائرين على نهج الإمام واحتجزو52أمريكيا في 4نوفمبر1979 كرهائن لمدة 444 يوما، وأطلق سراحهم فيما بعد عن طريق وساطة جزائرية. بعدها مباشرة فرض الرئيس الأمريكي"جيمي كارتر" في 12 نوفمبر 1979 حظرا شاملا على النفط الإيراني، كما أصدرقرار بتجميد الأرصدة الإيرانية و الذي سمي بـ "IEEPA" في 14 نوفمبر من نفس السنة، وقدر بحوالي 12 مليار دولار في كل المصارف الأمريكية، كما اعتبر أن ما يحدث هو تهديد للأمن القومي الأمريكي[1]. وفي 7 أفريل 1980 أصدرت إدارة كارتر قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسيةمع إيران، وبحظر كامل على الصادرات والواردات الإيرانية، وكذلك الاستثمارات الأمريكية في إيران.

-المرحلة الثالثة: تنطلق من فترة الحرب الإيرانية-العراقية بين أعوام(1981-1988) لتعرف العلاقات تراجعا شديدا مع تزايد حدة النقد الإيراني للسياسات الأمريكية، مما أدّى إلى مجموعة مساومات نتج عنها الوفاق السرّي من (1984-1986)، تقوم بموجبه إيران بعدم إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين إلا بعد الانتخابات الرئاسية التي رشح فيها ريغان لمنافسة كارتر، وحسب الصفقة السرية تزود حكومة ريغان في حال فوزها بالانتخابات الحكومة الإيرانية بالأسلحة عبر إسرائيل. لكن المسألة انكشفت في 3 نوفمبر 1986 أدّت إلى أز مة في الولايات المتحدة عرفت بـ"**Iran gâte**"[2]. واشتدت الأزمة بين البلدين أواخر الحرب الإيرانية-العراقية عام1987، عندما تدخلت الولايات المتحدة مباشرة في الحرب إلى جانب العراق ورفعت أعلامها على ناقلات النفط الكويتية، كما حدثت عدة مناوشات بين زوارق حربية إيرانية صغيرة و القوات الأمريكية، حتى حدوث الكارثة بإسقاط الولايات المتحدة لطائرة "إرباص" مدنية إيرانية في 3 جويلية1988 من قبل باخرة أمريكية عسكريةVincennes 455 من داخل المياه الإقليمية الإيرانية و خلفت 289 قتيلا كلهم مدنيون[3].

-المرحلة الرابعة:و عرفت هذه الفترة الممتدة من 1988إلى عام 2000، حيث طرحت فكرة الحوار الإيراني-الأمريكي خاصة بعد ترأس خاتمي النظام الإسلامي في إيران، وجاءت الشروط الأمريكية متمثلة في: وقف إيران لسياسة المعارضة لعملية التسوية، وعدم تدعيمها للحركات الإرهابية بالإضافة إلى التوقف

[1]« **Thinking Beyond the Stalemant un U.S Iran en Relation** », Vol. II. Issues and analysis. The Atlantic counal of the United State, Washington D.C July2001, p86.

[2] Water de Bock & Jean-Charles Deniau, « **des armes pour l'Iran** », édition Gallimard, 1988, p54.

[3] Jaques Borde, «**un crime de guerre American, le vol 665 Iran Air...**», édition du alpha, Paris, 2000, p98.

عن تطوير أسلحة الدمار الشامل. لكن كان لتأثير القوى المضادة للتيار الإصلاحي أثره، مما أدى بالسياسة الأمريكية إلى فر ض سياسة الإحتواء لكل من إيران و العراق.

-المرحلة الخامسة:و هي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، حيث عرفت خلالها العلاقات توترا كبيرا خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001، حين بدأت تزداد حدة الاتهامات الأمريكية لإيران إلى درجة وصفها بالدولة المارقة، ثم جاءت الحرب على أفغانستان و العراق لتزيد من تعقيد الأمور بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالملف العراقي عام2003، ومع وصول التيار المحافظ إلى الحكم في إيران عام2005 متمثلا في شخصية الرئيس "أحمدي نجاد"تصاعدت أزمة الملف النووي الإيراني، وتشَدِّد القيادة الجديدة تجاه السياسات الأمريكية و دخلت العلاقات مرحلة جديدة من التوتر.حيث استعملت أمريكا الملف النووي الإيراني كوسيلة للضغط على إيران بعد احتلال العراق، وذلك من خلال ادعائها لانتهاك إيران لبنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فكانت جل المباحثات السياسية تتعلق بكيفية توقيفها، و إبداء التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1]. لكن مع هذا فقد أبدت إيران نوعا من المرونة في سلوكها الخارجي، خاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، حيث عملت على تفعيل العامل الدبلوماسي في إدارة أزمتها النووية كإستراتيجية بديلة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

-المرحلة السادسة: وهي الفترة الممتدة من 2013 إلى يومنا هذا، حيث تعرف العلاقات الأمريكية الإيرانية انفراجا مع مجيء الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني، الذي ينتمي إلى التيار الإصلاحي والذي أبدى استعداد إيران لإبداء شفافية أكثر فيما يخص برنامجها النووي، من جهته اعتبر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن انتخاب الإيرانيين رئيسا معتدلا هو مؤشر على أنهم يريدون التحرك في اتجاه مختلف، وأكد أن الولايات المتحدة وحلفائها على استعداد لإجراء محادثات مع طهران..."وما دام هناك فهم لأساس الحوار، لا أرى مبررا لعدم المضي قدما، وهناك تعطش في إيران للتعامل مع المجتمع الدولي بطريقة أكثر إيجابية "[2].

لذلك نتساءل :

-ما هي أهم الأبعاد الموجهة للإهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؟

-وما هي الآليات الأمريكية المتبعة لمواجهته ؟

-وماذا عن مستقبل التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني في ظل المتغيرات الدولية ؟

[1] طلال عتريسي، مرجع سابق الذكر، ص78.

[2] -عبد الجليل زيد المرهون،**عودة الإصلاحيين ومستقبل برنامج إيران النووي**،مرجع سابق ،ص:3.

المبحث الأول: أبعاد الاهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني

من خلال ما تمت دراسته في الفصل الأول من هذا البحث حول مضامين السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد القراءة في وثائق إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لأعوام 2002،2006 و2010، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج فيما يخص عناصر هذه الإستراتيجية تمحورت بالأساس ،حول تعزيز قيم الحرية والديمقراطية والحفاظ على تكريس الهيمنة والقيادة الأمريكية ومحاربة ما يشكله الإرهاب والدول المارقة الداعمة له من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموما، خاصة في ظل إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين لذلك فمحاربتهم ضرورية حتى ولو كانت بوسائل عسكرية.

وبعد ما تم دراسته حول البرنامج النووي الإيراني والمواقف الدولية و الإقليمية منه، خاصة الموقف الأمريكي باعتباره الطرف الأول المتسبب في الأزمة النووية الإيرانية، أصبح بالإمكان تحليل أبعاد الموقف الأمريكي نحو إيران عموما وبرنامجها النووي على وجه الخصوص .

المطلب الأول: البعد الأمني

إن الحديث عن الضغوطات الأمريكية على إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، يقودنا إلى تناول القدرات العسكرية لطهران، و التي تحاول توظيفها ضمن ما يعرف بـ"إستراتيجية الأمن القومي الإيراني". ومن خلال تعارض مخرجات السياسة الخارجية الإيرانية –خاصة فيما يتعلق بالأهداف- مع الرؤى الأمريكية المتزامنة مع إعادة ترتيب البيت الشرق أوسطي، وتكييفها مع الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها إدماج إسرائيل في الخارطة الإقليمية للشرق الأوسط، و العمل على تحصين الإنفراد النووي لها،باعتبارها النموذج الديموقراطي و العقلاني الوحيد في المنطقة.

تعتنق إيران عقيدة عسكرية هي "عقيدة الردع" وتسعى إلى تحقيقها عن طريق تحقيق تفوق تسليحي ساحق على الدول المجاورة كافة[1]، عليه عملت إيران بدورها على امتلاك منظومة عسكرية متكاملة، لطالما كانت محل اهتمام الدوائر العسكرية الأمريكية. حيث لم تشكل أزمة الملف النووي الإيراني بعد أحداث 11سبتمبر 2001 أولى تجارب الضغوط الأمريكية على إيران، إذ كانت الترسانة العسكرية التقليدية الإيرانية محل انتقادات حادة من طرف واشنطن وخصوصا تلك القابلة للتطوير والاستخدام مستقبلا ضمن برنامج أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار تحتل مجموعة **الصواريخ الباليستية** Ballistic Missiles (شهاب3،شهاب4 و شهاب5)صدارة الاهتمامات و المخاوف الأمريكية، فهذه الصواريخ يجري العمل على تطويرها ضمن أسلحة **"الجيل الرابع"**، فصاروخ "شهاب3" يتمتع بمزايا تجعله

[1]-خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود،**أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ص:15.

على رأس الترسانة العسكرية النوعية في إيران -حاليا- إذ فضلا عن سرعته الفائقة، فهو صاروخ متوسط المدى يتراوح مداه بين1300-1500كلم، كما أنه قادر على حمل رأس حربي يزن ما بين 670-1000كغ، و هو ما يعني وقوع إسرائيل في مداه.[1]

وتواصل إيران برنامج تطوير قدراتها الصاروخية الهجومية، و التي باتت تضم منظومة متكاملة من الصواريخ الباليستية المخصصة لبلوغ أكثر من مدى و منها: **زلزال1، زلزال2 و زلزال3**، و التي يتراوح مداها بين300 و800كلم. كما قامت إيران بتجارب على صاروخ"شهاب4" الذي يعتقد بأنه نسخة عن الصاروخ السوفييتي القديم"سي سي4/ساندال" الذي يصل مداه إلى 3000 كلم، وكذلك صاروخ"شهاب5" الذي تقول مصادر إستخباراتية غربية بأنه نسخة عن الصاروخ الكوري الشمالي"**تايبودونغ**" الذي يقدر مداه بأكثر من 5000كلم، و عملت طهران على إدخاله الخدمة الفعلية خلال2005-2006. كما تمتلك إيران حوالي 200 صاروخ من نوع "سكود بي-Scud B" و ما يقارب 150 صاروخ من نوع "سكود سي"، و حوالي 25 صاروخ من طراز "CSS-88".

أما فيما يتعلق بقدرات إيران الجوية و الفضائية، فقد عرفت تصاعدا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وأهم ما يميز ذلك:

1- إطلاق أول قمر اصطناعي إيراني.

2-إعلان روسيا عن بيع 29 صاروخ أرض-جو قصير المدى من طراز TOR-MI، بتكلفة 700 مليون دولار لإيران.[2]

وتنقسم القوات الجوية الإيرانية فيما بين"القوات الجوية الإيرانية للجمهورية الإسلامية IRIAF " و"القوات الجوية للحرس الثوري الإسلامي IRGCAF". وتتميز المجموعة الأولى بأنها أكثر قدرة واتساعا، ويتمحور دورها الأساسي في الدفاع الخارجي، وقد يشمل هذا "الدور الدفاعي" على مهام هجومية طويلة المدى. أما المجموعة الثانية فيتلخص دورها الأساسي في توفير الدعم الجوي السريع و رفع الكفاءات والقدرات الجوية لدى الحرس الثوري الإسلامي، وترتكز آليات عمل هذه القوات على 10 طائرات مهاجمة من نوع Su-25frogfoot وحوالي40 طائرة من نوع EMB-312Tucanos للدعم

[1] سامح راشد، "**إيران في مواجهة الضغوط الخارجية**"، السياسة الدولية، مصر: مطابع الأهرام التجارية، العدد155،جانفي2004، ص153.

[2] فيربوزر هاشيناز، " **القوات الجوية الإيرانية...كفاح غير تقليدي**"، ترجمة:شيرين حامد فهمي، مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في موقع: http://www.Islamonline.Net/Arabic/Politics/2004/08/Article08.Shtml-83k

الجوي السريع، إضافة إلى 30طائرة للنقل وسرب معتبر من الطائرات الاستكشافية ذات الصنع المحلي- دون طيار -مثل "**أبابيل**" و"**مهاجر**"[1].

وفيما يخص نظم التصويبDelivery Systems، فإن إيران تحوز على عدد معتبر من قاذفات الصواريخ Rocker Lainchers من طراز "عقاب" التي يصل مداها إلى 45 كلم، وأخرى من نوع "تازعات5N" التي يتراوح مداها ما بين 105-120كلم. كما نجحت إيران مع مطلع 2006 في إطلاق صاروخ أرض-بحر، والذي تفوق سرعته سرعة السفن البحرية، كما أنه يستطيع تجنب أجهزة الرادار ولا يمكن التشويش على نظام توجيهه، و أطلق عليه اسم"كوثر".[2]

وتجري إيران باستمرار مناورات بحرية وبرية وجوية، تختبر من خلالها أسلحة تنتجها محليا، بينها طائرات مقاتلات وطائرات استطلاع، وغواصات وقطع بحرية، ورادارات ودبابات، وصواريخ وقنابل ذكية[3].

انطلاقا من هذه المعطيات، تبدو إيران في واجهة القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، نظرا لحيازتها ترسانة عسكرية معتبرة، الأمر الذي دفعها إلى ربط تحقيق أهدافها المسطرة مع الرغبة في تطوير هذه القدرات العسكرية والتحول من حتمية المواجهة القسرية-كما حدث خلال الحرب العراقية-الإيرانية(1980-1988)- إلى سياسة الحياد الإيجابي[4]. في محاولة لتجنب فتح جبهة جديدة من المواجهة المباشرة في ظل تنامي الحملة الأمريكية ضدها و الوصول بمنظومتها العسكرية(التقليدية أو النووية) إلى مستوى توازن مع أكبر عدو يتهدد أمنها القومي في المنطقة والمتمثل في إسرائيل، لتحتل إيران بذلك المرتبة الثانية من حيث القوة في منطقة الخليج.

وتحاول الدوائر السياسية الأمريكية إقناع جميع الأطراف الإقليمية منها و الدولية، فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي عن طريق توجيه الاتهامات لطهران بأنها بصدد تطوير ترسانتها العسكرية التقليدية من أجل حيازة أسلحة نووية، على غرار التخو ّف الذي تبديه الدوائر العسكرية من مجموعة صواريخ"شهاب" من "الجيل الرابع" القادرة على حمل رؤوس نووية. وعلى الرغم من النفي الإيراني للسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتوقيع طهران على اتفاقية الحد من الإنتشار النووي، وتأكيدها على الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، إلا أن القدرات العسكرية الإيرانية محاطة بجملة من المؤشرات الدالة على وجود تطلعات نووية لإيران تأهلها للعب الدور لمحوري المتماشي مع موقفها الجيوسياسي.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] "تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ إيراني جديد"، قناة الجزيرة القطرية ، أفريل2004.

[3] -حيدر رضوي،**القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج**،2010،ص: 8

[4] طلال عتريسي، **النتائج و التداعيات إيرانيا**، عن كتاب:أحمد يوسف أحمد،احتلال العراق و تداعياته إقليميا و دوليا،لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، أوت2004، ص 443.

كما يرتبط البعد الأمني الموجه للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، في دعم هذه الأخيرة للحركات الإسلامية خاصة "حزب الله اللبناني" و "حركة حماس الفلسطينية"، وتعتبر هذه النقطة من أهم وسائل السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق أحد أهم الثوابت في توجهاتها الثورية، لكن موضوع وصول هذه القوى المعادية لأمريكا إلى السلطة في الدول العربية يعتبر الإشكالية الكبرى التي تواجه المشروع الأمريكي لنشر الديموقراطية[1]. وقد أضفت علاقة حزب الله بإيران نزعة راديكالية في لبنان، وساهم في البروز السياسي للشيعة، وخلق أزمة أمنية داخلية نتجت عن ضعف السلطة المركزية اللبنانية وتقوية حزب الله خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام 2000 والانسحاب السوري عام2005. كل ذلك أعطى الحزب دورا محوريا في المعادلة العسكرية في المنطقة لقوة جيشه ومعداته والتي قلصت من قوة ردع الجيش الإسرائيلي، وعلى مستوى المعادلة السياسية من خلال تمثيل الحزب في الحكومة اللبنانية، وفي معادلة أكبر وهي الصراع الجديد مع إسرائيل، مما أدى إلىمحاصر تها من خلال زرع نموذج ثوري إسلامي على حدودها استطاع أن يحقق العديد من الأهداف الإستراتجية، التي ساهمت في زيادة القوة الإيرانية ماديا من خلال إضعاف إسرائيل وكشف قدراتها الدفاعية في حروبها مع حزب الله.

فقد كشفت الحرب اللبنانية الإسرائيلية عام 2006 لإسرائيل، أن السلاح الأمريكي غير قادر على ردع القدرة التدميرية لصواريخ حزب الله فما بالها بالقدرة الصاروخية لإيران الأبعد في المدى، حيث هدد خاتمي عضو هيئة الرئاسة في مجلس الخبراء الإيراني، بأن إيران قادرة على قصف تل أبيب بصواريخ" شهاب3 " بمداها الذي يتراوح بين 1800 و 2000 كم إذا ما هاجمتها إسرائيل والولايات المتحدة[2]، إضافة إلى تعطيل عملية السلام باعتبار حزب الله وسوريا من أهم أطراف عملية السلام، أما القوة المعنوية فقد حصلت عليها من خلال انتصارات الحزب في حروبه مع إسرائيل ومنها حرب صيف2006 ، التي زادت من شعبية زعيم الحزب حسن نصر الله الذي وجه رسالة مباشرة بعد انتهاء الحرب، إلى المرجع الروحي للحزب "المرشد الأعلى للثورة الإسلامية" على الدعم الذي قدمه ماديا ومعنويا. ويحضر هنا قول هنري كيسنجر في صحيفة لواشنطن بوست والذي قال فيه:**"لقد كان تركز انتباه العالم على القتال في لبنان وقطاع غزة لكن السياق يفضي حتما إلى إيران."**

فحسب القراءات الأمريكية للحرب فإن إيران هي التي خططت لخطف الجنديين الإسرائيليين، وذلك بهدف صرف نظر المجتمع الدولي عن تطورات الملف النووي الإيراني، قبيل انعقاد اجتماع الدول الثماني للتباحث في "بطرسبرغ" خاصة بعد رفض علي لاريجاني مشروع الدول الخمس في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، كما عجزت إيران على الرد على تساؤلات الدول الثماني.

---

[1] هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين:المحافظية الجديدة و الواقعية**، ط:1،بيروت، الدار العربية للعلوم و النشر، 2008، ص:45.

2- نيفين مسعد، **"التداعيات الإقليمية لإيران"**، لبنان: مجلة المستقبل العربي، العدد332، أكتوبر2006، ص.68

أما فيما يخص محور إيرانحماس فلطالما تقَوَّت هذه الأخيرة من خلال الدعم المالي الإيراني في رفع حجم القوة التنفيذية على الأرض من 5500 مجند إلى 12 ألف مجند يضمون الشباب المتطوع في صفوف الحركة والشباب العاطل عن العمل الذي يتحصل على رواتب شهرية مما تقدمه إيران من أموال على حد تعبير الولايات المتحدة[1]، وهذا ما أكده المسؤولون الإيرانيون ففي أحد تصريحات علي أكبر ولايتي قال:**"كل أصدقائنا وأعدائنا يعلمون جيدا أن إيران تمول حماس وحزب الله في صراعهم ضد إسرائيل"**. فقد أعلنت إيران مرارا وعلى مرأى كل من أمريكا و إسرائيل بأن هذه الأخيرة ورم سرطاني يجب اقتلاعه، وهو تأكيد صريح على أن إيران تهدد أمن إسرائيل وتعيق عمليات السلام، كما ترفض قطعا أمر تقسيم فلسطين، وهذا ما يهددالأمن و النفوذ الأمريكي في المنطقة ويعيق المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: البعد الجيوستراتيجي

إذا كانت الولايات المتحدة تبرر اهتمامها بالبرنامج النووي الإيراني، انطلاقا من التهديدات الأمنية الناتجة عنه فإنه لا يمكن التغاضي على أن منطقة الخليج تعتبر إحدى أهم المناطق في التفكير الاستراتيجي الأمريكي[2] .

حيث تقع إيران ضمن منظومة "شرق أوسطية" التي تكتسي بعدا جيوستراتيجيا في السياسة الدولية وتندرج ضمن أولى حلقات إستراتيجية الهيمنة الأمريكية، لاشتمالها على أهم مصادر استمرارية عجلة الاقتصاد الغربي–الأمريكي على وجه الخصوص- "**النفط**"، وكذا لضم هذه المنظومة لأول حليف استراتيجي داعم للسياسة الأمريكية في المنطقة "**إسرائيل**". وبالتالي فإن السياسة الخارجية الأمريكية تحكمها محددات"القوة الضاربة" بأوجهها المختلفة (اقتصادية،سياسية و عسكرية)، وبمعية أطراف دائمة الولاء لواشنطن في سعيها لبسط سيطرتها ونفوذها في أهم منطقة إستراتيجية في العالم.

فإيران تعتبر إحدى أبرز الدول الشرق أوسطية المهمة و الحيوية، حيث تعتبر رابع منتج ومصدر للنفط في العالم والإدراك الإيراني لإمكانية لعب دور محوري واستراتيجي في المنطقة ،نابع من موقعها الجيوستراتيجي على الخارطة السياسية العالمية، ومن الأهمية لجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط.

وتواجه إيران خمسة عشر دولة مجاورة، تتراوح بين الضعف واحتمال الزوال كـ(باكستان، أفغانستان والعراق[3]) ودول نامية مثل (تركيا والدول المطلة على الضلع الجنوبي للخليج)، بينما البعض الآخر

1-حماد مدحت، مداخلة عادل سليمان، محاضرة قدمت في ندوة بعنوان **"الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية** "، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، برنامج الدراسات الإيرانية، تاريخ المحاضرة الأربعاء17 جانفي 2008، ص 16.

[2] -محمد كريم كاظم، **دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق**، دراسات دولية، العدد:42، ص: 68.

[3]

ضعيف و تابع(تركمانستان و أذربيجان). فضلا عن ذلك تتمتع إيران بحدود بحرية ممثلة في الخليج، بحر عمان وبحر قزوين، و هو ما يجسد أحد أبعاد الجوار العربي لإيران.و على هذا الأساس فإن إيران دولة "شبه مغلقة" تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق و الغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالاتها مع العالم الخارجي على الإطلالة الخليجية، و التي تعد الأطول مقارنة مع باقي دول المنطقة.و هنا يظهر جليا أن الخليج يعتبر المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل 80% من صادراتها إلى الخارج، إضافة إلى القناعة الإيرانية بأن الخليج مياه فارسية، وهذا ما أكده "على أكبر ولايتي" عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية بقوله:" **إن ساحلنا و الخليج و مضيق هرمز و عجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية، إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة لنا..و لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها**".

هذا بالإضافة إلى حيازة إيران على الجزر الثلاث(طنب الصغرى، طنب الكبرى وأبو موسى) المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة، وتكمن الأهمية الإستراتيجية لهذه الجزر، في أنها تقع على المدخل الشمالي لمضيق هرمز والطرف المسيطر عليها قادر على التحكم في حركة الإمدادات النفطية على المضيق، ويعني هذا أن إيران بسيطرتها على هذه الجزر تملك التأثير على حرية الملاحة البحرية ضد دول الخليج العربي، وبقية الدول الكبرى المتعاملة معها وبالأخص الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي تستطيع فيه إيران تجاوز المضيق وتصدير النفط من موانئ إيرانية تقع جنوب المضيق، فإن حركة الإمدادات النفطية لكثير من دول المنطقة محكومة ب "حرية الملاحة" عبر مضيق هرمز. وهذا يعني أن سيطرة إيران على الجزر يساعدها على تنفيذ الخنق الاستراتيجي النفطي ضد تلك الدول، وتعتبر أمريكا الخاسر الأكبر باعتبارها المستورد الأول للنفط من دول الخليج.

هذا و يرجع المعهد الملكي للشؤون الدولية في برنامجه الدراسي بخصوص الشرق الأوسط لسنة 2006، تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المؤسسة على أهمية الموقع الجيوستراتيجي لإيران، باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما النظام الشرق أوسطي إقليم وسط آسيا[1] ، وهي بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم. إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات وسط آسيا ومنطقة القوقاز التي حسب توصيف أستاذ الجيوبوليتك" **سبيكمان**": "**تعتبر قلب العالم ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها خاصة من طرف الولايات المتحدة وروسيا**". لذلك نجد إستراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق لم تحقق أهدافها بالنسبة لإيران، بسبب اعتبارات جغرافية تجعل من عزل إيران أمرا صعبا فقد فشلت أمريكا في توحيد موقف الدول الثماني الصناعية والقوى الإقليمية المجاورة، كالهند لقطع العلاقات

[1]Abass Maleki, **Decision making in Iran foreign policy**: heuristic appreach.
<http://www.caspianstudies.com/…/Decision%20Making%20in%20Iran- FinalDraft.pdf, p3.>

الاقتصادية مع إيران، ما مكن مؤسسة النفط الوطنية الإيرانية من إيجاد شركاء بديلين عندما منعت واشنطن شركات النفط الأمريكية من التعامل معها[1] .

تعتبر منطقة الخليج بحكم المكانة الجيوستراتيجية التي تحتلها، والطاقات والإمكانيات التي تمتلكها من أكثر مناطق العالم تعرضا للتحديات المتأتية، إما من قوى إقليمية تطمع بفرض وصاية سياسية وأمنية عليها، وا ٍما من قوى دولية تتطلع للاستئثار بخيراتها، وهذا ما أدى إلى شيوع حالة شبه دائمة من التوتر[2]

يحتل إقليم وسط آسيا والشرق الأوسط ضمن الإستراتجية العالمية لتحقيق الهيمنة الأمريكية المنفردة أهمية كبيرة. لذلك يعرف كل من الإقليمين تواجدا عسكريا مكثفا خططت الولايات المتحدة للحفاظ عليه، من خلال محاصرة القوى المعادية المتمثلة في روسيا والصين وا يران، أين تعتبر إيران المعرقل الأساسي للهيمنة في النظام الشرق أوسطي والآسيوي.

وعلى هذا الأساس بدأ الإدراك الإيراني يتجه إلى اعتبار أن الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به، قد بدأ يتحول إلى عبء على طهران في ظل الواقع الدولي الجديد. خاصة بعد احتلال أمريكا لأفغانستان والعراق، وفي ظل سياساتها المناوئة للولايات المتحدة. لأن واشنطن ردت على تلك السياسة بمعارضة قوية لأي قدر من نفط بحر قزوين أو غازه عن طريق إيران -على اعتبار أنها أقصر الطرق- إلى أوروبا والعالم، بل ويذهب بعض المحللين إلى اعتبار أن أهم أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان، هو إيجاد البديل "الأفغاني" من الممر الإيراني لأنابيب النفط و الغاز التي تستخرج من بحر قزوين[3].

إن التغلغل الأمريكي في المنطقة ساهم في زيادة حدة "سوء الظن" بإيران من طرف الدول المجاورة، وهو ما جعل أجواء الأمن القومي الإيراني مضطربة، وهو ما ساهم في إعادة بلورة النظرة الإيرانية إلى الخارطة السياسية في المنطقة، حيث صرح "**محمد علي أبطحي**" نائب الرئيس الإيراني الأسبق "**محمد خاتمي**" قائلا: "**إن علينا أن نأخذ بعين الإعتبار التغييرات الحقيقية التي طرأت على خارطة العالم ...و التي جعلت جارة باسم أمريكا على جانبنا، وإذا كانت المصالح الوطنية هي الأساس، فإننا نستطيع أن ننظم سياستنا الاعتيادية مع الجميع بما في ذلك أمريكا**".

ويمكن الاستنتاج من خصائص الأمن القومي والجغرافيا السياسية لإيران، أن المنهج المحوري الإيراني لتوفير الأمن الجواري يتعدى النطاق الإقليمي، وذلك لارتباط موقعها الجيوبوليتيكي بالعديد من الأطراف الإقليمية وحتى القوى الدولية، والذي يمكن اختزاله في التموقع "المتحرك" لإيران ضمن بؤرة جيو-سياسية تشهد العديد من التفاعلات. فإيران تقع في مواجهة التطور الحثيث في علاقات التعاون

[1] ميشال نوفل، "**إيران القيمة الإستراتيجية**"، لبنان : شؤون الأوسط، العدد49، فيفري1996، ص 9.

[2] -لؤي بكر الطيار، **أمن الخليج العربي**، ط:1، بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1999، ص: 7.

[3] طلال عتريسي، **النتائج و التداعيات إيرانيا**، مرجع سابق الذكر، ص443.

و التنسيق العسكري بين تركيا و إسرائيل غربا، وفي الشرق تكمن المشكلة الأفغانية بتعقيداتها و تشعباتها المختلفة[1]. أما في الجهة الجنوبية فهي على بعد جوار عربي مخترق أمنيا وسياسيا، جسده التدخل الأمريكي في العراق، و إمكانية مجاورة نظام عراقي موالي لواشنطن،و هو ما يعني انتقال الدور الأمريكي من "الفاعل الضاغط" إلى "الفاعل المباشر"[2].

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية ربع الإنتاج العالمي للنفط حيث تستورد نصفه، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27،31 مليون برميل يوميا، ونحو 29،17 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1,7 % في المتوسط. ولذا فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، وتحديداً 68% منها، بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بـ 55% عام 2001 و42% عام 1990، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية[3].

وبما أن استهلاك الطاقة-خاصة النفطية- قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها أكبر قوة اقتصادية وعسكرية، إذ تعتبر هذه الأخيرة أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي. وقد عبر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والطاقة بقوله: **"الأمن الطاقوي هو الأمن القومي ونحن يجب أن نعمل وفقا لذلك"**[4]،و هذا فعلا ماتحاول الو لايات المتحدة حمايته في ظل القوة الاقتصادية الإيرانية،و احتكارها للنفط باعتباره مصدر مهم للطاقة التي تسعى ورائها أمريكا، وكذا من أجل الضغط على هذه الأخيرة و الحد من قدراتها على توجيه الأزمة، التي يعاني منها البرنامج النووي الإيراني في عالم ما بعد أحداث 11سبتمبر2001. كما أشار بوش إلى أن الولايات المتحدة أصبحت مدمنة للنفط، الذي أصبح يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم، أين تعمل دول مسيطرة في الأوبك على اللعب على هذا الوتر الحساس بالنسبة لأميركا وعلى رأسها إيران العدو الأول.

أهم سمة من سمات الاقتصاد الإيراني،هي اعتماده على الصادرات النفطية. فإيران عضو بارز في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومن أهم الدول النفطية في العالم لامتلاكها 10٪ من مخزون النفط العالمي(حيث يبلغ احتياطي النفط الإيراني 90 مليار طن). واحتلالها المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج بعد

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق الذكر، ص17.

[2] محمود سريع القلم، "**الأمن القومي الإيراني**"، المستقبل العربي، لبنان ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد279، ماي 2002، ص123.

[3] شاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2009، ص51.

[4]Cherif Dris, «**États-Unis et Afrique sahelo-saharienne : agenda énergetique et sécuritaire** », dans : Abdenour Benantar, les États-Unis et le Maghreb regain d'interet, alger : CREAD, 2007, p 58.

السعوديةو الولايات المتحدة وروسيا، وتحتل المرتبة الثانية للإنتاج بين دول الإقليم الشرق الأوسطي. كما تملك 15٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم(2000.000 مليار متر مكعب)، مما يحتم حضورها كدولة نفطية رئيسية أثناء رسم السياسات العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول[1].

وقد استفادت إيران من النفط لإصلاح سياستها الخارجية ودعم هذه السياسة، حيث كانت تحرص دائما على الضغط سلباوا يجابا بسلاح النفط للخروج من عزلتها السياسية ولكسر الحصار الاقتصادي الأمريكي، ولتحقيق مكاسب سياسية مثل: اتفاقها النفطي مع روسيا والصين، والذي ساعدها على الصمود أمام الضغوط الأمريكية، كذلك استخدمت إيران النفط لتنفيذ إستراتيجية سياسية خاصة بها في المنطقة العربية، مثل اتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان، وفضلا عن ذلك استخدمت النفط لتوثيق سياستها الخارجية تجاه الدول المختلفة، مثل اتفاقها النفطي مع تركيا ومع الهند، كما عملت على تحقيق المصالحة مع بعض الدول التي توترت علاقاتها معها من خلال وسيلة النفط، مثل اتفاقها مع باكستان ومع أرمينيا[2].

كثيرا ما واجهت إيران الضغوطات الغربية بشأن ملفها النووي الذي لفت الأنظار بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر باستخدام"**ورقة النفط**"، والتي تدخل ضمن معادلة إدارة الأزمة النووية بتشعباتها المختلفة.

فنتيجة للوزن الكبير الذي تحظى به إيران في السوق النفطية العالمية، حيث يصل إنتاجها إلى **3.7 مليون برميل يوميا**، وتقدر احتياطاتها بحوالي **89.7 مليار برميل**[3]، وهو ما يؤهلها للعب دور تأثير في الأسواق النفطية العالمية، التي عرفت تفاعلا ملحوظا مع تداعيات ملفها النووي. فقد ساهم تأزم المحادثات الأوروبية-الإيرانية خلال شهر جوان2005 في ارتفاع أسعار النفط، كما أدت هذه التطورات إلى حدوث تلازم بين تقلبات أسعار النفط ونتائج المحادثات، سواء ارتفاعا إذا ما وصل الحوار إلى طريق مسدود أو انخفاضا إذا لاحت بوادر حل في الأفق.

وتكمن فعالية ورقة النفط الإيرانية أيضا في التوجهات التي أظهرتها السياسة الخارجية الإيرانية على لسان وزير خارجيتها "**منوشهر متكي**"، الذي هدد بخفض أو إيقاف صادرات النفط الإيرانية، في حال إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن أو تعرض طهران لضربة عسكرية أمريكية، وجاءت هذه التصريحات لتزيد من اضطرابات السوق النفطية العالمية، وتلهب أسعار النفط التي توقع الخبراء تجاوزها عتبة 120 دولار في حال تنفيذ إيران لتهديداتها. وتعدت التهديدات الإيرانية مجرد الوقف الكمي لإمداداتها النفطية

[1] ميشال نوفل، مرجع سابق الذكر، ص8.

[2] محمد عبد السعيد عبد المؤمن، "**إيران لماذا؟...معوقات اقتصادية**"، في موقع:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16035&lang

[3] David Baak, Op.cit.

إلى إمكانية حرق نفط الخليج إذا ما تعرضت لعدوان أمريكي. وأن تصبح منطقة الخليج مقبرة للقوات الأمريكية، وتأكيدا لما سبق جاء تصريح نائب قائد الحرس الثوري الإيراني "سردار ذو القادر" قائلا:"**إيران ليست أفغانستان، والحرب ضدنا لن تستمر شهرين أو ثلاثة**".

ولكن السؤال المطروح: هل تمتلك إيران القدرة على تنفيذ تهديداتها ؟ وماهي الخيارات المتاحة أمامها للضغط بهدف تخفيف الضغوطات عليها؟[1]

من المؤكد أن العامل الجيو-سياسي سيلعب دورا هاما في الدفع باتجاه توظيف إيران لورقة النفط. فإيران التي تتمتع بساحل طويل يمكنها شن هجمات على ناقلات النفط في الخليج، تسيطر على مسافة عرضها 34ميل من مضيق "هرمز" الذي يعتبر الشريان الحيوي للنفط العالمي، إذ تمر عبره حوالي 13.6 مليون برميل من النفط يوميا.و هو ما يمثل خمسي نفط العالم الذي يعبر هذا المضيق في طريقه إلى آسيا و أوروبا، وبالأخص الولايات المتحدةالأمريكية باعتبارها المستورد و المستهلك الأول للنفط في العالم[2].وإذا ما أقدمت إيران على غلق المضيق كما جاء على لسان بعض مسؤوليها، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى حدوث كارثة اقتصادية عالمية، لما للنفط من أهمية محورية في تحريك العجلة الإقتصادية الأمريكية والغربية عموما.

وعلى الرغم من تقليل الخبراء لإمكانية إقدام طهران على استخدام سلاح النفط، وتأثيراته المتوقعة على الاقتصاد العالمي، خاصة بعد التراجع الذي عرفه الموقف الرسمي الإيراني المتعلق بـ"**التهديد**"، حيث صر ّح وزير خارجيتها في أواخر مارس2006، أن إيران لن تلجأ إلى استخدام ورقة النفط في سجلها مع الغرب حول برنامجها النووي، وأن بلاده على استعداد للجلوس على طاولة المفاوضات[3]، فإن ورقة النفط تبقى بديلا من البدائل المطروحة على الطاولة الإيرانية، واستخدامها مرهون بتطورات ملفها النووي وتنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لأسوء سيناريوهاتها المحتملة بالنسبة لإيران(توجيه ضربة عسكرية استباقية لتدمير منشآتها النووية).

المطلب الرابع: البعد الحضاري

عمل المفكرون والباحثون في مجال العلوم الاجتماعية على فهم ظاهرة التحولات السياسية التي شهدها العالم، إذ سعى "**ألفن توفلر**" إلى الربط بين العولمة والثورة التكنولوجية، في حين تحدث آخرون كـ "**جون جالبرت**" و"**ماك لوهان**" عن مجتمع الوفرة والقرية الكونية، وذهب **فرانسيس فوكوياما** إلى أبعد من ذلك، عندما أشار إلى نهاية التاريخ وسيادة النموذج الغربي في الاقتصاد والسياسة، واستشرف

[1] عمار بالة، مرجع سابق الذكر، ص44.

[2] برادلي أ.تايلر، مرجع سابق الذكر، ص64.

[3] Iran won't use oil weapon, upstream 31/06/2006, in cite: http:// www.iranoilgas.com

صامويل هانتنغتون في كتابه "صدام الحضارات" صداما محتملا بين الحضارتين الشرقية والغربية، يرى أن الصدام سيكون بين العالم الإسلامي بتحالفه مع الحضارة الكونفوشيوسية من ناحية، والمسيحية الغربية واليهودية من ناحية ثانية[1] .

اعتبر البروفسور "**إليوت كوهين**" أن الحرب الباردة ضد الشيوعية كانت الحرب العالمية الثالثة، وأن أمريكا والغرب الرأسمالي قد حققت فيها انتصارا ساحقا، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون" في كتابه المعنون "نصر بلا حرب"، وحسب إليوت كوهين أيضا فإن أمريكا تعتبر نفسها الآن تخوض الحرب العالمية الر ابعة ضد النظام الإسلامي تحت مسمى "مواجهة الإرهاب"[2].

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما يسمى بالحرب على الإرهاب، نقطة فاصلة في توجيه الخطاب الحضاري نحو إقليم الشرق الأوسط، الذي برز فيه التوجه الإسلامي الصاعد ، كما أبرزت الأحداث العديد من التفاصيل التي كشفت الانقسام الحضاري الداخلي، وأهمية المنطقة القيمية في مواجهة الفكر الغربي الذي تستثنى إسرائيل منه كدولة منضوية ضمنه لا ضده،كما تراكمت العديد من التطورات و الوقائع التي جعلت من الدول الشرق أوسطية الإسلامية، الساحة الرئيسية للمواجهة بين الغرب،كحضارة منتصر ة بقوتها المادية، و الحضارة الإسلامية بقيمها المعنوية المكتسبة من أصول دينية مقدسة[3].

فقد أدت أحداث 11 سبتمبر2001 إلى بعث فكرة "**صراع الحضارات**"*،على اعتبار أن هذه الأحداث تمثل تجسيداً مادياً حياًن لصراع مروع بين جماعات بشرية مختلفة في العقيدة والحضارة والدين[4]، كما بعثت هذه الأحداث الحياة في حرب صليبية جديدة[5] كما جاء على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" في خطاب ألقاه خلال حفل تخريج دفعة العام 2002 في أكاديمية الولايات المتحدة العسكرية في وست بوينتWest Point لكن بوش تراجع عن هذه العبارة و قال بأنها مجر ّ د زلّة لسان)، ولأن الحضارة الإسلامية ضمن الصنف الذي يشهد علاقة متوترة مع الغرب(أمريكا)على حد تعبير "هانتينغتون"، وبما أن إيران والمتمثلة في الجمهورية الإسلامية فإنها في واجهة هذا الصراع مع أمريكا خاصة في ظل تجاذبات برنامجها النووي، ومحاولة أمريكا الدائمة لضمان عدم امتلاك إيران-أو أياّ من الدول الإسلامية- لأسلحة الدمار الشامل، وهذا منذ قيام الثورة الإسلامية بقيادة "الخميني"سنة 1979

---

[1] -حسن حمدان العلكيم، **التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**، منتديات الوحدة العربية،ص:76.

[2] محمد مورو، **صراع الحضارات و الحرب العالمية الرابعة**، كتاب من موقع: www.kotobarabia.com

[3] عيساوة آمنة، مرجع سابق الذكر، ص 64.

[4] صامويل هانتينغتون، **صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي الجديد**، ترجمة: الشايب طلعت،ط:2، مصر، 1999، ص30.

***صراع الحضارات:**هي فكرة بها "صامويل هانتينغتون" في مقال له نشر في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية عام1993، والذي طوره إلى كتاب عام1996 وأعطاه نفس العنوان مع بعض الإضافات أين أصبح عنوانه"صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي الجديد" و أراد بذلك تقديم نموذج لفهم ما سيحدث من تطورات جديدة في العالم بعد سقوط الشيوعية، وانهيار نموذج الحرب الباردة كشكل للنظام الدولي.

[5] شاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق الذكر، ص48.

وتبنيها نشر الفكر الإسلامي الشيعي المعادي للتواجد الإسرائيلي والمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة. والعمل على إقامة أمة إسلامية كبرى تضم جميع مسلمي العالم تحت لوائها، من أجل إعادة المجد الإسلامي ومواجهة الهيمنة الغربية.

ومما أثار الانتباهو التخوف الأمريكي من أهمية الحضارة الإسلامية عن باقي الحضارات، هو تمتعها بالانتشار الجغرافي الواسع في مناطق ثقافية مختلفة أهمها المناطق المحسوبة على الحضارة الغربية، ولعل حركة العداء الغربي للفكر الإسلامي الإحيائي، تعود أسبابها إلى التخوف من ميزة الدين الإسلامي القابل للانتشار الواسع ، حيث شهدت أمريكا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إقبالا كبيرا على الدخول في الإسلام، بعدما تم إدخال المنظومة الشرق أوسطية الإسلامية ضمن المناطق المصدرة للفكر الأصولي الإرهابي[1]. وعليه فقد تم تقسيم العالم إلى قوى الخير والتي تضم أمريكا والدول الغربية(الحضارة الغربية) وقوى الشر الإرهابية (خاصة الحضارة الإسلامية)، وترى أمريكا بأن حربها ضد قوى الشر ضرورة أخلاقية تحتمها القداسة الدينية.

من هذا المنطلق تسعى أمريكا للحد من انتشار النموذج الإسلامي الإيراني،نظرا للشعبية و القبول التي بات يتمتع بها داخل المنظومة الشرق أوسطية و الإسلامية أجمع، وهذا من خلال محاولتها تشويه صورتها أمام العالم من منطلق سعيها لتدمير العالم عن طريق امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى مساندتها للحركات الإسلامية (الإرهابية) المتطرفة، وتقديم المساعدة لها من أجل الوصول للسلطة وهو ما سيعيق الديموقراطية في الشرق الأوسط، على حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" في حديث لها مع صحيفة " واشنطن بوست" الأمريكية في شهر أفريل من عام 2006.[2]

من الواضح أن العلاقة بين الإسلام والغرب تقع في قلب المنظومة الشرق الأوسطية، خاصة بعد ذيوع الاعتقاد بأن الإسلام هو المصدر الأساسي لهذا الصراع، وقد أكد هذا "هانتينغتون" في مقاله "عصر حروب المسلمين" والذي يقول فيه: "**إن السياسة الكونية المعاصرة تتمثل في عصر حروب المسلمين، فالمسلمون يحاربون بعضهم البعض كما أنهم يحاربون غير المسلمين وذلك بمعدل أكثر بكثير مما تقترفه شعوب الحضارات الأخرى".**

في ظل الصراع بين الغرب و الإسلام، عملت الولايات المتحدة على تغذية الانقسام الذي يعاني منه العالم الإسلامي، بين أغلبية سنية تحت زعامة سعودية، وقيادة إيرانية لمجموع الأقليات الشيعية. حيث تعود جذور الانقسام إلى فترة نجاح الثورة الإسلامية في إيران، فقد حملت تصريحات الخميني التي جاء فيها:"**أن إيران هي نقطة الانطلاق والنهاية لم تتحدد حدودها بعد**"، تخوفات الدول الشرق أوسطية الإسلامية خاصة

[1] Graham E.Fuller, **The future of political Islam**, New York: Palgrave Macmillan, 2003, p3.

[2] رياض الأسدي، **الفوضى البناءة**، كتاب من موقع: http://www.4shared.com/get/S2R1Wi0i/__online.html

وأنها الأقرب جغرافيا، إضافة إلى علاقات إيران بالحركات الإسلامية والأقليات الشيعية المتواجدة فيها، حيث تبنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبدأ نشر إيديولوجيتها وتصدير ثورتها في دول الجوار الإقليم خاصة تيارات القاومة الرافضة للوجود الأمريكي والإسرائيلي داخل المنظومة الإسلامية الشرق أوسطية والمحسوبة على الإسلام الراديكالي؛ والتي برزت كأنها المعني بالصراع مع الغرب. خاصة وأن الجمهورية الإسلامية قامت باستضافة 25 تنظيما إسلاميا، وتدريب عناصر إسلامية ودعمها ماديا والقيام بعمليات مخابراتية لصالح هذه التنظيمات، ومن أبرز أوجه الدعم مساعدة حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية(بالرغم من أنها سنية) بالإضافة إلى بعض الحركات الشيعية العراقية المعارضة لأمريكا.

وكما تسعى إيران إلى جذب الطلبة المسلمين من خلال تقديم منح دراسية للطلاب المسلمين للدراسة في معاهد وحوزات إيرانية، ويتلقى الطلاب إلى جانب التعليم دورات عقائدية تتصل بمبادئ الثورة الإسلامية[1]. هذا وترى إيران أن الغرب تسبب في الفرقة بين المسلمين، حيث يقول الخميني في هذا الصدد:"**إن الأيدي القذرة التي تبث الفرقة بين الشيعة والسنة في العالم الإسلامي، لا هي من الشيعة ولا السنة، إنها أيدي الاستعمار التي تريد أن تستولي على البلاد الإسلامية وسلب ثرواتها.**" وهذا الاستعمار هو الغرب تجسده الولايات المتحدةوحلفاؤ ها، فقد وصف الخميني أمريكا بالشيطان الأكبر واعتبر المواجهة الكبرىللثو رة ستكون معها[2].

إذن يعد العداء الإيراني لأمريكا من أهم المشاهد التي ميزت علاقات إيران الخارجية، حتى ذهب البعض من المحللين إلى وصف الحرب بينهما بالحرب الباردة، غير أن الطبيعة الثورية للنظام السياسي الإيراني تحتم عليه درأ جميع الهواجس الأمنية والتهديدات الخارجية، التي يمكن أن تهدد نظاما غير مقبول على المستوى الدوليوا لى حد كبير إقليميا، ما يجعل فتح العلاقات للحوار على حساب الصدام أمرا ضروريا. وقد ساهمت دعوة الرئيس السابق محمد خاتمي وكذا الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني لحوار الحضارات والانفتاح على الغرب في إعطاء صورة ايجابية عن إيران، خاصة وأن النظام أصبح يعيش في مأزق ضرورة الإصلاح والتجديد، بعد ارتفاع أصوات الإصلاحيين المدفوعين بمجتمع مدني قوي وشارع منتفض على الأوضاع التي تعيشها إيران من جراء سياساتها العدائية للغرب.

مع ذلك تبقى إمكانية وجود علاقات سرية بين أمريكاوا يران إشكالية مطروحة على طاولة البحث. حيث شكلت فضيحة "إيران غيت" ضربة لمصداقية الحكومة الإيرانية، وسواء علم الخميني بالاتصالات التي تمت بين الحكومتين من قبل انفضاحها أو لم يعلم، فإنه استطاع تسويق خطاب سياسي يصور الحادثة بأنها نصر للثورة وللمسلمين، لأن هذه الحادثة تحمل رسالة اعتراف أمريكية بأهمية إيران، ومكنت إيران من الحصول على أسلحة دون أي تنازلات[3]. والمشهد أعيد من جديد بعد تولي الرئيس أوباما السلطة في أمريكا

[1] وليد عبد الناصر ،**إيران دراسة عن الدولة و الثورة**، ط:1، مصر: دار الشروق، 1997، ص77.

[2] رفعت سيد أحمد،**الحركات الإسلامية في مصر و إيران**، ط:1، مصر: سينا للنشر، 1989، ص165.

[3] وليد عبد الناصر، مرجع سابق الذكر، ص60.

ودعوته للحوار مع إيران محاولة منه إعادة إحياء السياسة التي كان يطبقها الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" في تسعينيات القرن الماضي، وهي "سياسة الاحتواء" ولكن بأسلوب جديد يشمل العديد من الخيارات التي تسير معا في خط متوازن[1] .

المبحث الثاني: الآليات الأمريكية المتبعة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني

في توجه اعتبر الأكثر تصلبا شبه سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة "جون بولتون" John Bolton التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي بالهجمات الإرهابية، التي شنت على الولايات المتحدة في11 سبتمبر 2001. وقال بولتون في مقابلة له على شبكة تلفزيون "ABC" الأمريكية:" **تماما مثل 11سبتمبر2001 فإن الأسلحة النووية هذه المرة هي التهديد...أعتقد أنه يتعين مواجهة الواقع على الرغم من كونه واقعا غير سعيد، وا ذا لم يتعامل المرء معه فإنه سيصبح غير سار بشكل أكبر"[2].**

وعليه فقد تعاملت الولايات المتحدة مع البرنامج النووي الإيراني بهذا المنطلق عن طريق عدة آليات، فما هي أهم هذه الآليات التي اتبعتها الولايات المتحدة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني؟

المطلب الأول: فرض العقوبات

كانت العقوبات الاقتصادية الإجراءات المنتظمة للسياسة الأمريكية تجاه إيران منذ أكثر من ثلاثة عقود.حيث فرضت أولا بسبب استيلاء الطلبة على السفارة الأمريكية في طهر ان، حيث لم تكن قبل ذلك أية عقوبة مفروضة على إيران، وفرض الرئيس "جيمي كارتر"وا إدارته سلسلة من العقوبات المتصاعدة عام 1979 تجاه إيران، وتم رفعها بعد إطلاق سراح الرهائن في عام 1981، وبعد تفجير ثكنات مشاة البحرية الأمريكية المارينز العاملة ضمن قوات حفظ السلام في لبنان عام 1983، أعلنت إدارة الرئيس "رونالد ريغان" أن إيران دولة راعية للإرهاب الدولي، وفي عام 1984 فرضت واشنطن قيودا مختلفة مثل المعارضة الأمريكية لمنح قروض البنك الدولي لإيران، وأثناء الحرب العراقية الإيرانية تم فرض المزيد من العقوبات على صادرات إيران من المواد ذات الاستخدام المزدوج، والتي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية، وفي عام 1987 تم فرض حظر على جميع الواردات الأمريكية من إيران بما فيها النفط.

زادت حدة التوتر مع وصول "بيل كلينتون" إلى مقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح "توماس مكنمار" –منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية- بأن إيران أخطر الدول

---

[1] -نجدي مدبولي وآخرون،**هل تراجع الخيار العسكري ضد إيران؟**،نشرة أخبار الساعة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009،ص:8

[2] مقال من دون مؤلف، **التهديد الإيراني لا يقل عن هجمات 11سبتمبر**، في موقع:
http://www.Alarabia.Net/Articles/2006/2005/03/2393-31k-9.htm

الداعمة للإرهاب. كذلك صرح "وارن كريستوفر" وزير الخارجية الأمريكية، بوصف إيران دولة خارجة عن القانون الدولي بسبب علاقاتها مع حركات الإسلام السياسي، وتصميها على حيازة أسلحة الدمار الشامل[1] وفي مارس 1995م حظر كلينتون جميع المشاركات الأمريكية في تطوير النفط الإيراني، وبعد شهرين وسع نطاق العقوبات لتشمل حظرا تاما على التجارة مع إيران والاستثمار فيها، وأصدر قانون داماتو* .

بعدما فرضت عقوبات على إيران منذ إدارة "كارتر" مرورا بإدارة "ريغان" وصولا إلى إدارة "كلينتون" جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتأتي بسلسلة جديدة من العقوبات ضد إيران في حقبتي كل من "جورج بوش الابن" و الرئيس الحالي "باراك أوباما". وهو ما سنخوض فيه بالتفصيل فيما يلي:[2]

أولا: إدارة بوش: منذ عام 2005، أصدرت الولايات المتحدة سلسلة من القرارات لتجميد أصول شركات وأفراد يقال إنهم تورطوا في دعم إيران للإرهاب،وفي دور إيران في تهديد الاستقرار في العراق وفي البرامج الصاروخية والنووية الإيرانية. وقد توسعت سلطة الرئيس في هذه المجال الأخير بشكل كبير في عام 2006 بفضل "قانون حظر الانتشار الخاص بإيران وكوريا الشمالية وسوريا". وقد قامت الولايات المتحدة بتجميد أصول العديد من المسؤولين والشركات الإيرانية، خاصة أولئك المرتبطين بـ "الحرس الثوري"، كما فرضت واشنطن كذلك عقوبات على عشرات من الكيانات الأجنبية، وخاصة الشركات الصينية والروسية، بسبب مساعدتها إيران في برامجها الصاروخية والنووية. وقد شكلت حكومة الولايات المتحدة وحدة بوزارة العدل، لمزيد من المقاضاة الحازمة لأفراد أو شركات متهمة ببيع أسلحة وقطع غيار أسلحة إلى إيران، كما اعتقل أكثر من 30شخصاً بين عامي 2008 و2010 .

ثانيا:إدارة أوباما: في جوان 2010 أقر الكونغرس الأمريكي بأغلبية ساحقة "قانون العقوبات الشاملة على إيران والمساءلة والتجريد من الممتلكات"، كما وقع الرئيس أوباما على ذلك التشريع، وقد شدد القانون من العقوبات الأمريكية في عدة مجالات، وسن العديد من القيود القانونية التي اتُّخذت سابقاً بموجب قرارات تنفيذية رئاسية. لكن هذا القانون قد وسع بشكل كبير من العقوبات، وذلك باستهداف إمداد منتجات النفط المكرر المرسل إلى إيران بواسطة شركات غير أمريكية. وتستورد إيران ما يقرب من 30% من بنزينها المكرر بسبب الحالة السيئة لمصافي التكرير لديها.

---

[1] -رائد حسين عبد الهادي حسنين،**البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010** ،رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، غزة:جامعة الأزهر،2011، ص: 72، 73.

[2] -روبرت رايت، **إيران-"العقوبات الأمريكية"**،2010/11/2، من موقع: http://www.saqrcenter.net

*قانون داماتو: نسبة إلى السيناتور الجمهوري الفوتسي داماتو من ولاية نيويورك، الذي تبنى مشروع القانون وأقره الكونجرس الأمريكي في صيغته النهائية في 1995/5/16م،ووقع عليه الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" يوم 1995/8/5م، الذي ينص على فرض عقوبات على أي شركة أجنبية تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في مجال النفط في إيران، يهدف القانون إلى عزل إيران اقتصاديا ويضعها أمام خيارين، إما التراجع عن مواقفها أو فقدان أسواق النفط والغاز، كما يضع الشركات العالمية أمام الاختيار بين مصالحها الواسعة في أمريكا أو مصالحها في إيران.

ويتمتع الرئيس الأمريكي بالسلطة للتخلي تقريباً عن جميع فقرات "قانون العقوبات الشاملة على إيران والمساءلة والتجريد من الممتلكات، لكن العديد من أكبر شركات النفط العالمية قد أعلنت وقف إمداد المنتجات المكررة لإيران بسبب فقرات هذا القانون، جنباً إلى جنب مع الموافقة المتنامية بين الحكومات الأوروبية وبعض حكومات دول الخليج العربية على زيادة الضغط على إيران، فعلى سبيل المثال رفضت شركة "بي بي" بيع وقود طيران لإيران في مطارات أوروبية.وبناءً على رغبة الكونغرس تطلب "لجنة مراقبة عمليات البورصة "في الولايات المتحدة أيضاً من الشركات أن تقدم معلومات عن أنشطتها في إيران،وقد قررت أن مثل هذه الأنشطة تشكل خطراً يجب أن يتنبه إليه المستثمرون.

إن تقييم تأثير العقوبات يتسم بالخلاف حول ما يُقصد تحقيقه من العقوبات، ويؤكد مختلف المحللين وصناع القرار السياسي أهدافاً مختلفة، وتشمل هذه الأهداف المختلفة التي يستشهدون بها ما يلي:

- اتخاذ موقف أخلاقي ضد انتهاكات حقوق الإنسان في إيران
- ردع دول أخرى من اتخاذ نفس الطريق النووي مثل طهران
- إشارة إلى الرفض الدولي
- تأخير وتعطيل برامج طهران النووية والصاروخية
- مساعدة المعارضة الديمقراطية
- شل البلاد أو على الأقل الحكومة
- استخدام العقوبات كوسيلة ضغط لفتح مفاوضات مثمرة حول القضية النووية أو ربما حول مجموعة أكبر من القضايا.
- إقناع إيران بوقف جهودها لتخصيب اليورانيوم

وفي ظل الجدل الأمريكي حول طبيعة العقوبات، تتفق جميع الأطراف من حيث المبدأ على استهداف النظام وليس الشعب الإيراني، وذلك لتشجيع إيران على التعاطي والوصول إلى تسوية، ولحث الحكومات الأخرى على الانضمام إلى نهج منسق تجاه إيران. لكن المحللين وصناع القرار السياسي لا يتفقون على كيفية استخدام عقوبات أمريكية من جانب واحد للمساعدة على تحقيق تلك الأهداف. ففي التسعينيات، سببت العقوبات الأمريكية (قانون داماتو) خلافاً عميقاً مع أوروبا، لكن تقربت واشنطن وحلفاءها بصورة أكثر من ناحية نظرتهم السياسية منذ عام 2007، عندما فشلت طهران في التعاون مع المجتمع الدولي، وقد تطور إجماع دولي واسع لصالح فرض عقوبات وجاء إلى حد كبير لأن الأساليب الأخرى المتبعة قد حققت أقل من ذلك. و في الوقت نفسه، لا يتحمس سوى قلة من المحللين أو صناع القرار السياسي تجاه فرض عقوبات بصفة عامة وضد إيران بصفة خاصة.

المطلب الثاني: حشد المواقف الدولية

عملت الولايات المتحدة باستمرار بالضغط على المجتمع الدولي، لاستصدارقرارات تعاقب إير ان لمحاولتها إدخال منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل في حروب و صراعات نووية، نتيجة سعيها لامتلاك الأسلحة النووية، فبعد التشكيك الأمريكي المستمر في سلمية البرنامج النووي الإيراني، باشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جملة من الإجراءات الضاغطة بتوجيه لوم عنيف وعلني للسلطات الإيرانية، لإخفائها جزءا من أنشطتها النووية، وطالب مديرها السابق "محمد البرادعي" إيران في 2003/10/8 بتقديم إيضاحات كاملة ودقيقة عن برنامجها النووي، كما شدد البرادعي على ضرورة أن تسمح إيران لمفتشي الوكالة الدولية بإجراء عمليات التفتيش التي يرونها ضرورية في أي موقع من المواقع النووية الإيرانية.

ولتفعيل "شرعنة" السلوكات الأمريكية المحتملة تجاه إيران انضمت دول الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة،في مطالبة طهران بالموافقة الفورية وبدون قيد أو شرط على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الانتشار النووي الذي يبيح التفتيش المفاجيء للمواقع النووية الإيرانية. حيث أصبحت هناك قناعة رسمية خاصة لدى الدول الأوروبية التي كانت مشككة بالإتهامات الأمريكية لإيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي، وهو ما زاد من الضغوط على إيران نتيجة الإجماع الدولي ضدها[1].

ورغم محاولة بعض الدول على رأسها إيران بتعهد الدول النووية على عدم مهاجمة الدول غير النووية، وهذا في مؤتمر المراجعة الدولي لاتفاقية منع الإنتشار النووي بنيويورك في ماي عام 2005، إلا أن الولايات المتحدة بقيت مصرة على عدم التصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية[2].

فقد عملت الإدارة الأمريكية في عهد "جورج بوش الابن" خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 على تضخيم التهديد الإيراني، محاولة حشد التأييد الدولي للحرب على إيران، وتقدمت وزارة الدفاع الأمريكية زمن "رامسفيلد" بمشروع لتغيير قانون استخدام السلاح النووي، حيث كان القانون يمنع استخدامه ضد دولة لا تملكسلاحا نوويا فألغي هذا الشرط و أصبح من الممكن استعمال القنبلة النووية ضد دولة غير نووية[3]. فهم هذا الإجراء كاستعداد لاستهداف إيران بعد إقناعها للمجتمع الدولي بأن هذه الأخير ة، تشكل خطرا على الأمن الدولي، و هذا عن طريق التشكيك الأمريكي الدائم في سلمية البرنامج النووي الإيراني.

و أمام التوافق الأمريكي-الأوروبي-الأممي (ممثلا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، عرفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران مقدمات جادة للتصعيد، واقترن ذلك ببعض السلوكات الإيرانية التحر يضية

---

[1] عبلة مزوزي، مرجع سابق الذكر، ص151.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، "**الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة و خيارات الصراع**"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 346، ديسمبر 2007، ص124.

[3] هادي قبيسي، مرجع سابق الذكر، ص139.

حيث قررت إيران في2006/6/10 رفع الأختام عن ثلاثة من منشآتها النووية بهدف استئناف الأبحاث بها،الأمر الذي استغلته واشنطن و حلفائها الأوروبيين، لحشد دعم الدول الأخرى خاصة روسيا و الصين من أجل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي[1].وعقد بهذا الشأن اجتماع بين وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا في 31جانفي2006، وتم الإتفاق على ضرورة أن يحيل الإجتماع الذي ستعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية-بعد أقل من أسبوع- ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، وهو ما تحقق عندما صوت مجلس محافظي الوكالة في 3 فيفري2006، وبضغط أمريكي يجيز رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، و هو ما حدث بصدور القرارات رقم: 1737-1747-1803 التي فرضت عقوبات إقتصادية على طهران.

تتهم الولايات المتحدة إيران بدعمها للإرهاب ومعارضة عملية السلام في الشرق الأوسط والتدخل في القضايا الإقليمية (العراق ، لبنان ، فلسطين) وتهديد أمن الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة وانتهاك قواعد الديموقراطية وحقوق الإنسان وزعزعة الاستقرار لدول الخليج العربي ، إضافة إلى الاتهام الرئيسي بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل . ولم تدخر الولايات المتحدة جهدا في حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد إيران بهدف محاصرتها وعزلها مما يعني في نهاية المطاف تكثيف الضغوط على طهران لمراجعة مواقفها من القضايا السابقة ووقف برنامجها النووي. [2] فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفي خطابه عن "حالة الإتحاد" يوم 29 جانفي 2002 وصف الرئيس الأمريكي "جورج بوش" إيران بأنها دولة من **محور الشر**، وقال:"**إن التهديدات المختلفة تتطلب استراتيجيات مختلفة، ففي إيران لازلنا نرى حكومة تقمع شعبها و تسعى لحيازة أسلحة الدمار الشامل و تدعم الإرهاب. و لازلنا نرى أيضا المواطنين الإيرانيين يتعرضون للتخويف والتهديد بالقتل كلما طالبو بمزيد من الحريات واحترام الحقوق الإنسانيو الديمقراطية**".[3]

حيث تعتبر إيران من هذا المنطق الأمريكي دولة راعية للإرهاب في العالم و أنها دولة غير ديمقراطية تقمع حريات شعبها و اختياراته، وبذلك يكون كل من ملفي الإرهاب وقضية حقوق الإنسان، قد أثر سلبا على إيران ويصفها بالدولة غير الديمقراطية و المنتهكة لحقوق الإنسان. وبالمقابل فحروب الولايات المتحدة التي تشنها حاليا هي بدعوى نشر الديمقراطية، وبذلك يكون هذا أحد أسباب الحرب التي تلوح الولايات المتحدة بها ضد إيران، إضافة إلى سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، وكذا فكرة مساندة إيران للإرهاب، خاصة و أن الولايات المتحدة تسعى لإعادة رسم خارطة "شرق أوسطية" تخدم مصالح إسرائيل حليفتها في المنطقة، و هذا ما أكده صقر البنتاغون "بول وولفرتيز" الذي شارك في إعداده وثيق

[1] إسان بريمر، **إلى أين تتجه أزمة إيران النووية**، في موقع:

[2] عدنان كدم، **قراءة تحليلية في الملف النووي الإيراني**، 2008/3/3، في موقع: mailto:furat@thawra.com

[3] أحمد سليم البرصان، مرجع سابق الذكر، ص37.

الأمن القومي الأمريكي، على أن تغيرات جذرية يجب أن تطرأ بسرعة على نظم الحكم في دول محور الشر خاصة في إيران والعراق، للقضاء على تهديداتها لأمن دول العالم الحر ولإقامة نظم ديمقراطية فيها.

وبعد اعتلاء الرئيس الإيراني السابق "محمود أحمدي نجاد" الحكم، اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية الخصم اللدود لها. إذ اعتبرته أخطر زعيم سياسي ظهر على الساحة السياسية في الشرق الأوسط، منذ قرابة قرن مضى، ومصدر خطورته الرئيسي يكمن في أنه زعيم محافظ(من التيار المحافظ المتشدد) والذي يستند في سياسته إلى إيديولوجية دينية متشددة، فضلا عن تبنيه لتوجهات عدائية ضد الغرب وإسرائيل. كما أن خطابه الثوري يشعل حماس العديد من جماعات المقاومة العربية الشيعية والسنية(الإرهابية من وجهة النظر الأمريكية والغربية)، وهو بالتأكيد ما يهدد أمن الشرق الأوسط ويعيق المصالح الغربية في المنطقة[1].

وبعد الانتخابات الإيرانية لعام 2009 وفوز الرئيس السابق"أحمدي نجاد"، ومعارضة الإصلاحيين لهذه النتائج والمظاهرات الرافضة التي عمّت إيران بعدها. شنت الولايات المتحدة حملة إعلامية ضخمة ضد النظام الإيراني من أجل كسب التأييد الدولي وحشد مختلف المواقف، التي كانت متحفظة أو رافضة للموقف الأمريكي تجاه إيران. وها جاء اتهام أحمدي نجاد للغرب وخاصة الولايات المتحدة بالضلوع في تلك المظاهرات، وتدعيمها لعرقلة النظام الإيراني الحاكم وإسقاطه. مما يضيف نقطة أخرى إلى نقاط التعارض والاختلاف بين الغرب بقيادة أمريكية وإيران من جهة أخرى .

كما سعت أمريكا في سبيل ذلك إلى جعل الدول الخليجية تتبنى موقفا أكثر عدائية ضد إيران لتوظيفه في خدمة إستراتيجيتها تجاه إيران. فبدأت في اتخاذ إجراءات عملية قدمت على أساسها أمريكا مبادرة لدول مجلس التعاون الخليجي في فيفري 2006، تقوم هذه الدول بموجبها مراقبة إيران التي تهدد الأمن في الشرق الأوسط. واللافت للإنتباه هنا أن هذه المبادرة الأمريكية التي تهدف إلى إقحام الدول العربية والخليجية، خصوصا كطرف في الإستراتيجية الأمريكية لعرقلة إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي، عن طريق تطويرها الدائم لبرنامجها النووي. لأن هذا الأخير سيهدد استقرار الشرق الأوسط ويساعد على بروز إيران كقوة إقليمية في المنطقة.

[1] عبد الله صالح، **الضغوط الداخلية... هل تطيح بحكومة الرئيس نجاد؟**، تقارير إخبارية في مجلة العصر الإلكترونية، في موقع:
http://www.alasr.WS.index/14/2/2007.200761.htm

على نحو مبدئي، أشاع فوز المرشح الإصلاحي حسن روحاني في الانتخابات الرئاسة الإيرانية التي أجريت في 14جوان 2013، جوا من التفاؤل حول إمكانية تحسن علاقات إيران مع الغرب، وانعكاس ذلك على فرص التوصل إلى تسوية سياسية لملفها النووي[1] .

كما أشار الرئيس حسن روحاني إلى أن حكومته تسعى إلى تعزيز العلاقات مع كافة دول الجوار خاصة السعودية واعتبرها فرصة جيدة لهذه الدول من أجل إنهاء حالة التوتر. أما فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وصف الأمر بأنه مسألة معقدة جدا، وقال أن هناك جرح قديم غير أن بلاده لا تريد تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة، لكنها تريد من واشنطن إثبات حسن نواياها والاعتراف بحقوق الشعب الإيراني وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

في هذا الإطار سعت إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى فتح قنوات الحوار بشأن الملف النووي الإيراني، وتم العودة إلى طاولة المفاوضات، حيث توصلت إيران والمجموعة (5+1) إلى اتفاق حول خطة عمل مشتركة بشأن الملف النووي الإيراني عقب محادثات الجولة الثالثة التي استمرت عدة أيام في العاصمة جنيف، ويذكر أن سويسرا استضافت مفاوضات إيران مع المجموعة (5+1) منذ جولتها الأولى في منتصف أكتوبر 2013، ثم تلتها الثانية في في السابع والثامن من نوفمبر الجاري، لتليها بعد ذلك الجولة الثالثة يوم 20 نوفمبر التي اختتمت في 24 نوفمبر بالتوقيع على اتفاق جنيف بشأن برنامج إيران النووي.

المطلب الثالث: التضييق و الحصار

بعد الظهور الأولي لمفهوم "الاحتواء المزدوج"* في 15ماي1993[2]، كإستراتيجية أمنية أمريكية تستهدف كل من إيران الدينية-النووية والعراق الدكتاتورية-النووية، باعتبارهما حلقتا التفوق العسكري في منطقة الشرق الأوسط ويتبعان سياسة معادية للولايات المتحدة الأمريكية. حيث اعتبرت هذه الأخيرة التحالف مع إيران أثناء حكم الشاه والعراق أثناء حرب الخليج الأولى، مجرد خطأ تقديري للإدارة الأمريكية، انعكس سلبا على مصالحها ومصالح أصدقائها. لكن بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفييتي،لم تعد أمريكا بحاجة للاعتماد إلى أي منهما للإبقاء على توازن ملائم للقوى في المنطقة.

وانطلاقا من هذه المسوغات تم تنفيذ هذه السياسة من طرف إدارة الرئيس السابق "كلينتون"، كخطوة أولية لاستبدال توازن القوى بإضعافها لمنع سيطرتهما على المنطقة نتيجة تفوقهما العسكري والإيديولوجي.

---

[1] -عبد الجليل زيد المرهون،مرجع سابق، ص: 2.

[2] Martin Indyk, **the Clinton Administration's Approach to the Middle east**, in cite: http:// www.acus.org.

* "الإحتواء المزدوج": هي استراتيجية جاءت عن طريق عرض قدمه **مارتن أنديك** مدير قسم الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي(أصبح سفير للو.م.أ لدى إسرائيل)، رفقة الأستاذ **أنطوني ليك** في إحدى قاعات الكونغرس الأمريكي.

لكن سياسة الإحتواء الأمريكية هذه نجحت مع العراق أحد طرفي المعادلة، لكنها فشلت مع الطرف الآخر المتمثل في إيران نتيجة عناصر القوة التي تتمتع بها هذه الأخيرة. وجاءت أحداث 11سبتمبر 2001 لتعطي للقوة الأمريكية القدرة على التحرك في النظام الشرق أوسطي من خلال غزو أفغانستان والعراق على التوالي، مما دعم حضورها العسكري التقليدي أكثر في الإقليم وانطباق الحدود الجيوبولتكية للقوة الجنوبية (الخليج) مع الحدود الجغرافية للقوة في الشمال (جمهوريات وسط آسيا)، فالتغيرات التي حصلت أدت إلى:

1-محاصرة الولايات المتحدة لإيران غربا والتي أضعفت من قدرة إيران على التحرك وا إلى اتساع المحيط الجيوستراتيجي الأمريكي.

2-عملت أمريكا على إيجاد نظام سيطرة جديد يجعل من جيوستراتيجية منطقة الشرق الأوسط وآسيا والقوقاز يتمدد من غرب آسيا إلى حدود الهند وأفغانستان.

3-مهدت أمريكا من خلال تواجدها في آسيا والقوقاز وبسط مظلتها الأمنية إلى خفض مستوى التدخل الروسي وزيادة نفوذ الناتو،أي العمل على مد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل منروسيا و الصين.

4-تسبب الوجود الأمريكي في أفغانستان إلى خلل في العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز نتيجة أهمية الاختيار بين لاعب عالمي قوي وآخر إقليمي متوسط القوة[1].

النتيجة كانت انحسار إيران في قلب دائرة النفوذ الأمريكي من خلال تواجد هذه الأخيرة عبر حدود أمنها الشمالي (الجمهوريات الإسلامية)، وضمن هذه الحدود قام ائتلاف ضدإير ان ما بين تركيوا إسرائيل وأمريكا ، مما دعم التغلغل التركي في الإقليم من خلال التحركات الثقافية والاقتصادية التركية، التي أدت إلى عبور بعض أنابيب النفط والغاز الإقليمية من معابر غير إيرانية، وحدود أمنها الغربي (أفغانستان وباكستان) والذي نتج عنه تصفية الشيعة الموالين لإيران في باكستان وا لغاء عقد بناء مصفاة مشتركة بين إيران وباكستان. وبالرغم من تحسن العلاقات الإيرانية الباكستانية بعد تخلي الأخيرة عن دعم حركة طالبان، غير أن إمكانية وصول حكومة ثيوقراطية سنية معادية للتوجه الشيعي للحكومة الإيرانية، خاصة وأن باكستان تمتلك السلاح النووي أثار حفيظة المسؤولين الإيرانيين ودفعهم إلى إعطاء باكستان أهمية كتهديد للأمن

[1] محمد الحيدري، **التحولات الجيوبوليتيكية، الجغرافيا الأمنية الإيرانية**، شؤون الشرق الأوسط،لبنان، العدد121، 2006، ص57.

القومي الإيراني[1]، وحدود أمنها الغربي (العراق) وحدود أمنها الجنوبي (الخليج) مع أهمية القواعد العسكرية الأمريكية هناك[2].

إذن وفقا للدراسات الإستراتجية، يواجه مفهوم الأمن المطلق مفهوم الأمن النسبي، وتحقيق الأمن المطلق لطرف لا يكون إلا بتدمير أمن الآخرين، فأي محاولة لزيادة القوة الإيرانية القومية سينجم عنها تراجع مباشر للنفوذ الأمريكي في النظام الشرق أوسطيوا إقليم وسط آسيا سياسيا واستراتجيا، مما يعكس صورة حقيقية للارتباط مابين أمن القوى الكبرى والأمن الإقليمي، ويجعل إيران تملك القدرة لأن تكون مساوما إقليميا بالنسبة للولايات المتحدة[3].

إن الوقائع المشار إليها أعلاه تعطينا صورة كافية عن الواقع الأمني الذي فرض على إيران، مما حتم عليها التحرك في مناطق النفوذ الأمريكي الرئيسة، ومنها المنظومة الخليجية جنوبا من خلال المدخل الرئيسي(العراق) وغربا من خلال أفغانستان، وذلك التحرك خلق حضورا مهما لإيران مما حتم على الولايات المتحدة أن تأخذ بأهمية الحوار معها في أي ترتيب أمني، ويقول في هذا الصدد جوزيف ناي مساعد الدفاع لشؤون الأمن: "**إن تصميم إيران على تطوير أسلحة الدمار الشامل ينطوي على مضاعفات خطيرة على الاستقرار في المنطقة وربما على قدرتنا على حماية مصالحنا فيها".**

النقطة الأهم أن السلاح النووي هو البديل الاستراتجي الوحيد لإيران في ظل ترسانة الأسلحة العسكرية التقليدية المحاطة بها،و التي لا تملك سبيلا إلى تحصيلها إلا من خلال امتلاك السلاح النووي الذي يعد البديل الاستراتجي والسلاح المتفوق تكنولوجيا، الذي يضمن لإيران من خلال نظرية "الردع المتبادل" ضمان عدم هجوم إسرائيل عليها أو الولايات المتحدة من جهة، وتغيير توازن القوى من خلال توازي إيران نوويا مع إسرائيل، التي أبدت قلقا كبيرا من جراء المشروع النووي نتيجة ما يسميه الخبراء العسكريون تراجع قوة الردع الإسرائيلية، ما يعني أن السلاح النووي هو الورقة الرابحة في يديها، وستخسر فعالية هذه الورقة مع امتلاك إيران للسلاح النووي[4]. إضافة إلى إمكانية فتح الباب إلى سباق تسلح نووي في النظام الشرق أوسطي للدول الأعضاء في المعاهدة، مع أهمية هذا السباق في تقويض تحالفات الولايات المتحدة في المنطقة لأهمية السلاح النووي على السلاح التقليدي.

كما أنه في حديث لـ"**رابت ساتلات**" مدير مؤسسة واشنطن، ذكر صراحة في فصلية المصالح القومية الأمريكية أنه على واشنطن:" **أن تحاصر إيران في قضايا الأمن الداخلي والخارجي بحيث تشغلها عن التقدم**

---

[1] نفس المرجع السابق، ص60.

[2] Colin Dueckand Ray Takey," **Iran nuclear challenge**", New York, *Science Quarterly,* Vol 122, No 2, (Summer 2007),p.197.

[3] علي لاريجاني، **برنامج إيران النووي التحديات و الحلول"**، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد2006،171،ص32.

[4] طلال عتريسي، مرجع سابق الذكر، ص71.

ووضع العراقيل أمامها، وزجها في مواقف تضطر فيها للدفاع اليومي عن نفسها ضد عشرات الأنواع من الاتهامات والمخاطر وهو ما سيؤدي إلى استياء عام في الداخل بالإضافة إلى وجود الثغرات السياسية في النظام الإيراني وازدياد المشاكل يمكن أن يضع البلاد أمام تحديات كبيرة".[1]

المطلب الرابع:الحوار و التفاوض

لقد لقيت سياسة الولايات المتحللتحادة والتي لو ّ حت دائما بالخيار العسكري ضد إيران نقد العديد من المستشارين الأمريكيين، وعلى رئسهم "**هنري كيسنجر**" الذي عارض منهج المحافظين الجدد القائم على أساس الإعتماد على القوة كخيار أولي، حيث رأى أن "**نجاح أي تجربة لحل قضايا الإنتشار النووي تعتمد على قدرة الدبلوماسية على تقديم ضمانات أمنية للبلد الذي يطلب منه التخلي عن أسلحته النووية**".

لذلك شهدنا تراجع الولايات المتحدة عن لهجتها الحادة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، إلى لهجة تقارب وحوار -إلى حد ما-، بعدما كانت تلوح في كل مرة بالعمل العسكري ضد إيران إذا لم توقف برنامجها النووي، وقد جاءت أبرز ملامح التحول في السياسة الأمريكية للتعامل مع برنامج إيران النووي متمثلة في حضور وفد أمريكي-أول مرة- برئاسة "وليام بيريز" مساعد وزيرة الخارجية السابقة "كونداليزا رايس" في مباحثات جنيف بين إيران وممثلي الدول الغربية بشأن البرنامج النووي الإيراني، و ذلك في 16 جويلية 2008 وسط تلميحات من الجانبين الأمريكي و الإيراني بشأن حدوث تحول في العلاقات بين الجانبين[2].

كما أن التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني في عهد الرئيس الحالي "باراك أوباما" أخذ منحى آخر –إلى حد ما-، حيث أن أوباما قبل الإعلان عن فوزه في الإنتخابات الرئاسية و أثناء حملته الانتخابية سارع للإعلان عن نيته للحوار مع القادة الإيرانيين فيما يخص برنامجهم النووي، غير أنه و فيما يبدو أن الرئيس أوباما تصرف وفق مبدأ أمريكي قديم سنه الرئيس السابق "تيودور روزفلت" في أوائل القرن العشرين بقوله:"**تحدث بنعومة و احمل عصا غليظة**" و هذا ما يفعله أوباما بالضبط، وهو أيضا ما يتفق مع ما قاله الأستاذ "عبد الرحمن الراشد" في الشرق الأوسط:" **إن نعومة أوباما أخطر من شراسة بوش**".

وبعد تولي "باراك أوباما" مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، رفع شعار الحوار مع إيران ثانية في إطار التعامل الأمريكي و الدولي مع البرنامج النووي الإيراني. حيث وجه الرئيس الأمريكي "باراك أوباما في 20 مارس 2009 دعوة تاريخية إلى الشعب الإيراني وحكومته، داعيا إنهاء عقود من العداء والدخول

[1] مقال من دون مؤلف، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، 31/7/2005**، في موقع: http://www.islamictop.net/vd/index.php?s

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر، **إدارة بوش و حصاد التجربة المتقلبة مع إيران**، في الموقع: http://www.middele-east-online.com/hraq/?id=72465

في حوار بناء ونزيه، حيث قال في خطاب له بمناسبة السنة الإيرانية الجديدة: "**إنني في موسم البدايات هذا أود أن أتحدث بوضوح إلى الزعماء الإيرانيين توجد بيننا اختلافات جدية نمت مع مرور الزمن. وحكومتي الآن ملتزمة بانتهاج الأسلوب الدبلوماسي في تناولها لطائفة عريضة من القضايا الماثلة أمامنا، وللسعي لإيجاد روابط بناءة بين الولايات المتحدة وا يران والمجتمع الدولي. وهذه العملية لن تتم عن طريق التهديدات ...**"[1] .

حيث أن الكثيرين توقعوا أن تكون هناك إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة مع إيران، تقوم على ممارسة الضغوط الدبلوماسية لإقناع إيران أولا على عقد اتفاقية طويلة المدى، وقد تقوم إيران بذلك لغرض أن تعطي لها الوقت لمتابعة تطورات الأحداث في المنطقة، كما أن الإدارة الأمريكية إذا طلب منها تقديم ضمانات لإنهاء إيران لبرنامجها النووي، فمن المرتقب أنها ستتعامل بمرونة أكثر عن الإدارة السابقة في ظل الرئيس السابق بوش، ورغم أنه سيكون خيارا صعبا بالنسبة لها (الإدارة الأمريكية)، إلا أنه من المحتمل أن تقدم ضمانات وتطمينات و حوافز تضمن بها الإتفاقية مع الترويكا الأوروبية، ولكنها لن تعطي لإيران ما تريده وما تطمح له من دور أو مركز إقليمي في منطقة الخليج، و قد تلجأ أمريكا لبعض الحوافز منها مثلا لإلغاء العقوبات الإقتصاديةالأمريكية المفروضة على إيران وا عطاء ضمانات أمنية بعدم التدخل في شؤونها الداخلية و عدم تقويض نظامها السياسي[2].كما قد تلجأ إلى التبادل الدبلوماسي و التجاري مع طهران، ولكن ذلك سيكون حتما بشروط من الجانبين:[3]

-بحيث تشرط الولايات المتحدة علىإيران أن توقف دعمها للإرهاب، و أن تتخلى عن دعمها العسكري لحماس وحزب الله، وتتبنى النهج الماليزي في التعامل مع إسرائيل أي عدم الاعتر اف بها ككيان، و عدم التدخل فيها أيضا)و أن توافق على العمل لفرض الاستقرار في العراق وأفغانستان، و القبول بإثبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوسيط بأن البرنامج النووي المحدود معد فقط للأغراض السلمية، و التعهد من جنبها بمحاربة إرهاب القاعدة و الالتزام أيضا بتحسين سجل حقوق الإنسان.

-ومن جانبها تلزم الولايات المتحدة نفسها بأمن الجمهورية الإسلامية، وتقر بدو ها الإقليمي المهم في مراحل لاحقة من الحوار، و أن تقبل بحق إيران في تشغيل منشأة للتخصيب، مع مئات من أجهزة الطرد المركزي المعدة للأغراض البحثية و الموافقة على حصول إيران على مفاعل جديد بفرنسا،و التعهد بإعادة إيران لمنظمة التجارة العالمية، وا عادة الأصول الإيرانيةالمصادرة ورفع جميع العقوبات، و الإشارة في البيانات الإيرانية السابقة بأنها ستصادق على قبول حل إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب للفلسطينيين، على الرغم من إمكانية حدوثحوار أمريكي وا يراني.

---

[1] -عبد الجليل زيد المرهون، **أمن الخليجالعراق وا يران والمتغير الأمريكي**،ط:1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009 ، ص: 24،25

[2] فلاح علي، مر جع سابق الذكر.

[3] روبرت كوهين، **السياسة الواقعية لإيران**، 2009/05/05.في الموقع: www.albaina.net/index?function=Item&id=16380&lang

ونظرا لتمسك كل طرف بتحقيق شروطه كاملة، الأمر الذي سيصعب من إمكانية نجاح الحوار وهذا ما يؤكد المسؤول الإيراني والمحلل السياسي "**سعيد ليلاز**" في قوله: "**إن إيران قد ترغب في التوقف تماما عن تخصيب اليورانيوم و لكن ذلك في مقابل إبرام صفقة عادلة تتمثل في حصولها على ضمان أمني، ومشاركة الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة معها بشأن قضيتها النووية، وأضاف أنه يتعين إلغاء العقوبات الأمريكية، وأن تنخرط إيران أكثر في الإقتصاد العالمي**"،[1] ويستطرد ليلاز قائلا: "**إنني لست متأكدا من سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، فإذا قامت الولايات المتحدة بتجربة التفاوض وطالبت بشدة بوقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، يمكننا حينئذ أن نتجنب وقوع كارثة، وا ِن لم يحدث ذلك فإنني لا أدري ما الذي سيحدث في المستقبل**".[2]

كما يرى المستشار الأمريكي "**بريجنسكي**" أن الإستراتيجية الأمريكية ينبغي أن يتم تحقيقها من خلال المفاوضات الجادة وليس مجرد شعارات، وتفترض هذه الإستراتيجية ترك التهديد بالحرب جانبا. حيث أن الإشارات المتكررة من قبل الدبلوماسيين الأمريكيين إلى أن كل الخيارات لا تزال مطروحة على الطاولة، لأن هذا يعطل إمكانية استثمار مفاوضات قائمة على أساس التهديد بالحرب. فهذا التهديد يدمج القومية الإيرانية مع الأصولية الشيعية، كما سيثير حفيظة المجتمع الدولي الذي يرى بأن هذه السياسة تشجع إيران على عدم التراجع عن مواقفها. وتطبيقيا يجنح بريجنسكي نحو الإعتماد على الإقتصاد للتأثير في القرار الإيراني من عدة جهات وينصح باتباع إستراتيجية "الجزرة والعصا" وليس"العصا و الجزرة" حيث تقع الأولوية للمحفزات على العقوبات والتهديد.

وباعتلاء الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني السلطة تبنى سياسة منفتحة تجاه الغرب خاصة الولايات المتحدة، وأبدى رغبته بمعالجة بعض القضايا العالقة، خاصة برنامج بلاده النووي الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أنه تخطى حدود التخصيب من أجل الأغراض السلمية إلى أغراض عسكرية والتي على هذا الأساس تم فرض عقوبات صارمة على إيران، أخلت باقتصادها مما أجبر إيران إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، حيث أجرت عدة جولات تفاوضية بالعاصمة جنيف ليتم التوصل في الأخير إلى اتفاق مرحلي يرضي الأطراف في انتظار تتويجه باتفاق نهائي بعد التزام الأطراف ببنود الاتفاق الأولي.

[1] سكوت بيترسون، **سياسة العصا والجزرة...هل تفلح في إغلاق ملف إيران النووي؟**.في الموقع:
http://www.abainah.net/index.aspx?function=Item&id=1580&lang

[2] نفس المرجع السابق.

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني

في الوقت الذي احتدم فيه الخلاف وتصاعد وتيرة الأزمة بين طهران والمجتمع الدولي على خلفية برنامجها النووي، انشغلت مراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية والعسكرية في العالم، برسم سيناريوهات متعددة لما ستؤول إليه تلك الأزمة[1] .

إذ تعتمد الدراسات المستقبلية على رسم سيناريوهات محددة، تعمل على مواجهة التقلبات المختلفة للبيئة الدولية والإقليمية والمحلية، مع انعكاساتها الإيجابية والسلبية على مستوى العلاقات الدولية، ونظرا لتعقد المخططات المستقبلية للظاهرة الدولية فاستخدام مجموعة من السيناريوهات المحتمل حدوثها مهمة للتقليل من الأضرار أو حتى مواجهتها. ومن أهم هذه السيناريوهات التي تجمع مختلف الإتجاهات والمدارس على اتباعها نجد ما يلي:[2]

1-السيناريو الخطي:أو المشهد الإتجاهي و الذي يفترض استمرار الأوضاع القائمة.

2-السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي): ويرصد إمكانية حدوث تغييرات نوعية على الظواهر موضوع الدراسة في واقعها الحالي، مما ينعكس على نوعية و أهمية المتغيرات المتحكمة فيها.

3-السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): ويؤكد هذا السيناريو على حدوث تغيرات ر اديكالية على المحيطين الداخلي و الخارجي، مما ينتج تحولا جذريا مقارنة بالاتجاهات السابقة للظاهرة المدروسة.

غير أن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا بخصوص القضية النووية الإيرانية حسمت الانشغالات التي كانت تطرح إلى ما سيؤول إليه البرنامج النووي الإيراني وأي السيناريوهات هو الذي ستؤول إليه هذه الأزمة لصالح السيناريو الإصلاحي.

إن نظرة إيران لملفها النووي تنطلق من اعتباره ضرورة ملحة داخليا و إقليميا، بهدف لعب دور إقليمي بارز و أيضا تحقيق الردع تجاه جيرانها، أين توجد باكستان النووية ذات السنة الأصولية إضافة إلى إسرائيل وعلاقاتها المتوترة مع دول الخليج خاصة الإمارات بسبب النزاع حول الجزر الثلاث.[3]

---

[1] -وسام الدين العكلة،**التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟**، مرجع سابق،ص: 349

[2] حسين بوقارة، "**الاستشراف في العلاقات الدولية**: مقاربة منهجية"، **العلوم الإنسانية**، العدد21، جوان2006، ص195.

[3] M.A.ORAIZI:**LES ENJEUX DU NUCLÉAIRE IRANIEN**.
HTTP://WWW.EHESS.FR/CRIPES/DS/DS78/IRAN.HTML/29/01/08.

لكن هذا لا يعني أن إيران قادرة على فتح كل هذه الجبهات عليها،خاصة بعد العقوبات الصارمة التي فرضت عليها والتي أنهكت اقتصادها والذي بدوره أثر على الجانب الاجتماعي، حيث شدد الرئيس حسن روحاني في تصريحه على أن الملف النووي الإيراني لا يمكن تسويته إلا من خلال محادثات تكون بعيدة عن أساليب التهديد والعقوبات وأن الحوار هو الحل الأمثل لهذه المسألة. كما وصف العقوبات المفروضة على إيران بالجائرة، وأن ما قامت به بلاده كان في إطار القانون الدولي، و أضاف إلى أن بلاده ستعمل على تفعيل المحادثات مع المجموعة (5+1)، وبالفعل هذا ما حدث من خلال القيام بعدة جولات تفاوضية في العاصمة جنيف ليتوج باتفاق.

حيث وقّعت إيران و المجموعة (5+1) بمدينة جنيف بتاريخ 24 نوفمبر 2013اتفاقاً مؤقتاً يستمر لمدة ستة شهور حول الملف النووي الإيراني.واعتُبر الاتفاق أحد أهم نجاحات الدبلوماسية الدولية منذ بداية القرنوقد وُصف الاتفاق في واشنطن بأنه أبرز إنجاز لإدارة الرئيس باراك أوباما في حقل السياسية الخارجية، بينما وصف من قبل أنصار الرئيس الإيراني حسن روحاني وحلفاء إيران الإقليميين بأنه أبلغ أثراً من القنبلة النووية ذاتها.

بدأت هذه الجولة من المفاوضات الجدية والمباشرة، بين إيران والولايات المتحدة منذ ربيع هذا العام بصورة سرية؛ وقد جرت معظمها في عُمان بمعنى، أن رغبة الطرفين في التوصل لحل تفاوضي للملف النووي سبقت انتخاب حسن روحاني رئيساً بعدة شهور، عندما كان محمود أحمدي نجاد لا يزال في مقعد الرئاسة ، وتحول إلى مفاوضات علنية بعد زيارة روحاني لنيويورك في سبتمبر بموافقة المرشد الأعلى علي خامنئي وتوافق دوائر القيادة الرئيسة في البلاد.

يعود تفضيل واشنطن للحل التفاوضي واستعدادها هذه المرة للتوصل إلى اتفاق إلى عدد من الأسباب، أهمها أن الشرق الأوسط تراجع نسبياً في سلم أولويات إدارة أوباما لصالح حوض الباسيفيك فالولايات المتحدة وإن كانت قوة عظمى إلا أن قدراتها محدودة، ولم يعد باستطاعتها تكريس قدرات مالية وعسكرية وجهد سياسي في حوض الباسيفيك والشرق الأوسط، في وقت واحد. من جهة أخرى، تعرف إدارة أوباما أن معالجة الملف النووي الإيراني عسكرياً هو مسألة محفوفة بالمخاطر، ليس فقط لأن إيران ليست هدفاً سهلاً، وأن بإمكانها الرد ، بل لأن محاولة تدمير مشروع نووي، موزع على عشرات المواقع في أنحاء بلد مترامي الأطراف، لم يكن أمراً مضمون النتائج. إضافة إلى ذلك، يسود إدارة أوباما الاعتقاد بأن حروب بوش الابن في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كانت بالغة الضرر بالمصالح الأميركية والأمن العالمي[1].

[1]-**النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه**، مركز الجزيرة للدراسات،2013، ص:3.

منالجانب الآخر، أصبح واضحً ا أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على إيران أوقعت ضررً ا كبيرً ا بالاقتصاد الإيراني، ليس فقط لأنها تتعلق بالسوق والشركات الغربية وحسب، ولكنها مؤخرا حرمت إيران من التعامل مع شركات وبنوك ومؤسسات غير غربية كذلك. صمدت إيران أمام العقوبات الاقتصادية لفترة طويلة، حيث قامت بعقد علاقات اقتصادية داخل وخارج إيران، لكن ذلك لم يعد ممكنً ا مع شمول العقوبات قطاعي النفط والبنوك. حيث برزت أصوات تعيب نهج التشدد مع الخارج، لما لحق الاقتصاد الإيراني من ضرر وتأثير ذلك على صورة البلاد.

كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة والقوى الغربية من البداية إجبار إيران على التوقف عن تخصيب اليورانيوم والتخلص من اليورانيوم الذي تم تخصيبه فعلاً، لاسيما ذلك الذي خُصب بدرجة 20% وإخضاع المنشآت الإيرانية لرقابة دولية صارمة. أما هدف إيران من المفاوضات فكان الحصول على إقرار غربي بحقها الذي تكفله المعاهدات الدولية في التخصيب للاستخدام السلمي، ورفع العقوبات الاقتصادية، وتطبيع علاقاتها السياسية مع العالم واعتراف القوى الغربية بها كقوة إقليمية رئيسة، ذات مصالح في الجوار[1].

كما أحدث الاتفاق جدلاً داخل إيران، تضمن النقاط التالية:

- لم يرد في الاتفاق أية جملة تنص على الاعتراف رسميًا بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، طبقً ا للمادة الرابعة من معاهدة وكالة الطاقة الذرية. وتظل عبارة "استمرار التخصيب" ليست "الاعتراف الرسمي" الذي لا جدال فيه.
- عند الحديث عن الخطوات النهائية في الحل، وضعت مجموعة 5+1 ثلاثة شروط ليكون التخصيب جزءً ا من البرنامج النووي الإيراني، وهذه الشروط هي:
  - أن يكون محدودً ا من حيث المستوى والقدرة وحجم المخزون المخصب، ونطاقه وموقعه .
  - أن يخضع لرقابة مشددة .
  - إثبات الحاجة العملية له(Consistent with practical-needs) ، وهذا الشرط تحديدً ا يعطي الجانب الغربي فرصة القول بأن الحاجة العملية لا تتطلب قيام إيران بالتخصيب داخل أراضيها.وهذه الشروط تعكس في حقيقتها سعيً ا لتفكيك البنية التحتية لتخصيب اليورانيوم.

[1] - **النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه**، نفس المرجع السابق،ص:4.

- نص اتفاق جنيف صراحة على ضرورة التزام إيران بقرارات مجلس الأمن الدولي. وهذا يعطي للقوى الغربية الحق بأن تطلب تعليق التخصيب حتى بالنسبة لما دون 5% الذي تم القبول به وهو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن.
- ما ستحصل عليه إيران فيما يتعلق بالعقوبات قليل لا يذكر مقارنة بما هو مطلوب من إيران الالتزام به.

أما القوى الإيرانية المؤيدة للاتفاق، فتؤكد أن التنازلات المقدمة لا تمس جوهر المشروع النووي ويمكن التراجع عنها إذا اقتضت الحاجة؛ علاوة على أن الاتفاق يجعل إيران تركز جهودها على ملفات ملحة، كالملف الاقتصادي، ويفتح أمامها مجالا لتكون شريكا معترفا به في قضايا المنطقة كالملف السوري.

يأخذ الإتفاق شكل وثيقة هي عبارة عن **"خطة عمل مشتركة"** من أربع صفحات، ومن بين ما جاء فيها:

- وقف تخصيب اليورانيوم لنسبة أعلى من 5 %
- التخلص من كمية اليورانيوم المخصبة إلى نسبة 20%
- وقف أي تطوير لقدرات تخصيب اليورانيوم.
- عدم زيادة مخزون اليورانيوم المخصب إلى نسبة 3.5%
- وقف اي نشاط في مفاعل آراك ووقف أي تقدم في مجال تخصيب البلوتونيوم.
- الشفافية التامة في السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش المفاجئ واليومي لمنشآت إيران النووية، بما في ذلك مصانع أجهزة الطرد.

تلتزم القوى الكبرى بتخفيف "محدود ومؤقت وقابل للتغيير" لنظام العقوبات على إيران، مع الإبقاء على الهيكل الأساسي للعقوبات كما هو خلال فترة الستة أشهر، ويتضمن ذلك:

- عدم فرض أي عقوبات جديدة إذا التزمت إيران بما تم الاتفاق عليه خلال فترة 6 أشهر.
- تعليق العمل بعقوبات محددة مثل العقوبات على التعامل في الذهب والمعادن وقطاع السيارات الإيراني وصادرات إيران البتروكيماوية بما يوفر لها 1.5 مليار دولار من العائدات.
- السماح بإصلاحاتوا عادةتأهيل بعض خطوط الطيران الإيرانية.
- الإبقاء على مبيعات النفط الإيرانية عند مستواها المنخفض الحالي (الذي يقل بنسبة 60 بالمائة عن مستويات 2011) والسماح بتحويل 4.2 مليار دولار من عائدات تلك المبيعات إلى إيران على أقساط بالتزامن مع التزام طهران بتعهداتها في الاتفاق.

- السماح بتحويل 400 مليون دولار من أصول إيران المجمدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب الإيرانيين في الخارج[1].

وا ٍجمالا، ستستفيد إيران بنحو 7 مليارات دولار لكن القدر الأكبر من احتياطاتها الأجنبية (نحو 100 مليار دولار) ستظل مقيدة بالعقوبات، وستبقى العقوبات مفروضة على مبيعات الطاقة الإيرانية (ولن يسمح بزيادة الصادرات) وكذلك على البنك المركزي الإيراني وعدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

كذلك ستستمر العقوبات على أكثر من 600 من الشخصيات والكيانات الإيرانية التي لها علاقة بالبرنامج النووي وبرنامج الصواريخ. إضافة إلى العقوبات الأساسية على قطاعات أخرى مثل التصنيع العسكري والشحن والعقوبات الدولية وتلك المتعلقة بوضع إيران كـ "دولة راعية للإرهاب".

وفي ردود الفعل على اتفاق جنيف بشأن الملف النووي الإيراني، اعتبر الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الاتفاق يمثل "خطوة أولى مهمة"، مشيرا في الوقت عينه إلى استمرار وجود "صعوبات هائلة" في هذا الملف.من جهته كان الرئيس الإيراني، حسن روحاني، قال في وقت سابق أن الاتفاق سيفتح آفاقا جديدة.

وجاء في بيان صدر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بعد ساعات من إبرام الاتفاق "انه اتفاق سيء يقدم لإيران ما كانت تريده: رفع جزء من العقوبات والإبقاء على جزء أساسي من برنامجها النووي."وقالت فرنسا إن الاتفاقية التي جرى التوصل إليها هي خطوة مهمة في الطريق لتحقيق السلام والأمن لكن يجب مراقبة تنفيذها عن قرب.
وقالت كاترين اشتون مفوضة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إن الاتفاقية ستتيح الوقت والفسحة من أجل التوصل إلى اتفاق شامل. من جهتها عبرت ألمانيا على لسان وزير خارجيتها جيدو فيستر فيله، عن ارتياحها بشأن الاتفاق حيث قال: "توصلنا للمرة الأولى إلى وحدة سياسية بخصوص خطوات أولى جوهرية".

أثار الاتفاق جملة من التخمينات المتعلقة بعلاقات إيران بالولايات المتحدة والقوى الغربية، وبدور إيران وموقعها الإقليمي. أوحى بعض هذه التخمينات بوجود صفقة سرية موازية للاتفاق النووي حول تحالف أميركي-إيراني جديد، ووصف البعض الآخر الاتفاق بأنه يمثل انعطافة في سياسة الجمهورية الإسلامية الخارجية شبيهة بالتحول الذي شهدته مصر السادات في تحالفاتها الدولية بعد معاهدة كامب ديفيد.

[1]-سكاي نيوز عربية، **عناصر الاتفاق النووي الإيراني الغربي**، أبوظبي،24 نوفمبر2013،الساعة:08:48.

لتبقى مجرد تخمينات حيث نجد مصادر قريبة لدوائر المفاوضات، إضافة إلى التقارير التي تسربت من أوساط الوفود المفاوضة، أفادت بأن لا الولايات المتحدة ولا الدول الغربية الأخرى وافقت على أن يشمل التفاوض القضايا الإقليمية، بالرغم من أن الإيرانيين سعوا إلى ذلك في بداية المرحلة السرية من المفاوضات. أراد الأميركيون أن تقتصر هذه المرحلة من المفاوضات على الملف النووي وأن تُترك القضايا الإقليمية الأخرى للمستقبل، بعد الانتهاء من المفاوضات النووية. ولكن هذا لا يعني أن الاتفاق لن يترك أثر ًا على ما هو سياسي واستراتيجي، أو أنه لن يمهد لما هو سياسي واستراتيجي.

غير أن الطريق إلى خلق مناخ يؤسس لتوافق بين أهداف الجانبين الإستراتيجية لا يزال بعيد ًا؛ فما أُنجز في جنيف ليس سو ى اتفاق مرحلي، سيكون خلال الأشهر الستة القادمة عرضة لضغوط مختلفة، داخل إيران وأميركا، ومن القوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط، وقد لا يؤدي إلى اتفاق دائم ونهائي. للتوصل إلى علاقات تحالف بين أميركا وا إيران، غير أن تطور العلاقات الإيرانية-الأميركية بصورة تهدد الأسس الإسلامية للجمهورية الإيرانية يجد معارضة صلبة في مختلف دوائر الدولة في إيران وعلى أعلى المستويات. حيث أن الملف الإقليمي للعلاقات الإيرانية-الأميركية يضم قضايا شائكة ليس من السهل التوصل إلى تفاهم حولها[1].

حققت القوى الغربية من هذا الاتفاق مكاسب كبيرة، وحققت إيران أمن ًا مؤقت ًا من التهديد بالحرب واستعادت لبعض أموالها المجمدة، وانفرجت علاقاتها السياسية مع الغرب والعالم. ولكن، في الطريق إلى الاتفاق النهائي سيضغط الإسرائيليون والدوائر المؤيدة لهم في واشنطن، وبعض العرب، من أجل تجريد إيران كلية من قدرات التخصيب، وقد لا تستطيع الأطراف بالتالي التوصل إلى اتفاق نهائي، ويتحول المؤقت إلى مؤقت دائم. وفي حال تم التوصل إلى اتفاق نهائي، فإن ذلك يعني عدم قدرة إيران على إنتاج سلاح نووي إذا أرادت.

[1] - **النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه**،مرجع سابق،ص:6

خلاصة الفصل:

يحكم التوجه الأمريكي نحو البرنامج النووي الإيراني أبعاد مختلفة وعديدة، فالعامل الأمني مهم لكنه ليس الوحيد فبالإضافة إلى التهديد الأمني الذي يشكله دخول إيران النادي النووي عن طريق تطويرها لبرنامجها النووي، يكمن التوجه الأمريكي المعارض لامتلاك إيران للسلاح النووي وراء اعتبارات أهمها: البعد الجيوستراتيجي لما تتمتع به إيران من موقع جغرافي يؤهلها للعب دور القوة الإقليمية المهيمنة في النظام الشرق أوسطي، وما يشكله هذا الموقف من تهديد للريادة الإسرائيلية التي تعتبر اليد اليمنى للولايات المتحدة الأمريكية والخادم لمصالحها الحيوية في المنطقة ولأن بروز الدور الإيراني سوف يقوض الطموحات الأمريكية ومصالحها كما يعيق برنامجها الشرق الأوسطي الجديد.

هذا بالإضافة إلى العامل الإقتصادي الذي يعد طرفا مهما في المعادلة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، فإيران لطالما استغلت ورقة النفط للضغط على أمريكا والدول المعارضة لامتلاكها التقنية النووية، ومنع هذه الأخيرة من التحكم في طموحاتها وهذا راجع إلى الحجم الكبير و المكانة المهمة التي تتمتع بها إيران في السوق النفطية باعتبارها رابع أكبر منتج للنفط في العالم، حيث تكمن قوة ضغط هذه الأخيرة في الحاجة الأمريكية الدائمة والمتزايدة للنفط كونها أكبر مستهلك لهذه المادة في العالم. كما يعتبر البعد الحضاري عاملا مهما دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلاله ضد الحضارة الإسلامية ككل وضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على وجه الخصوص وهذا كدعم للإستر اتيجية الأمريكية الدائمة البحث عن عدو من أجل إضفاء الشرعية على كل تحركاتها.

والولايات المتحدة الأمريكية بالموازاة مع سياسة الحوار والانفتاح على إيران، تسعى إلى إيجاد حل للمشكلة النووية الإيرانية، من خلال الجلوس على طاولة المفاوضات واستئناف المباحثات، التي اختتمت باتفاق مرحلي الذي يعتبر بمثابة بداية الطريق للتوصل إلى اتفاق نهائي، الذي يتوقف على إعادة الثقة بين الأطراف والتزام كل طرف ببنود الاتفاق.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نستخلص مجموعة من النتائج:

- تحرك السياسة الخارجية الأمريكية ستة أفكار رئيسية، والتي يمكن حصرها في ثلاثة ثنائيات يشكل الصراع في إطار كل ثنائية منها جوهر الحوار الاستراتيجي الأمريكي منذ قيام الفدراليةإلى غاية يومنا هذا،.هذه الثنائيات هي :الواقعية في مقابل الليبرالية، العزلة في مقابل التدخل وفكرة العمل الأحادي في مقابل العمل الجماعي.

هذه الأفكار الستة شكلت الإطار الفكري والنظري لاستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية لمختلف إداراتها جمهورية كانت أم ديمقراطية، وفي مختلف المناطق الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية وهو ما ينطبق على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و برنامجها النووي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

* الملاحظ للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 سيجد أن هذه الأخيرة قد جسدت الأفكار التالية:

- وصف الأهداف الأمريكية في مرحلة ما بعد11 سبتمبر 2001 بأنها مثالية تتضمن حماية حقوق الإنسان ونشر قيم الحرية والديمقراطية في العالم ومحاربة كل ما هو مهدد لهذه القيم خاصة الإرهاب والدول المارقة، غير انه ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا مانع في اللجوء إلى الآليات الواقعية بما فيها التدخل العسكري، وهو الأمر الذي حدث فعلا في أفغانستان والعراق.

- إن كان الجدل قد ظل دائرا في الأوساط الأكاديمية وداخل دوائر صنع القرار الأمريكية حول أي من الإستراتيجيتين الواجب انتهاجها، هل تنتهج إستراتيجية الانكفاء على الذات والانعزال عن الشؤون الدولية أم إستراتيجية الانخراط في هذه الأخيرة بما يتماشى والقوة التي أصبحت تحظى بها الولايات المتحدة في كل المجالات بعد نهاية الحرب الباردة . فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد حسمت هذا الجدل لمصلحة الإنخراط و بقوة في الشؤون الدولية فأصبحت الولايات المتحدة تتدخل في أي مكان ترى بأنه يشكل تهديدا لأمنها ومصالحها القومية.

- وفي تطبيقها لإستراتيجيتها الجديدة والتي تجسدت أكثر في الحرب الوقائية الهادفة إلى منع الإرهابيين والدول المارقة من تهديد الأمن القومي الأمريكي قبل حدوثه فعليا، أكدت الولايات المتحدة وفي أكثر من مناسبة في وثائقها لإستراتيجية الأمن القومي لأعوام 2002-2006-2010 بأنها لن تتردد في العمل بمفردها إن لم تجد مساندة دولية من أجل محاربة ما تسميه بالإرهاب وهو ما يؤكد فكرة العمل الفردي كبديل عن العمل الجماعي.

* مضامين السياسة الخارجية الأمريكية هذه التي ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت من بين العوامل المحددة للتوجهات الأمريكية نحو إيران و برنامجها النووي، وهو ما تجسد من خلال نقطتين رئيسيتين :

- مصادر التهديد الجديدة، متمثلة بصفة خاصة في الإرهاب،و هذا من خلال الدعم الذي ستقدمه إيران لمختلف التنظيمات و الحركات التي تعتبرها أمريكا إرهابية.

- الأهداف الأمريكية المحددة لاستراتيجيتها بعد هجمات سبتمبر، متمثلة في حماية حقوق الإنسان ونشر قيم الحرية والديمقراطية، وهو ما تظهره الولايات المتحدة الأمريكية على انه مسعى يهمها تحقيقه ليس فقط في إيرانوا ٍنما عبر مختلف أرجاء العالم.

* إن كان التصور العام الذي تحاول الولايات المتحدة إظهاره، هو أن اهتمامها بالبرامج النووي الإيراني مرده التهديدات الأمنية التي أصبحت تهيمن عليه في الآونة الأخيرة، إلا انه ومن خلال بحثنا هذا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حول الأبعاد التي جعلت البرنامج النووي الإيراني يحتل مكانة في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. هذه النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- لا يمكن الاعتماد كلية على أن التهديدات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني وما يمكن أن تشكله من خطر يتخطى الحدود الجغرافية للإقليم الشرق أوسطي فيصبح مهددا للأمن الأمريكي، هي السبب وراء الاهتمام الأمريكي بإيران وبرنامجها النووي على الأقل في الوقت الحالي، لأن التهديدات الأمنية لهذا الأخير ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة، كما أن امتلاك إيران للتقنية النووية في المستقبل القريب غير وارد، خاصة في ظل ضغوطات القوى الكبرى صاحبة المصالح الإستراتيجية في المنطقة ، وكذلك العقوبات التي تتزايد على إيران بسبب طموحاتها النووية. وبذلك تصبح التهديدات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني لا تشكل خطرا على الأمن الأمريكي بقدر ما تثيره من مخاوف الولايات المتحدة من أن تؤثر على مصالحها النفطية في إيران وفيما جاورها خاصةو أن منطقة الشرق الأوسط تحوي معظم احتياطي النفط العالمي، حيث أصبح نفط هذا الأخير يعد بمثابة الملجئ الوحيد لأمريكا. ومن هنا تكمن مكانة إيران في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث11 سبتمبر في أهمية بعدها للجيو استراتيجي.

- إن كانت إيران قد أظهرت مؤشرات عن وجود قدرات نووية تمكنها من امتلاك السلاح النووي خلال المدة القليلة القادمة، إلا أن هذه الأخيرة لا تضاهي نظيرتها في القوى الكبرى و إسرائيل خاصة باعتبارها القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط.

- إن فهم الإهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني و إيران بصفة عامة لا يمكن فصله عن التوجه الإستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط ككل، وهذا راجع إلى الوزن الذي تتميز به المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ضمن مشروعها الشرق أوسطي الجديد الذي تسعى ورائه لتكريس نفوذها وتأمين مصادرها الحيوية(النفط) والحفاظ على أمن إسرائيل في المنطقة. لكن تبقى إيران بطموحاتها النووية التي تسعي من خلالها إلى تبوء منصب الريادةو القوة في الشرق الأوسط المهد الأساسي و الفاعل الذي يقوض المساعي والمصالح الأمريكية في المنطقة.

* تتحرك السياسة الخارجية الأمريكية بموجب أطر تصب في "قالب الهيمنة الأمريكية في ظل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة". و جاءت أحداث 11سبتمبر2001 التي حملت معها تغيرات هامة متزامنة مع رد الفعل السريع الأمريكي على هذه الأحداث لتكرس تلك الهيمنة الأمريكية. ولتدخل في إطار"مبدأ بوش" كإطار نظري عرف بعدا تطبيقيا قائم على إستراتيجية الضربة الإستباقية، والتي أسقطت نظام طالبان في أفغانستان و نظام صدام حسين في العراق.
* تزامن السلوك العدائي الأمريكي تجاه إيران مع تنامي الطموحات الإيرانية خاصة النووية منها. فعلى الرغم من اتسام السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بالثبات على مدار فترة النظام الدولي الجديد والقائمة على إستراتيجية الإحتواء، إلا أن ذلك لم يمنع إيران من مواصلة العمل على التطوير الدائم لبرنامجها النووي الذي يعد المحرك الر ئيسي المغذي للسلوك الأمريكي في تعامله مع التهديد الإيراني. و هو ما يقودنا إلى الحكم على هذه الإستراتيجية بالفشل اتجاه إيران.
* لقد أدى تعارض مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية مع نظيرتها الإيرانية إلى تصعيد حدة التوتر بين الطرفين، حيث عملت إيران على تفعيل أهداف سياستها الخارجية بتعزيز و تطوير قدراتها العسكرية في مقدمتها محاولة امتلاك السلاح النووي بالإضافة إلى الترسانة العسكرية التقليدية المعتبرة التي تمتلكها، في حين قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة دعائية ضد طهران لحشد التأييد الدولي الذي يسمح لها بشرعنة سلوكاتها المستقبلية.
* عرفت المقاربة الأمريكية للسياسة الخارجية تحولات جوهرية ناجمة عن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، حيث انتقلت من المقاربة التقليدية القائمة علىالردع و الإحتواء، إلى تبني مقاربة بديلة قائمة على الضربات الإستباقية و الحروب الوقائية. ولتكييفها مع "سياسة العداء" تجاه إيران قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراجها بالإضافة إلى كل من كوريا الشمالية و العراق ضمن "محور الشر" الذي يهدد الأمن العالمي، عن طريق سعيها الدائم وراء امتلاك السلاح النووي. لكن التحركات الأمريكية لا تبدو موحدة تجاه دول المحور و إنما تظهر موجهة بشكل انفرادي، حيث سقط العراق بحرب وقائية، فيما تعرف السلوكات الأمريكية تجاه كوريا الشمالية بعض الليونة، في حين تمارس ضغوطات و عقوبات عديدة على إيران بشأن برنامجها النووي.

* شكلت أزمة الملف النووي الإيراني مدخلا لتصعيد ضغوطات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وذلك على الرغم من عدم ثبوت معارضة هذه الأخيرة لاتفاقية الحد من انتشار النووي NPT، وهو ما بين الرفض الأمريكي القاطع لمحاولة صعود إيران كقوة إقليمية تهدد أمن إسرائيل و انفرادها النووي في الشرق الأوسط.

* أمام توصل إيران والمجموعة (5+1) إلى اتفاق جنيف بشأن البرنامج النووي الإيراني توضحت معالم التعامل الأمريكي مع إيران فيما يخص برنامجها النووي، حيث فضلت الأطراف الحل السلمي لمعالجة الملف النووي من خلال سعيهم إلى إيجاد أرضية مشتركة ترضي الأطراف بأقل الخسائر، لكن هذا لا يستبعد أن يتم نقد الاتفاق من أحد الأطراف مستقبلا، أو يتم توقيف مسار المفاوضات بسبب عدم التوصل فيما بعد إلى اتفاق نهائي، ليبقى الباب مفتوح أمام كل الاحتمالات فالمستقبل القريب أو البعيد وحده بمتغيراته ومستجداته كفيل بإثبات صحة أو عدم صحة هذه التوقعات.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

-زكريا، فريد، من الثروة إلى القوة:الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة:رضا خليفة، ط:1، القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999 .

- ناي، جوزيف ،مفارقة القوة الأمريكية،ترجمة:محمد توفيق البجيرمي،ط:1،الرياض:مكتبة العبيكان ،2003 .

-بريجنسكي، زبغينيو ،الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم،ترجمة :عمر الأيوبي ،بيروت:دار الكتاب العربي، 2004.

-السليمي، منصف، "صناعة القرار السياسي الأمريكي "، ط:1، باريس:مركز الدراسات العربي -الأوروبي،1997 .

- ولد أباه، السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر2001الإشكلات الفكرية و الإستراتيجية،ط:1، بيروت: دار العربية للعلوم، 2004.

- جنسن، لويد ، تفسير السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة : محمد بن مفتي، محمد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،1989.

- ولفسن، آدم ،المحافظون الجدد في كتاب إرون ستلزر"المحافظون الجدد" ،ترجمة: فاضل جتكر، ط:1، مكتب العبيكان، 2005.

- عتريسي، طلال ،الجمهورية الصعبة:إيران في تحولاتها الداخلية و سياساتها الإقليمية، ط:1 ، بيروت:دار الساقي، 2006.

- عبد المنعم، نيفين ،صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيراني، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،أفريل2001.

- عبد الحميد، عصام السيد، الخطاب الإعلامي للثورة وأثره على العلاقات الخارجية،ط:1، القاهرة:عين للدراسات و البحوث ، 2006.

- أ.تايلر، برادلي ، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط:1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

- اللاوندي، سعيد ،أمريكا-أوروبا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ط:1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2006.

الريّس، رياض نجيب ، مصاحف و سيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، ط:1، رياض: الريس للكتب والنشر، جوان2000.

- عتريسي، طلال، النتائج والتداعيات إيرانيا، عن كتاب:أحمد يوسف أحمد،احتلال العراق وتداعياته إقليميا ودوليا، ط:1، لبنان، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، أوت2004.

- قبيسي، هادي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية،ط:1، بيروت: الدار العربية للعلوم و النشر ، 2008.

- هانتينغتون،صامويل، صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي الجديد، ترجمة: الشايب طلعت،ط:2، مصر، 1999.

- عبد الناصر وليد ، إيران دراسة عن الدولة و الثورة، ط:1، مصر: دار الشروق، 1997.

- أحمد، رفعت سيد ، الحركات الإسلامية في مصر و إيران، ط:1، مصر: سينا للنشر، 1989.

-زيد المرهون، عبد الجليل ، أمن الخليج:العراق وا يران والمتغير الأمريكي،ط:1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

-العكلة،وسام الدين ،التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟، دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته

الإقليمية والدولية،2013
-عبد العظيم، محمد زينب ، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.
- الراوي،رياض، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط:1، دمشق:دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2006.
-زيد المرهون، عبد الجليل، عودة الإصلاحيين ومستقبل برنامج إيران النووي، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2013.
-سعيد، عبد المنعم ،العرب ودول الجوار الجغرافي،ط:1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.
-عبدالقادر،نزار، إيران والقنبلة النووية والطموحات الإمبراطورية، ط:1، بيروت: المكتبة الدولية

- آل سعود خالد بن سلطان بن عبد العزيز،أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
-الطيار لؤي بكر، أمن الخليج العربي،ط:1،بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1999.

المحاضرات:

- مدحت، حماد ، مداخلة عادل سليمان، محاضرة قدمت في ندوة بعنوان "الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية "، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، برنامج الدراسات الإيرانية، تاريخ المحاضرة الأربعاء17 جانفي 2008.
-الضعيان ضيف الله ،العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر، الرياض:جامعة الملك سعود.

المذكرات:

- ميلود، العطري ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007.
- رسولي، أسماء ، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر2001 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- مزوزي، عبلة ، العلاقات الإيرانية- الأمريكية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2009.
- طالب وشاش، نوران ، العلاقات الدولية و تدويل الطاقة النووية السلمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،الأكاديمية العربية في الدانمارك، (2009-2010).
- دعاس عميور،صالح ، التحولات الدولية الجديدة و تطور الأسلحة الإستراتيجية في العالم الإسلامي ،مذكرة لنيل شهادة ملجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ،(2001-2002).
- زلاقي، حبيبة ، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، (2009-2010).
- أبركان، نجاة ، العلاقات الإيرانية-العربية من السبعينات إلى ضغوط العولمة،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2002-2003.
- جداوي، خليل، أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية: إشكالية البرنامج النووي الإيراني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر:2007، 2008

-حسنين، رائد حسين عبد الهادي ،البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010 ،رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، غزة:جامعة الأزهر،2011

المجلات:

- الشطي، إسماعيل ،"تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد283،سبتمبر 2002.

- تركي، أحمد السيد ، "أبعاد حالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن"، **السياسة الدولية**، العدد164، أفريل2006.

-مسهر، عبد الله ،"السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناع القرار"،**السياسة الدولية**، العدد132، أكتوبر1999.

-علوي، مصطفى، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،**السياسة الدولية**،القاهرة:مركز الأهرام للدراسات والنشر، عدد ،153جويلية2003 .

- محمود، إبراهيم ، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد111، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، مصر، جانفي 1993.

- هاني خلاف، تميم ،"القدرات النووية الإيرانية،المنظور الدولي و الإقليمي" ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد142، أكتوبر2000.

- البسيوني، سمير زكي ،" كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى" ، **مجلة السياسة الدولية** ،مركز الأهرام للدراسات ، العدد 165 ، جويلية 2006.

- البرصان، أحمد سليم ،"إيران و الولايات المتحدة محور الشر، الدوافع السياسية و الإستراتيجية الأمريكية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد148، أفريل2002.

- الجمال، أحمد مختار ،"إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية و الصفقة"، **مجلة شؤون الأوسط** ،العدد129، جويلية 2006.

- سويلم، حسام ،"الملف النووي الإيراني و صراع الصواريخ"، **مختارات إيرانية**، العدد66، جانفي 2006.

- فهمي، نبيل و كارم، محمود، "المشروعات و الأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمي في مجال الحد من التسلح و نزع السلاح"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد118. جانفي 1994.

- محمود، أحمد إبراهيم، "الأزمة النووية الإيرانية، تحليل لإستراتيجية الصراع"، **كراسات إستراتيجية**، العدد149، 2005.

- إبراهيم، بني، "تناقض سلوكيات جيران إيران"، **مختارات إيرانية**، العدد67، فيفري 2006.

- راشد، سامح ، "إيران في مواجهة الضغوط الخارجية"، **السياسة الدولية**، مصر: مطابع الأهرام التجارية، العدد155،جانفي2004.

- مسعد، نيفين ، "التداعيات الإقليمية لإيران"، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، العدد332، أكتوبر2006.

- نوفل، ميشال ،"إيران القيمة الإستراتيجية"، لبنان : **شؤون الأوسط**، العدد49،فيفري1996.

- سريع القلم، محمود ، "الأمن القومي الإيراني"، **المستقبل العربي**، لبنان ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد279، ماي 2002.

- إسماعيل شاهر، شاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2009.

- حنا، الياس، "النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة، شؤون الأوسط"،بيروت:**مركز الدراسات الإستراتيجية**،عدد 105 ،شتاء2002 .

- عيسى، محمد عبد الشفيع، "الأزمة النووية الإيرانية:حقائق القدرة و خيارات الصراع"، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 346، ديسمبر 2007.
- الحيدري،محمد ، التحولات الجيوبوليتيكية، الجغرافيا الأمنية الإيرانية، لبنان: **شؤون الشرق الأوسط**، العدد121، 2006.
- لاريجاني، علي ، "برنامج إيران النووي التحديات و الحلول"، لبنان:**مجلة شؤون الأوسط**، العدد2006،171.
- بوقارة، حسين ، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، **العلوم الإنسانية**، العدد21، جوان2006.
-محمود خليل، "إعادة نشر القوات الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 153.
- محمد أحمد، صافيناز ،" ثروات بحر قزوين ..تنافس دولي في قلب أسيا"، **السياسة الدولية** ،العدد159، المجلد 40، يناير2005.
-الشوربجي،منار ،"الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"،**السياسة الدولية**،عدد 161 جويلية2005 .
-ليبر، لروبرت ،"السياسة الخارجية والأولويات الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"،**السياسة الدولية** ،عد د 153 ، جويلية 2003.
-حافظ، زياد ،"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"،**المستقبل العربي**،عدد 306 ، أوت2004 .
- عبد الشافي، عصام،"دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:الأزمة العراقية نموذجا"،**السياسة الدولية**،عدد115،جويلية2003.
-عبد الله، مازن أبو بكر ، قراءة في تداعيات الملف النووي، مجلة البيان :عدد شهر ربيع الآخر 1824هـ.
- البسيوني، سمير زكي، كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟ ، مجلة إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجي، العدد 71، 2006.
- عبد السلام، محمد، أداء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ظل إدارة البرادعي، مصر: مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد التاسع، العدد 1
- أسامة محمود، مخيمر، الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، مختارات إيرانية، العدد 59، 2005
- محمود،أحمد ابراهيم،" الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"، ملف الأهرام الإستراتيجي، المجلد الثالث عشر، العدد 148،أفريل 2007
-النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه، مركز الجزيرة للدراسات،2013، ص:3.
1
-سكاي نيوز عربية، عناصر الاتفاق النووي الإيراني الغربي، أبوظبي،24 نوفمبر2013،الساعة:08:48

مواقع أنترنيت:

- غولوب، فيليب ،"عودة إلى الرئاسة الإمبراطورية في الولايات المتحدة" .http://www.mondiploar.com/article1395.html
-عرض كتاب بريجنسكي:"فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية"، في: .http://www.annabaa.org/nbanews/62/194.html
- العناني، خليل، "الدين والسياسة الخارجية الأمريكية"، في: .http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=roaa3.htm
- درويش، إبراهيم ، عرض كتاب للآرين أرمسترونغ: المعركة من أجل الله"الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام" في: http://www.arab- nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700

- القاضي، كريم، "مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"، في:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML.
- عبد اللطيف، يوسف،" التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"، في:
http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t= 2116.
- عبد القادر، داليا ،"فوكوياما و الانقلاب على المحافظين الجدد"،في:
http://www.siironline.org/alabwab/desarat(01)/237.htm
- درويش،إبراهيم ، قراءة في كتاب:"أمريكا على مفترق الطرقالديمقراطية و السلطة وا رث المحافظين الجدد"لفرانسيس فوكوياما، في: http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67
- سليمان، محمد، " مفاهيم رئيسية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي"،**مجلة العصر**،2003/5/19،في:
http://www.alasr.ws/index.cfm?methed=home.cat&categoryID=32.
- قشيطات، ياسر ، "الضربة الإستباقية كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية"، صحيفة الوسط الإلكترونية، في:
http://www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html.
- الشرقاوي، باكينام ،"السياسة الخارجية الإيرانية"، ص 16، 2007/03/16، من موقع:
www.Algazeera.net/2001/04/21
- عبد المؤمن، محمد السعيد، " أحمدي نجاد و إصلاح الداخل: تجربة ذاتية"، 2008/02/13، في:
www.islamonline.net/Arabic/Politics/2006/02/article26.
- مجزع الشمري، حمدان ،"الملف النووي الإيراني: إلى أين؟" ،نوفمبر 2007م، في :
http://www.kna.kw/clt/run.asp.
- محمود، أحمد إبراهيم، " الأزمة النووية الإيرانية"،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، **كراسات إستراتيجية**، السنة15،العدد149،2005 في موقع: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/sbok 0.htm .
- محمود حنفي، عبد العظيم ،"طهران و الانتقام لكشف برنامجها النووي السري"،2008/10/20، في:
www.albainah.net/index.aspx/item.12139&top .
-مقال من دون مؤلف،"طهران ترفض طلب موسكو وقف تخصيب اليورانيوم"، في :
http://Aljazeera.net/NR/exercics/46705058-Bc01 -4047-9cc3-1216B72e9f37.HTM
- عبد العزيز، أشرف ،" إدارة بوش و حصاد التجربة المتقلبة مع إيران"، في موقع: http://www.middele-east-online.com/hrap/?id=72465.
-مقال من دون مؤلف، "لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي؟"2006/8/30.في:
www.albainah.net/index.aspx/item
- السيوفي، أحمد ، **النووي..** شوكة أمريكية في ظهر إيران، نقلا عن موقع:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/06/article10.shtml
- بن صدق، بن عثمان، عبد العزيز، " إيران ومجلس الأمن الدولي..أين الطريق؟" ، في موقع:
www.Aawsat.com/leader
- العابد، مؤيد الحسيني ،"البرنامج النووي الإيراني بين الحقائق العلمية و الصراعات السياسية"،2009/1/7، في موقع:
http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158842article
- علي، فلاح ، "هل سيكون العراق رهينة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني؟"، في موقع:

http://Iraq4allnews.dk/news/ShowNews.php?16-03-2009.cat=8id=17288.php

-مقال من دون مؤلف، "ملف إيران النووي بين الاستخدام المزدوج و الحقوق الدولية"، في موقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/71/802.htm

- أبرموفيتش، موتن و آخرون،" إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي"، في موقع:http://www.Crisisgroup.org

- محمد، جمال عرفة،" مفاعلات إيران النووية ...الهدف الأمريكي القادم"، في موقع:
http://www.Islamonline.com/Arabic/Politics/2004/08/Article085.HTML.77K

- علي، علي المليجي ،"الملف النووي الإيراني"،2006/12/01،في موقع:
In news itemed=2091339.HTML.http://Kkmaq.gov.Sa/Detail.asp?

-التقرير الإستراتيجي العربي،"إيران...هيمنة المحافظين الجدد"،في :
http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/12/06/2006.12546.htm

- عبد القادر، نزار ،" السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية"، مجلة الدفاع لوطني،في:
/b/article.asp.?cat=13&.ar http://www.lebarmy.gov.

- فاروق، أسامة ،" الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوطات الأمريكية"، في موقع:
http://Albainah.ne/index.aspx Function=Item&ID$7272.

- أبرموفيتش، مونتن و آخرون،"إسرائيل/فلسطين/لبنان الخروج من الهاوية"، تقرير حول الشرق الأوسط، 2006/07/23،في موقع: - http://www.Crisisgroup.org

- محمود، أحمد إبراهيم، " الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"، في موقع :
http://www.ahram.org.eg./acpss/ahram/hTM

- باكير، علي حسين ، "علاقات الصين و إيران: الملف النووي و الرهان على النفط"، في الموقع:
http://www.Islamtoday/Albasheer/show-Articles-
content.CFM?ID=72&catid=76Articl=6513-52K

- باكير، علي حسين ،"النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية"، 2006/02/20، في موقع:
http://www.alasr.ws./index.cfn?method=home.com&contentID=7482.HTM

-مقال من دون مؤلف،"نووي إيران...من مع...من ضد؟"، في موقع: http://www.20at.com/article2php
Sid=453-98k.

- سارة، فايز ،" المحيط الإقليمي و مشروع إيران النووي"، في موقع: http://www.Syria.news.com/readnews
php ? Sy-seq=20516.

-مقال من دون مؤلف،" المخاوف الخليجية إزاء ملف إيران النووي"، 2009/5/27، في موقع:
http://www.albainah.net/Index.aspx=Item/12133&top

- هاشيناز، فيربوزر ، " القوات الجوية الإيرانية...كفاح غير تقليدي"، ترجمة:شيرين حامد فهمي، مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في موقع: http://www.Islamonline.Net/Arabic/Politics/2004/08/Article08.Shtml-83k

- عبد المؤمن، عبد السعيد، محمد ، "إيران لماذا؟...معوقات اقتصادية"، في موقع:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16035&lang

- بن فيصل الحجي، أنس ، "هل ستسبب أزمة إيران النووية أزمة نفطية عالمية؟"، في موقع:
http://www.Aleqt.com

- مورو، محمد ، "صراع الحضارات و الحرب العالمية الرابعة"، كتاب من موقع: www.kotobarabia.com
- الأسدي، رياض ، الفوضى البناءة، كتاب من موقع:
http://www.4shared.com/get/S2R1Wi0i/__online.html
- مقال من دون مؤلف، التهديد الإيراني لا يقل عن هجمات 11سبتمبر، في موقع:
http://www.Alarabia.Net/Articles/2006/2005/03/2393-31k-9.htm
- رايت ،روبرت ، إيران-"العقوبات الأمريكية"،2010/11/2، من موقع: http://www.saqrcenter.net
- صالح، عبد الله ، "الضغوط الداخلية... هل تطيح بحكومة الرئيس نجاد؟"، تقارير إخبارية في مجلة العصر الإلكترونية، في موقع: http://www.alasr.WS.index/14/2/2007.200761.htm
- بريمر، إسان ، إلى أين تتجه أزمة إيران النووية، في موقع: .http://www.shabiba.com
-عبد القادر، عبد العزيز، أشرف ، إدارة بوش و حصاد التجربة المتقلبة مع إيران، في الموقع:
http://www.middele-east-online.com/hraq/?id=72465
- حسين، عبد الخالق ، "هل ستنجح سياسة أوباما مع إيران؟"، 2009/05/21.في الموقع:
http://www.albayan -magazine.com/bayan.229/1765=§HTM.
- كوهين، روبرت ، السياسة الواقعية لإيران، 2009/05/05.في الموقع:
www.albaina.net/index?function=Item&id=16380&lang
- بيترسون، سكوت ، "سياسة العصا والجزرة...هل تفلح في إغلاق ملف إيران النووي؟"، في الموقع:
http://www.abainah.net/index.aspx?function=Item&id=1580&lang
- علي، علي المليجي ، الملف النووي الإيراني تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات ، في موقع:
http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?innewsitemid=219689
- ناي ،جوزيف ، هل الهجوم على إيران أمر ضروري؟، في موقع:
http://www.project-syndicat.org/contributor/422
- الباكير، علي حسن، علاقات الصين وا يران :الملف النووي و الرهان على النفط، في موقع:
http://www.islamtoday.net/albasheer/show-artical-content.cfm
- خانوف، أحمد ، إيران الهدف التالي للولايات المتحدة الأمريكية، في موقع:
http://www.arabgate.com/more/26/02/08.
-مقال من دون مؤلف، هل يشهد الخليج حربا رابعة، في موقع:
http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?innewsitemd=250288
- علي، علي مليجي ، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة ، في موقع:
http://www.arabic.cnn.com/2008/world/2/23/iran.ubn/index.html
- كمال،زينب ، أسلحة الدمار الشامل الإيرانية، في موقع:
http://www.albahina.com/21/02/08.
- النعماني، محمد ، حرب الغاز القادمة، في موقع:
http://www.pleshteraki.net/news.php?action=view§newsid=2958
-مقال من دون مؤلف، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، 31/7/2005، في موقع:
http://www.islamictop.net/vd/index.php?s

مراجع باللغة الأجنبية:

الكتب و المجلات:

- Mearsheimer, John & Walt ,Stephen M .,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy", Review of Books published, Vol. 28, No. 6, March 23, 2006.
- Belin ,Celia, Guest Fellow,"Les protestants évangéliques aux États-Unis et la politique étrangère americaine",Annuaire français de relations internationales, Vol. 7, 2006.
- Jervis, Robert," An Interim Assessment of September 11: What Has Changed and What Has Not?", in: Demetrios Caraley, September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy, Second Edition, New York: Academy of Political Science, 2002.
- Haass ,Richard & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda, the Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S. Department of State, Volume 7, N. 3,November 2002
- Bowman, Karlyn. H & Others, Public Opinion on the War on Terrorism, the War: America after 9/11With Iraq, and America's Place in the World, American Enterprise Institute, 2004.
- Allard ,Patrick ,"Les États-Unis et la gouvernance mondiale "**,**dans**:** Pierre Jacquet et Autres, Gouvernance Mondiale ، Paris : Conseil d'Analyse Économique, 2001.
- Bacevich ,Andrew .J & Prodromou Elizabeth. H, "God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy-after 9/11"**,** Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, Winter 2004
- Rice, Condoleezza, « campaign 2000: promoting the national interest », foreign affaires, jannuary/february 2000.
- Kaufman, Robert. G ," In defence of the Bush doctrine", the university press of Kentucky, 2007.
- Gaudreau, François, l'occidentation de la Turquie et ses relations avec ses voisins orientaux : de la Guerre du Golf à Aujourd'hui , Monte rial: institut d'études international, 2003.
-Vaner, Smith, Iran et Turquie se tiennent toujour a distance, Revue de L'institut international de gèopolitique, N°88, october-december2004.
-Mark, Gasiorowski, « Révélation sur le coup d'Etat, en1953, Quand la CIA complotait en Iran », (le monde diplomatique), octobre2000.
-« Thinking Beyond the Stalemant un U.S Iran en Relation », Vol. II. Issues and analysis. The Atlantic counal of the United State, Washington D.C, July2001.
- Water de Bock & Jean-Charles Deniau, « des armes pour l'Iran », édition Gallimard, 1988.
- Borde, Jaques , «un crime de guerre American, le vol 665 Iran Air…», édition du alpha, Paris, 2000.

-Cherif Dris, «États-Unis et Afrique sahelo-saharienne : agenda énergetique et sécuritaire », dans : Abdenour Benantar, les États-Unis et le Maghreb regain d'interet, alger : CREAD, 2007.
- Fuller, Graham. E, The future of political Islam, New York: Palgrave Macmillan, 2003.
-Dueckand Ray Takey, Colin," Iran nuclear challenge", New York*, Science Quarterly,* Vol 122, No 2, Summer 2007.

مواقع الأنترنيت:

- Kennedy, Paul," Has the US lost its way?", The Observer, Sunday, March 3, 2002, in: http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,661105,00.html
- Wayne, Stephen**,** "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue Électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000), in:
http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm.
- Holmes, Jack.E, Kevin Joldersma and Aaron Keck," U.S. Foreign Policy: Long Cycles — What Might TheyMean for
World Long Cycles?" in: www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html
- Shapiro, Robert. Y& Bloch-Elkon, Yaeli," Ideological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy",p.48-51.in:
www.ksg.harvard.edu/inequality/Seminar/Papers/Shapiro05.pdf
- Krauthammer, Charles, « democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world » , Washington DC: American Enterprise institute, 2004, in :
http://www.aei.org/doclib/20040227_book755text.pdf
-Frédéric Legaré Tremblay, Jean , « L idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américaine sous George w.Bush », Montréal : Chaire Raoul-Dandurand en etudes stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, no.9, 13/05/2005, p 16, in:
http://dandurand.uquan.ca/uploads/files/publications/étudesraouldandurand/etuderd09jflegarec.pdf
- François Rancourt, Jean, « Rogue states, un concept imcompatible avec la politique étrangère », centre d'étude des politiques étrangère et de sécurité,UQAM,vol.6,no.1,19 janvier, in : http://www.icim.uqam.ca/IMG/pdf/vol6no1.pdf.
- The National Security strategy of the united state of America, september 2002, http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf.
- Kob, Lawrence & Wadbams, Caroline, « A critique of the Bush administration's national security strategy » the stanley foundation , in :

http://ciponline.org/nationasecurity/resources/pub/Bush%20admin%20critique.pdf
-Gray, Colin .S, « the implications of preeptive and preventive war doctrines: A reconsideration », strategic studies institute, July 2007, p 8, in: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub789.pdf.
-Bazin, Nader, L'économie politique de développement de l'énergie nucléaire en Iran (1957-2004). In site:http://www.ccdr.cnrs.fr.
- Baake, David ," the imepending Percian-American conflict " **,** in site : http://www.Humanitarian.Blaghi.com/2005/03/18theImepending-AmericanComflict. html
- La communauté International divisée sur le Nucléaire Iranien, in site: http://www.lefigaro.fr/international/2006/03/08.
-Maleki, Abass, Decision making in Iran foreign policy: heuristic approach http://www.caspianstudies.com/…/Decision%20Making%20in%20Iran- FinalDraft.pdf, p3
- Schott, Jeffrey. J, ***Economic sanctions oil and Iran***. http://www.house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf
- M.A.ORAIZI,LES ENJEUX DU NUCLÉAIRE IRANIEN. HTTP://WWW.EHESS.FR/CRIPES/DS/DS78/IRAN.HTML/29/01/08

الفـهـرس

مقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري والفكري للسياسة الخارجية الأمريكية.....15

المبحث الأول: الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة في صنعها.....16

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بين الانعزالية والتدخل.....16

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي الأمريكي.....20

المبحث الثاني: المضامين الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.....37

المطلب الأول: من حيث الأهداف والمصالح.....38

المطلب الثاني: من حيث مصادر التهديد.....40

المطلب الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات..... 43

خاتمة الفصل.....46

الفصل الثاني:البرنامج النووي الإيراني وأبرز المواقف تجاهه.....49

المبحث الأول: محددات صنع القرار الخارجي الإيراني.....50

المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية.....50

المطلب الثاني: محددات البيئة الخارجية.....53

المطلب الثالث:محددات البيئة السيكولوجية لصانع القرار.....55

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني.....58

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.....58

المطلب الثاني:أسباب سعي إيران لامتلاك الوقود النووي.....67

المطلب الثالث:الإستراتيجية الإيرانية في إدارة الأزمة النووية.....75

المبحث الثالث:المواقف المختلفة تجاه البرنامج النووي الإيراني.....78

المطلب الأول:على المستوى الدولي.....78

المطلب الثاني:على المستوى الإقليمي.....87

خاتمة الفصل.....92

الفصل الثالث:الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.....94

المبحث الأول: أبعاد الاهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني.....97

المطلب الأول: البعد الأمني.....97

المطلب الثاني: البعد الجيوستراتيجي.....101

المطلب الثالث:البعد الاقتصادي.....104

المطلب الرابع:البعد الحضاري.....106

المبحث الثاني: الآليات الأمريكية المتبعة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني.....110

المطلب الأول: فرض العقوبات.....110

المطلب الثاني: حشد المواقف الدولية.....113

المطلب الثالث: التضييق والحصار.....116

المطلب الرابع: التفاوض.....119

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني.....122

خاتمة الفصل.....128

الخاتمة.....ح

المراجع.....ل

الفهرس.....